التخطيط الاستراتيجى
للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم
في ضوء مقومات تدويل التعليم

إعـــــــداد

د/ سحـر محمـد أبـو راضـي
مدرس أصول التربية
كلية التربية- جامعة بنها

الملخص العربى

يهدف البحث الحالى إلى تشخيص واقع التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم وصولاً إلى تحديد نقاط الضعف التي تحول دون قيامه بدوره المنشود، وأهم نقاط القوة والاستفادة منها، وكذلك تشخيص الأوضاع المجتمعية والكشف عن أهم تأثيراتها عليه لاكتشاف الفرص ومواجهة التحديات. وكذلك الوقوف على مفهوم تدويل التعليم ومبرراته ومداخله ونظرياته وأهم مقوماته. ومن ثم وضع خطة استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم في ضوء مقومات تدويل التعليم، وذلك بتقديم عدد من الاستراتيجيات البديلة، والمقارنة بينهما لاختيار الأنسب. ولتحقيق هذا استخدم المنهج الوصفى، كما تم استخدام أحد الأساليب الرئيسة للتخطيط الاستراتيجي وهو أسلوب التحليل البيئي SWOT Analysis لتشخيص، وتحليل واقع التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجى، التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم، تدويل التعليم

Abstract

The current research aimed at diagnosing the reality of advanced industrial technical education by identifying weakness points that hinder its desired role, and The most important strength points and take advantage of them. As well as diagnosing the societal conditions and its important effects on that kind of education in order to discover the opportunities and meet the challenges. Also identifying the concept of “internationalization” of education and its Justifications, approaches, theories and its important Requirements. And then put a proposed strategic plan for the development of advanced industrial technical Education in light of internationalization Requirements by providing a number of alternative strategies, and comparing between them to choose the most appropriate. To achieve this, the descriptive method was used, and one of the main methods of strategic planning also was used and it is the method of environmental analysis “SWOT” analysis.

Key Words: Strategic Planning, Advanced Industrial Technical Education, internationalization of education.

مقدمة:

مرت حركة الاقتصاد العالمي بمراحل انتقلت خلالها من الاقتصاد كثيف الاستخدام لرأس المال البشري إلى الاقتصاد الذي يقوم على المعرفة لتحقيق التنافس والقدرة على التغيير، اقتصاداً يعتمد على إنتاج واستخدام المعرفة باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية، كما يتسم بسرعة معدل الابتكار وبتنوع وعمق المعارف والمهارات، وبدينامية حركة التفاعلات وآليات التعاون بين القطاع العام والخاص. **(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤: ٧)**

وقد اقترنت التغيرات والتطورات المتسارعة في العلم والتكنولوجيا بتغيرات كبيرة في البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة؛ مما أدى إلى تغيرات كبيرة ومستمرة في طبيعة وسائل الإنتاج وأنواع المهن والحرف ومهارات القوى العاملة المطلوبة في سوق العمل. **(اسماعيل، ٢٠١١: ٥١)**

ولمواكبة تلك التغيرات والتطورات المتسارعة والاستفادة من الفرص المواتية وتجنبًا للقيود والتحديات؛ يتطلب ذلك إحداث تغيرات في الأساليب والبنى والهياكل وأنماط التعليم وممارسة التفكير العلمي المتقدم.

هذا وقد أشار تقرير التنافسية العالمي الصادر ٢٠١٢/ ٢٠١٣ إلى أن قوة العمل غير المؤهلة بالتعليم الملائم تشكل ثالث أخطر مشكلة بعد نقص التمويل ونقص الكفاءة فيما يتعلق بالعمل في مصر، حيث اعتبر التعليم والتدريب والاستعداد التكنولوجي والابتكار، كعوائق تنافسية، كما تتضمن أوجه القصور قلة جودة النظم التعليمية، وضعف القدرة على البحث والتنمية **(WorldEconomicForum,2012:37).**

كما اتسم الأداء الاقتصادي في العقد الأخير من القرن الماضي ببناء الدولة لسياسات اقتصادية ترتب عليها زيادة معدل التضخم، وتضخم حجم الدين الداخلي والخارجي؛ مما تسبب في ضعف المخصصات المالية لقطاع التعليم كنتيجة لموارد الدولة المحدودة، وقد انعكس ذلك في ضعف رأس المال البشري بالإنتاج نتيجة انسحاب الدولة من مجالات التعليم والصحة وغيرها في ضوء أشكال التنظيم الاجتماعي غير الفعال وظهور مشكلات حيوية على رأسها مشكلة البطالة، ونقص العمالة الماهرة المؤهلة.**(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤: ٦)**

ومن ثم فقد فرضت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسياسية تأثيرات واضحة وتغييرات جذرية في مطالب الإنسان وطموحاته التعليمية والمهنية، و أساليب العمل ووسائل الإنتاج، وهيكل المهن والعمالة وبنيتها لمزيد من الطلب على القوى العاملة الماهرة، وكذلك الفنيين والمتخصصين، كما فرضت على كثير من المجتمعات ضرورة العمل على إعادة النظر في الأولويات التربوية اللازمة لتأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل في القطاعات المختلفة.

واستجابة لهذه التغيرات وتلك التحولات، وتحقيقًا للقدرة التنافسية للدولة في المجالات المختلفة، يتطلب الأمر أن يكون نظام التعليم المصرى مصدرًا للمستويات المرتفعة من المهارات اللازمة للقوى

العاملة وكذا توفير أنظمة تعليمية وتدريبية عالية المستوى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ الأمر الذي يتطلب بدوره إعادة النظر في النظم التعليمية بشكل عام والتعليم الفني بشكل خاص، والعمل على تطويرهما بما يحقق توافق أفضل بين مخرجات المؤسسات التعليمية- بشكل عام والفنية بشكل خاص- ومتطلبات سوق العمل على كافة المستويات.

فيعتبر إعداد القوى البشرية من أهم المقومات التي ترتكز عليها التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة؛ وذلك لأن الإعداد المناسب لهذه القوى يساعد على استثمار جميع الموارد والامكانات المتاحة بالمجتمع فالتعليم الفني يمثل المدخل الطبيعي لإعداد تلك القوى البشرية، ولإمداد مؤسسات الإنتاج والخدمات بالكوادر العاملة بجميع مستوياتها. **(رئاسة الجمهورية ،٢٠٠٠ : ٦٠٠)**

ويعد التعليم الفني في مصر أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة بل إنه يعتبر قاطرة التنمية، ودعامة هامة من دعامات منظومة التعليم؛ حيث يسعى بنوعياته المختلفة إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدولة ذلك لأنه يصب مباشرة في سوق العمل. ومن ثم تهدف منظومة التعليم الفني إلى تنمية القدرات الفنية لدى الدارسين في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والإدارة والخدمات السياحية ؛ تماشيًا مع توجه الدولة الذى انعكس في دستور ٢٠١٤، حيث تنص المادة (٢٠) على أن "تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواع التعليم الفني كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، "وهو ما يربط التعليم والتدريب بالتشغيل". **(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ٧٧)**

لذا يلعب التعليم الثانوي الفني الصناعى المتقدم دورًا أساسيًا في المساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة المستدامة، ويتضح هذا الدور من خلال الهدف الأساسي له والمتمثل في إعداد فئة العامل الفني المدرب في مجالات الإنتاج والخدمات بأنواعها المختلفة، وتنمية الملكية الفنية للدارسين.

وعلى الرغم من هذا الدور، وتلك الأهمية للتعليم الثانوى الفني الصناعى المتقدم في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، والمحافظة على استدامتها، وتلبية احتياجات سوق العمل، إلا أن واقعه يشوبه الكثير من أوجه القصور والضعف التي تؤثر سلبًا على هذا الدور، ويؤكد ذلك العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة (البنا، ٢٠٠٣) ، دراسة (متولي، ٢٠٠٩)، دراسة (الحو، ٢٠١٠)،دراسة (مصطفى، ٢٠١٤)، (دراسة البندي، ٢٠١٤).

وبالإضافة إلى جوانب الضعف هذه، هناك جوانب ونقاط قوة يستمتع بها التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم في مصر، وتسمح له بالقيام بدوره وتلبية احتياجات سوق العمل المتنوعة والمتجددة. وهذا ما أكدته البرامج التنفيذية للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤- ٢٠١٧ .**(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤)**

ومن ناحية أخرى، فهناك مجموعة من التحديات التي تواجه التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم، وتؤثر على دوره ومكانته في المجتمع؛ حيث تتوفر أمامه العديد من الفرص التي تجعل من تطويره أمرًا ضروريًا ومطلبًا ملحًا لمواجهة هذه التحديات، واستغلال هذه الفرص والاستفادة منها، تلبية لاحتياجات المجتمع وتحقيقًا للهدف من إنشاءه. وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة منها دراسة (الخويت، ٢٠٠٥)، دراسة (فرغلي، ٢٠٠٥) دراسة (عشماوي ،٢٠١١).

ولتلافي أوجه القصور والضعف السابقة، ومواجهة للتحديات المتلاحقة في شتى المجالات، واستغلالاً للفرص ونقاط القوى المتاحة؛ تم تطبيق مشروع مبارك كول في مصر الذي يقوم على أساس ما يسمى بالنظام المزدوج للتعليم المهني والمطبق في ألمانيا بما يتلاءم مع البيئة المصرية، وهو يعد نموذجًا للتعاون بين القطاع الخاص والحكومة سعيًا لتطوير التعليم الفني، إذ يوفر سبل ضخ عمالة ماهرة إلى السوق المصري بمستوى علمي وعملي لائق يواجه تحديات المستقبل.

وعلى الرغم من هذه المحاولات الجادة لتطوير التعليم الثانوى الفني الصناعي، إلا أنها لم تحقق الهدف المرجو منها، ولم تصل إلى المستوى المأمول، حيث توصلت دراسة (علي، ٢٠٠٤) ودراسة (عمار، ٢٠٠٥) إلى وجود مشكلات بأهداف التعليم الصناعي المزدوج، وبمناهج وأساليب الدراسة وبشروط الالتحاق، والتقويم، وكذلك بإدارة التعليم والمعلمين ونظام تدريبهم أثناء الخدمة.

لذا كان من الأهمية بمكان البحث عن مداخل وأساليب أخرى لتطوير التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم ؛ استجابة لأزمة الواقع الحالي والمتغيرات والتحديات، وكذلك الفرص المحيطة به وكان من أحد هذه المداخل هو تدويل التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم، خاصة بعد تزايد اهتمام الدول بتدويل أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوجه عام، والتعليمية والبحثية بوجه خاص ولاسيما بعد تزايد الحراك الدولي للطلاب والباحثين.

فمنذ منتصف القرن العشرين طرأت الكثير من النظريات التربوية المعاصرة التي شجعت على التبادل العلمي، وبناء قاعدة تعليمية دولية تسهم في تطوير وتقدم البنية التعليمية، إضافة إلى ما دعمته التكنولوجيا ومجتمع المعرفة والمعلوماتية من أدوات يسرت نشر المعرفة التربوية، وتدويل قضايا التعليم، ومنتجاته المادية في صورة برامج تعليمية، وخدمات، ومنح تعليمية، وبشرية من خلال التبادل العلمى بين الطلاب، والأساتذة داخل وخارج المجتمعات، بالإضافة إلى المشروعات التعليمية الدولية، وبروتوكولات الشراكة. **(Abdulloh&Zain,2011:320)**

ومن ثم يعد التدويل واحدًا من أقوى التطورات في تاريخ التعليم ، حيث ظهرت العديد من برامج التعاون الدولي في مجال التعليم، كما ظهر اهتمام واضح وتحليلات لظاهرة الحراك الأكاديمي الدولي خاصة ما يتصل منها بالطلاب ومعلميهم، كما ظهرت العديد من المشروعات لتطوير برامج التعليم استجابة لاتجاهات التدويل، فضلاً عن وجود اتجاهات عالمية تعبر عن تدويل متزايد للمناهج الدراسية، بالإضافة إلى الاهتمام بالتدويل من خلال برامج اللغات الأجنبية. **(محمود، ٢٠٠٣: ٣٠٤)**

لذا فلا يقتصر التدويل على تقديم مناهج دولية في مؤسسات التعليم فقط، بل يشمل أيضا إدخال الملامح الدولية على المناهج وتكنولوجيا التعليم، وأشكال التقييم ومعاييره، علاوة على تيسيرات الحراك

الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب والمعلمين والباحثين، هذا فضلاً عن أشكال التعاون الأكاديمي الدولي. **(محمود، ٢٠٠٠: ٦٩)**

وفي هذا السياق تؤكد دراسة **(Childress, 2009)** على تعدد مجالات التدويل لتشمل: التبادل الطلابي، وبرامج الدراسة بالخارج، والدراسة باللغة الأجنبية، التعاون في مجال المناهج، وإضفاء البعد الدولي عليها، تطوير شبكات المعلومات بين مؤسسات التعليم، تأسيس مشروعات للبحث العلمي المشترك، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز التفاهم والتعاون الدولي، ونقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدمًا إلى الدول الأقل تقدمًا.

لذا فإن تدويل التعليم لا يؤثر فقط على التدريس والتدريب فحسب، بل على التخطيط والتنظيم وإدارة المؤسسات. **(Yuryeva,2011:29)**

فتدويل التعليم ظاهرة يسرتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في مجال توسيع الحراك الأكاديمي ليتعدى الحراك التقليدي للطلاب والباحثين إلى حراك المؤسسات التعليمية ومراكز التميز لتصبح في متناول الطلاب والأكاديميين في جميع أنحاء العالم. **(Magzon & Aleksic 2009):**

ومن هنا فهناك ارتباط بين التدويل وتحقيق الميزة التنافسية والريادة العالمية للمؤسسات التعليمية؛ حيث يسهم التدويل في إكساب المؤسسات التعليمية بمكانة علمية وقدرة تنافسية مع المؤسسات العالمية المتقدمة، ولذلك فقد توجهت دول عدة نحو تدويل قضايا التعليم والتوسع في دائرة التربية الدولية لتشمل كافة مراحل التعليم .**(Paul, 2014: 166)**

وفي هذا السياق يرى **(قاسم ومحمود، ٢٠١٢: ١٣)** أن عملية التدويل عملية مستقلة نبعت من حاجة المجتمعات إلى التلاقي، والتبادل، والتداول، والتشاور، وعمل المشروعات؛ ومن ثم كان من الضروري وضع آليات للتدويل وقواعد لتلاقي الشعوب وتبادل منتجاتها– سواء المادية أو البشرية– فكانت اتفاقيات الجات والعولمة وتأثيراتها التي لا حدود لها باعتبارها شرطًا لعملية التدويل، ثم الجودة، وشروطها العالمية ومعاييرها، وأدواتها بوصفها أليات للتدويل.

وبذلك يمكننا النظر إلى قضية تدويل التعليم باعتباره مكونًا أساسيًا للوصول بالمؤسسات التعليمية إلى مرتبة الجودة العالمية والريادة ، كما يعد أحد أهم الصيغ التجديدية لتحقيق التنافسية والريادة بالتعليم الفني الصناعي المتقدم، وذلك من خلال مجموعة مقومات أساسية تشمل معظم جوانب المنظومة التعليمية.

ويتفق ذلك مع ما أشار إليه **(برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر ٢٠١٢–٢٠١٧)** موضحًا أن أهم المجالات الرئيسة لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني تكمن في شراكات عاملة، ضمان الجودة والمعايير القياسية والبحث والتعاون الدولي.

كما أكدت دراسة **(الشرشاوي، ٢٠١١)** على نظام التعاون الدولي، ونظام الجمع بين المدرسة والمصنع، والشراكة المجتمعية، كأحد آليات ربط التعليم الفني بسوق العمل واحتياجاته المتطورة.

وفي إطار التأكيد على التعاون الدولي وتدويل التعليم الفني تحقيقًا للجودة والميزة التنافسية فقد توصلت دراسة **(منصور، ٢٠٠٩)** إلى ضرورة ربط مناهج التعليم الفني باحتياجات التنمية وسوق العمل والتطورات التكنولوجية العالمية، إضافة إلى تحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية في إدارة التعليم الفني

المصري، والعمل على إشراك القطاع الخاص ورجال الأعمال والمستثمرين في تمويل وتطوير التعليم الثانوى الفني المصري بما يتلاءم مع توجهات مصر المستقبلية.

كما أكدت دراسة **(عبد الغفار، ٢٠١٠)** على وجوب تلبية احتياجات سوق العمل القائم على اقتصاد المعرفة، والعمل على إنتاج وتطبيق المعرفة، والمواءمة مع سوق العمل، وإقامة المدرسة المجتمعية لبناء مجتمع المعرفة، مع تطبيق تقنيات المعلومات والاتصال في التعليم الفني، واستيعاب متطلبات العولمة.

ومن ثم كان من الأهمية بمكان الإشارة لوجود فرق بين التدويل والعولمة، فالتدويل طموح للارتفاع بالخصوصيات إلى مستوى عالمي، مع الإيمان بالتواصل والتفاعل والحوار بين الثقافات القائمة والموجودة بهدف الحفاظ على الهوية الثقافية، ففي التدويل اتجاهات إرسال واستقبال، ورغبة في التبادل مع الثقافات الأخرى، أما العولمة فهي إرادة للهيمنة على العالم، وقمع كل الخصوصيات، وتمييع الهوية الثقافية للآخرين من خلال اختراقها لتكريس نوع معين من الثقافات الخاصة بها، ورفض التعددية الثقافية وحوار الثقافات . **(SoeJatminah, 2009: 71)** و معنى هذا أن التدويل يؤكد على خصوصية كل نظام تعليمي، بما يقوم عليه من سياقات اجتماعية وثقافية وسياسية محلية تختلف بالتأكد عن نظيرتها في المجتمعات أو نظم التعليم الأخرى.

فالتدويل يحقق المشاركة في المعرفة، وضمان تدفقها عبر أحدث الوسائل والتقنيات المتاحة بين المجتمعات، والسعي إلى إعداد الإنسان المزود بالمهارات والخبرات وزرع ثقافة الإنتاجية لدى الإنسان، ونشر ثقافة الإبداع والابتكار، ورسم صورة مشرقة للإنسان الطموح الذي يسعى إلى الريادة العالمية. **(وزارة التعليم العالي السعودية ب، ٢٠١٢: ٣)**

فضلاً عن إفساح المجال لاعتماد أشكال تجديدية تطويرية للتعليم من الخارج توجه إلى مؤسسات التعليم بالدول التي تحتاج للمساعدات الدولية؛ لتطوير قدراتها العلمية والتكنولوجية، وذلك من خلال التعاون مع المجتمع الأكاديمي الدولي والمنظمات الدولية المعنية بالتعاون الدولي. **(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ١٩٩٥: ٢٩)**

وللاستفادة من مميزات وإيجابيات تدويل التعليم في تطوير التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم نظام السنوات الخمس؛ لابد من محاولة الإجابة على مجموعة من الأسئلة وهي: من نحن؟ وأين نحن الآن؟ وأين نريد أن نكون في المستقبل؟ وكيف نحقق ذلك ؟ وكيف نتأكد أننا حققنا ذلك .**(أحمد، ٢٠٠٩: ٢٦٧)**. ومن ثم بناء استراتيجية تناسب التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم في ظل ظروفه الداخلية والخارجية.

مشكلة البحث:

في ضوء ما سبق يمكن بلورة السؤال الرئيسي للبحث فيما يلي:

كيف يمكن تطوير التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم في ضوء مقومات تدويل التعليم؟

ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم (نقاط القوة، ونقاط الضعف)؟
- ما الأوضاع المجتمعية التي تؤثر على التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم (الفرص والتحديات)؟

- ما الاسس الفكرية والفلسفية لتدويل التعليم؟
- ما أهم مقومات تدويل التعليم؟
- ما الخطة الاستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم في ضوء مقومات تدويل التعليم؟

أهـداف الـبحث:

يهدف البحث الحالى إلى الأهداف التالية:

- تشخيص واقع التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم وصولاً إلى تحديد نقاط الضعف التي تحول دون قيامه بدوره المنشود، وأهم نقاط القوة والاستفادة منها، وكذلك تشخيص الأوضاع المجتمعية والكشف عن أهم تأثيراتها على التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم لاكتشاف الفرص ومواجهة التحديات.
- الوقوف على مفهوم تدويل التعليم ومبرراته ونظرياته وأهم مقوماته.
- وضع خطة استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم في ضوء مقومات تدويل التعليم، وذلك بتقديم عدد من الاستراتيجيات البديلة، والمقارنة بينهما لاختيار الأنسب.

أهميــة البحــث:

تكمن أهمية البحث في:

- أنه يتماشى مع التوجه نحو رفع مستوى الأداء وكذلك القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم، لكونها مؤسسات تنموية بالمجتمع، ومن ثم فإن أي تطوير بها ينعكس بدوره على تنمية المجتمع ككل.
- مواكبة البحث لتوجهات الخطط الاستراتيجية والبرامج الإصلاحية للتعليم الثانوى الفني الصناعي؛ حيث أكدت هذه الخطط وتلك البرامج على ضرورة مواجهة العولمة لتحقيق التميز والتوجه نحو العالمية وكذا التعاون الدولي، والجودة والاعتماد، ودعم التنافسية، وتحقيق ريادة عالمية.

حـــدود البحــث:

يقتصر البحث الحالي على التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم نظام السنوات الخمس، نظرًا لكونه مرحلة تعليمية منتهية، تهدف إلى إعداد فئتي الفني الأول والمدرب في المجالات المختلفة؛ الأمر الذي جعله يرتبط مباشرة بسوق العمل واحتياجاته المتغيرة، واعتباره نظاما أكثر تقدمًا من التعليم الفني نظام السنوات الثلاث من حيث المعارف والمهارات.

منهج البحــث:

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي؛ للتعرف على مفهوم التدويل وأهميته وأهدافه ونظرياته، وكذلك تحديد أهم مقوماته، كما يستخدم البحث أحد الأساليب الرئيسة للتخطيط الاستراتيجي

وهو أسلوب التحليل البيئي SWOT ANALYSIS لتشخيص، وتحليل واقع التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم ، وقوفا على نقاط القوة فيه، ونقاط الضعف التي تعوقه عن القيام بدوره المنشود، وأهم الفرص المتاحة، والتحديات التي تواجهه، ومن ثم وضع عدد من البدائل الاستراتيجية، ثم اختيار البديل الأكثر مناسبة لتطوير التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم، في ضوء مقومات تدويل التعليم.

مصطلحـــات البحـــث:

١- التخطيط الاستراتيجى:

يعرف التخطيط الاستراتيجى بأنه ذلك النوع من التفكير المنطقى المنظم الذى يشتمل على مجموعة من العمليات المنهجية والخطوات المتتابعة، بدءاًمن جمع المعلومات وتحديد الأهداف، مروراً باجراء مسح شامل للبيئة يحقق النظرة الشاملة لعناصر البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات، وما يمكن أن يطرأ عليها من تغيرات حالية ومستقبلية، وانتهاءً بنتائج هذا النوع من التفكير متمثلاً فى عدد من بدائل المستقبل بما يتيح أكبر قدر من المرونة لبيئة المؤسسات وعناصرها.**(زيدان،١٩٩٥:٤٧)**

كما يعرف بأنه عملية نظامية أساسها التغير الحتمى والمستمر والتعامل مع محاولات تخيل المستقبل وصنعة وتشكليه، بدلاً من قراءته والاستعداد ببساطة لما قد يأتى عند حدوثه من خلال تحديد عمل المؤسسة اليوم والعمل الذى تصبو إلية فى المستقبل ، ثم وضع برامج عمل تراعى فيها الفرص والتحديات وعوامل القوة والضعف.**(Dessler,2004:10)**

٢- التعليـم الثانوي الفنـي الصنـاعـي المتقدم:

يعرف التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم بانه ذلك النوع من التعليم الذى يقوم بإعداد فئة (فنى أول) أو(مدرب) ومدة الدراسة به خمس سنوات بعد مرحلة التعليم الاساسى ويمنح الدارسون فى نهايته دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة الصناعية نظام السنوات الخمس(اما فئة فنى أول أو فئة مدرب) فى مجال تخصصاتهم. **(محمد وآخرون،١٩٩٥ :٢٢)**

كما يعرف بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يقوم بتدريب وإعداد وتأهيل القوى البشرية المطلوبة لتزويد مؤسسات الإنتاج والخدمات بفروعها المختلفة بالكوادر العاملة بجميع مستوياتها. **(المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٤- ١٩٩٥: ١٣٨)**.

حيث إن التعليم الثانوي الفني الصناعي يهدف إلى تزويد الطلاب بالمهارات العلمية والمهارات الإنتاجية بما يساعدهم على استخدام ما يتعلمون من معارف وخبرات ومهارات للإسهام في العملية الإنتاجية .**(اسماعيل، ٢٠١١: ٤٤)**.

٣- التـدويـل:

يقصد بالتدويل جعل الأمر دوليًا، أي يقوم على أساس التعاون والتكافؤ بين الدول، وينطوي على الاعتقاد بأن الدول يمكنها أن تستفيد بصورة أكبر من خلال العمل الجماعي؛ وذلك عن طريق مد جسور التفاهم والتآزر، وانتهاج منهج مشترك مبنى على علاقات أساسها الاحترام والتعاون المتبادل بين الدول، بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية ومواقعها الجغرافية المحددة **(Wikipedia, 2009)**.

في حين عرف قاموس التربية (**Mehndiratta: 494**) تدويل التعليم بأنه عملية التبادل بين الدول للطلاب، والمعلمين، والمقررات التعليمية والموارد البشرية، والمعارف والمهارات للارتقاء بعملية التفاهم الدولي من خلال التعليم.

ويعرف بارتل (**Bartell, 2003: 51**) التدويل بأنه رؤية مستمرة ذات وجهة مستقبلية متعددة الأبعاد ومتداخلة التخصصات، تضم العديد من أصحاب المصلحة للعمل من أجل تغيير الحركة الداخلية لمؤسسة ما، للاستجابة والتكيف المناسبين لبيئة خارجية ومتنوعة ومتغيرة وعالمية، ويؤكد هذا التعريف على أن سعى مؤسسات التعليم للتدويل بمثابة تطوير واستشراف لمستقبل هذه المؤسسات، لتكون أكثر قدرة على الاستجابة للتطلعات المتنامية والمتغيرة للمجتمع التي توجد فيه.

بهذا يمكن تعريف تدويل التعليم إجرائيًا: بأنه إحداث نوع من الحراك الدولي المتبادل والمتوازن بين النظم التعليمية من خلال مجموعة من الآليات والأنشطة التي تعد بمثابة مقومات يستند إليها، ويمكن من خلالها الحكم على مدى قدرة المؤسسة على التدويل والمنافسة الدولية.

مخطـط البحـث:

يسير البحث الحالي وفق المحاور التالية:

المحور الأول: التحليل البيئي لواقع التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم.

المحور الثاني: الاسس الفكرية والفلسفية لتدويل التعليم.

المحور الثالث: خطة استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء مقومات تدويل التعلم.

المحور الأول: التحليل البيئي لواقع التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم:

يهدف هذا المحور من البحث الحالي إلى تشخيص واقع التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم؛ للوقوف على نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتحديات كخطوة أساسية لوضع خطة استراتيجية مقترحة لتطوير هذا الواقع وهذا ما أشار إليه (**John &Robinson, 2003: 3**) مؤكدًا على أن هذه الخطوة من أهم خطوات وأدوات التخطيط الاستراتيجي، والتي تهدف إلى تحليل البيئة الداخلية والوقوف على ما بها من مواطن قوة وضعف وتحديد الأحوال الداخلية للنظام، ثم تحليل البيئة الخارجية والوقوف على العوامل العامة والخاصة بها (الفرص والتحديات).

(١) تحليل البيئة الداخلية للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم (نقاط القوة – نقاط الضعف):

يمكن تشخيص واقع التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم من خلال تحليل الأبعاد التالية:

١/١ أهداف التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم:

تتبع أهداف التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم من الأهداف العامة للتعليم الفني، والتي تتبع بدورها من أهداف المجتمع، وهذه الأهداف تأخذ في اعتبارها طبيعة الإنسان من منظور ثقافي مصري

وطبيعة الحياة التي يعيشها والتي يأمل أن يعيشها، وما يطرأ على المجتمع المصري من تغيرات وتحولات، وما يتوقع أن تنتهي إليه هذه المتغيرات كما تأخذ في اعتبارها ما يميز هذا العصر من ملامح عامة.

لذلك فإن أهداف التعليم الفنى الصناعي تعتبر من الأمور الأساسية لنجاح هذا التعليم، ويمكن تحديد الأهداف الخاصة للتعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم فيما يلي:

١- إتقان العمليات الصناعية التي تحتاج إلى مهارة خاصة.
٢- تهيئة فرص الترابط المهني في الحرف المتصلة ببعضها، والتعرف على علاقة الصناعات المتكاملة ببعضها.
٣- هيئة الطلاب للاندماج في محيط الطبقة العاملة.
٤- إكساب الطلاب القدرة على أداء العمليات الصناعية حسب الأصول الفنية الصحيحة مع إكسابهم العادات السلوكية المتصلة بالمهن الصناعية.
٥- الاستخدام المتقن للعدد والآلات طبقًا للأساليب الفنية الصحيحة وقواعد الأمن والسلامة المهنية.
٦- تزويد الطلاب بالثقافة العلمية والفنية التي تساعدهم على انتقاء الخامات اللازمة للإنتاج من حيث المواصفات والخواص المناسبة.**(وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٨)**

هذا إلى جانب ما نص عليه قانون التعليم مادة ٣٨ بأن: المدارس الفنية نظام السنوات الخمس تهدف إلى إعداد فئتي "الفني الأول" والمدرب في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات. **(جمهورية مصر العربية، ١٩٨١)**

ولكن عند دراسة هذه الأهداف الخاصة، ومدى إمكانية أن يلعب هذا النوع من التعليم دوره المنشود في إعداد العمالة الصناعية بمستوياتها المختلفة، يلاحظ أن هذه الأهداف تعكس قصورًا عن الاستجابة للمتطلبات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية على الصناعة في مصر بمعنى أن أهداف التعليم الفنى الصناعي لا تؤهل خريجي التعليم الصناعي التأهيل المناسب لمواجهة المنافسة الأجنبية التي تفرضها الاتفاقيات الدولية؛ لأن هذه الأهداف لا تراعي بدرجة كبيرة المواصفات والوظائف والكفاءات اللازم توافرها بالتعليم الثانوي الفنى الصناعي. **(فرغلي، ٢٠٠٥: ١٦٦)**

كما أن أهداف التعليم الفنى الصناعي المتقدم لم تراع التغيرات التكنولوجية كثورة المعلومات في البلاد المتقدمة، وكذا التطور المذهل في الصناعات المختلفة وإدخال صناعات جديدة، أو إعداد الطلاب لمعرفة الظروف والمشكلات المحلية التي تساعد الطلاب على المشاركة في حل هذه المشكلات ودعم الصناعات المحلية، فضلاً عن أن هذه الأهداف بعيده عن إكساب الطلاب حب العمل اليدوي، كما أنها بعيده كل البعد عن التطبيق العملي الملموس في مدارس التعليم الثانوي الصناعي. **(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤)**

يضاف إلى ذلك، عدم التوازن بين العرض والطلب في عدد خريجي مؤسسات التعليم الصناعي وما تتطلبه الصناعات وحاجة سوق العمل؛ وذلك بسبب عدم توافر المعلومات الخاصة بسياسة القوى العاملة أو احتياجات سوق العمل، ويؤدي ذلك إلى الإخلال بأهداف التعليم الصناعي، وعدم استجابتها لإعداد مستويات العمالة المطلوبة في المجال الصناعى. **(عبد المقصود، ٢٠١٥: ٨٧)**

كما أن أهداف التعليم الثانوي الفنى الصناعي المتقدم لم تراع إكساب الطلاب مبادئ الجودة الشاملة اللازمة للمنتجات الصناعية وتعريفهم بالمواصفات القياسية العالمية المطلوبة لجودة هذه المنتجات، ولم تهتم بتدريب الطلاب على أساليب البحث العلمي باستخدام أجهزة الكمبيوتر والتعامل مع الإنترنت لإثراء المعرفه في مجال التخصص الصناعي، وكذلك لم تهتم أيضًا بإكساب الطلاب مهارات الاتصال بفاعلية مع الآخر، وذلك من أجل المنافسة العالمية.

٢/١ فلسفة التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم:

تقوم فلسفة قطاع التعليم الفنى على توجيه كافة الانشطة التى يمارسها الطلاب سواء كانت تعليمية أوإدارية أومالية أو غيرها من الأنشطة نحو ضمان التطوير المستمر لجودة الخدمة التعليمية لتخريج كوادر قادرة على المنافسة فى سوق العمل داخلياً وخارجياً.**(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤)**

فتتلخص فلسفة إنشاء مدارس التعليم الصناعي في إعداد الفنيين اللازمين لاحتياجات سوق العمل، إلا أن هذه الفلسفة لم تستقر على ذلك وسرعان ما تحولت وركزت على التعليم النظري ولم تعطى عناية كافية بالتدريب المهني أو التعليم التطبيقي العلمي، وكان من أهم نتائج عدم استقرار تلك الفلسفة هو زيادة الضغط على المدارس الصناعية وتضخم طلابها، وكذلك التركيز على المقررات النظرية دون التركيز على تخريج الفنيين الذين تحتاجهم خطط التنمية. **(إسماعيل، ٢٠٠٧: ٨٨)**

هذا بالإضافة إلى أن اختلاف المسميات والمفاهيم التي تضعها السياسة التعليمية تفتقد النظرة الشاملة اللازمة للتبصر الصحيح بمشكلات التعليم الصناعي وحلولها؛ الأمر الذي أدى إلى فقدان ربط الأهداف التعليمية وتكاملها ببعضها البعض في نسيج متماسك أو تنظيم متكامل، كل هذا يوحي بالتشتت الفكري لمفهوم المجالات العملية ومن ثم مفهوم التعليم الصناعي، وهذا إن دل فإنما يدل على غموض فلسفة هذا النوع من التعليم وعدم وضوحها حتى الآن. **(عشماوي، ٢٠١١: ٥٣)** فضلاً عن عدم ربط فلسفة التعليم الصناعي بفلسفة المجتمع مما أدى إلى افتقار الفلسفة التربوية التطبيقية الكاملة.

٣/١ إدارة التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم:

تعد إدارة التعليم الصناعي بمثابة نشاط تتحقق من ورائه الأغراض التعليمية تحقيقًا فعالاً، كما تعمل على تحقيق أهداف المجتمع الذي يسعى إليها من وراء نظامه التعليمي، ولقد ثبت أن أزمة التعليم الصناعي المتقدم لم تأت بسبب نقص الموارد دائما وإنما من أزمة الإدارة، فإدارة التعليم الصناعي تعاني الكثير من المشكلات ونقاط ضعف أبرزها:

- عدم وجود لوائح تنظيمية ذات مواصفات شاملة تنظم العمل الإداري بالمدرسة الصناعية.
- عدم إسهام الإدارة في عملية التخطيط للتعليم أو التخطيط المدرسي، ووقوف مهمتها عند حد تنفيذ التخطيط لموضوع ما، أو توفير البيانات المطلوبة لإنجاز التخطيط الذي تتولاه الأجهزة العليا. **(مصطفى وعمر، ٢٠٠٥: ٣٣)**

- انخفاض مستوى الإدارة وعدم وجود خطط وبرامج ومعلومات بشأن عمليات التخطيط والتنظيم والتنسيق، وعدم وجود التقويم الموضوعي، وعدم وجود الكوادر الإدارية المؤهلة، كذلك جمود تنظيم الإدارة التعليمية وديكتاتورية القرار التعليمي.
- ضعف الكفاءات الفنية والمهنية عند بعض القيادات، وطغيان الأقدمية والمنصب الإداري والمركز الوظيفي فوق القدرة والإنجاز؛ ولذا نجد قصور الاستفادة من التقنيات الحديثة، خوفًا من التحول المهني وخوفًا من التكنولوجيا.
- ندرة وجود وسائل اتصال فعالة لتحقيق سهولة وسرعة انتقال المعلومات وتدفقها إلى جانب عدم الاستفادة من تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.
- ندرة إشراك وزارة الصناعة والهيئات المجتمعية بالإشراف على التعليم الصناعي وإسهام كل منها في تخصصه بالخبرة والتخطيط والمتابعة مما يعود بالفوائد على الطلاب والخريجين والإنتاج. **(مصطفى، ٢٠١٤: ١٣٨)**
- عدم إشراك العاملين في صنع واتخاذ القرار، وصعوبة تحقيق ديمقراطية اتخاذ القرار ويرجع ذلك لخوف مدير المدرسة من مساءلته أمام السلطة الخارجية.
- ضعف فهم الإدارة المدرسة بالمرحلة الثانوية الصناعية للأساليب الإدارية الحديثة وقلة الدورات التدريبية على كيفية إدارة المدرسة المنتجة والتعامل معها. **(المصري، ٢٠٠٥)**

مما سبق يتضح أن عملية صناعة القرار واتخاذه تتم بشكل منعزل عن الأوضاع والعوامل والمتغيرات الخاصة بالبيئة الداخلية للمدرسة وعناصر القوى الخارجية المحيطة بها، تلك العوامل التي لها أثر واضح على القرار فضلاً عن عدم وضوح رسالة وأهداف ورؤية التعليم الفني الصناعى المتقدم في أذهان المسئولين عن إدارة المدارس الصناعية.

٤/١ السياسة التعليمية للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم.

إذا كان النظام السياسي يقوم أساسًا على قاعدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن النظام التعليمي هو الذي يخدم النظام السياسي في ميدان الإنتاج والخدمات عن طريق إعداد الأفراد في ضوء متطلبات الخطط التنموية للنظام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ بحيث توفر هذه الخطط الإعداد والمهارات على صعيد كافة المستويات اللازمة لإنجاح مثل هذه الخطط، دون أن يكون هناك قصور في أي مجال يؤدي إلى ظهور نقص في العمالة في بعض القطاعات، ودون إفراط ينتج عنه عماله زائدة في بعض القطاعات. **(عشماوي، ٢٠١١: ٧٩)**

ولكن من الملاحظ أن السياسة التعليمية للتعليم الفني الصناعي المتقدم تعاني من مشكلات من أهمها ما يلي:

- اعتماد السياسة التعليمية الحالية على الكم المفرط على حساب الكيف الفائق، وهذه السياسة تفرز خريجًا عاجزًا – نصف متعلم– وذلك في ظل موارد محدودة وتكلفة تعليمية باهظة لإنتاج خريج عصري جديد.
- تعد سياسة القبول في مدارس التعليم الفني الصناعي المتقدم في معزل عن مخطط احتياجات الدولة للتخصصات المختلفة. **(رسمي، ٢٠٠٢: ١٢٣)**

- دكتاتورية ومركزية القرار التعليمي؛ حيث لا توجد تشاركية في مناقشة الأمور التعليمية، وانفراد المستوى الإداري الأعلى بصنع واتخاذ القرار، إضافة إلى عدم وجود فلسفة واضحة محددة للتعليم الصناعي.
- عدم الاستقرار في سياسات التعليم، ووضع سياسات تعليمية لا تلقى اتفاقًا، ويرتبط أغلبها بواضعها، بحيث تكون سياسات أفراد لا سياسات مؤسسات. **(الشافعي، وناسي، ٢٠٠٠: ١٠٠)**

الأمر الذي جعل السياسة التعليمية لم تستطع تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها، ولم تحاول السياسة التالية استكمالها والبناء عليها، و كأنها تبدأ من الصفر. الأمر الذي جعلها عاجزة عن مسايرة العصر ومتطلبات سوق العمل واحتياجات خطط التنمية المجتمعية المستدامة.

٥/١ المباني المدرسية والتجهيزات:

يعد المبنى المدرسي والتجهيزات الدراسية والمرافق والأجهزة والورش والمعامل وغيرها من العوامل الرئيسة الهامة التي تؤثر بشكل مباشر في تحقيق الأهداف المنشودة من التعليم الصناعي، وتعينه على أداء رسالته على أكمل وجه، وتيسر له القيام ببرامجه التربوية والتطبيقية على النحو الذي تتطلبه الاتجاهات التربوية الحديثة في الجانب النظري والعملي.

إلا إن المباني المدرسية والتجهيزات الدراسية في مدارس التعليم الصناعي المتقدم تعاني من مجموعة من المشكلات والعوائق تتمثل فيما يلي:

- معظم المدارس الثانوية الصناعية المتقدمة مناسبة بصفة عامة كمباني من السهل الوصول إليها، إلا أنها في شكلها الحالي وتصميمها، لا تتفق مع أهدافها من جهة، ولا مع تعليم عصرها الإلكتروني وبالأحرى التعليم المدمج من جهة أخرى.
- غالبية الورش والمعامل لا تتوافر فيها الشروط الصحية من تهوية وإضاءة وعوامل أمان، وكذا الصوت، والأجهزة والآلات لا تفي بأعداد وإعداد الطلاب في المدرسة، ومعظمها قديم جدًا خاصة الصناعات الميكانيكية، وفي حالة سيئة ولا يتحقق منها الاستفادة الكاملة، ولا تناسب تكنولوجيا عصرها. **(مصطفى، ٢٠١٤: ١٤٣)**
- الفصول الدراسية لا تتوافر فيها الشروط الصحية من نظافة وتهوية ، أو مدى مناسبة المقاعد، وشكل ترتيب الفصل مع فصول المدرسة الصناعية المتقدمة والمنتجة المرجوة.
- المرافق الصحية في المدرسة الثانوية الصناعية لا تتوافر فيها الأدوات الصحية المناسبة لأعداد الطلاب، كما أن كثير من الأدوات الموجودة فعلاً مستهلكة، وغير صالحه للاستعمال؛ بسبب إهمال الطلاب وضعف الإدارة المدرسية
- تعليمات استخدام وصيانة الآلات والأجهزة في ورش ومعامل المدرسة لا يطبقها الطلاب؛ مما يتسبب في سرعة الأعطال وقلة جودتها، وعدم صلاحيتها خلال فترة زمنية قليلة رغم أنها لا تماثل زميلاتها بسوق العمل. **(بركات، ٢٠٠١: ٤٦)**

٦/١ معلم التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم:

يعد المعلم الطاقة المحركة والقوة الفاعلة، في المنظومة التعليمية، والمسؤول عن تنشئة الأجيال علمًيا وسلوكًيا، وقيمًيا؛ الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الوقوف على واقعه ومصدر المشكلات التي تواجهه خاصة، لما له من أهمية في إعداد فئة الفنيين المهرة في مختلف المجالات.

ولكن واقع المعلم الصناعي المصري يعاني الكثير من المشكلات العامة والتي منها ما يلي:

- عدم وجود تنظيم واضح للربط بين سياسة إعداد المعلم الفني، وسياسة التعليم في الدولة؛ مما يؤدي إلى فقد كمي في إعداد المتخرجين من كليات الإعداد، كما يؤدي إلى انفصال عملية الإعداد من الناحية الكيفية عن التطورات المنشودة في التعليم.
- قلة البرامج التدريبية للمعلمين وضعفها وصوريتها واعتماد التقويم في أغلب الأحيان على الذاتية والأهواء الشخصية، فهي التي تحدد الأولوية للترقي في المناصب التعليمية؛ مما أدى عمليًا وعلميًا إلى قلة الإهتمام بها وبعدها عن ملاحقة التخصصات الجديدة، الأمر الذى قلل من الفرص المتاحة لمشاركة المعلمين في صنع القرارات المدرسية والتعليمية وإهمال مشاركتهم في تطوير المدرسة. **(محمد، ٢٠٠٧: ٨٥- ٨٦)**
- ضعف المستوى التقني والتدريبي لكل من المعلم العملي والمعلم العلمي، بالرغم من أن عددهم يصل إلى ٥٦٣٧ مدرسا موزعين على ٣٧ مدرسة للتعليم الفني الصناعي المتقدم .**(وزارة التربية والتعليم: ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤)**
- عدم اعتماد اختيار معلمي الورش والمعامل على أسس عملية؛ نظرًا لغياب تطبيق الاختبارات والمقاييس المناسبة في اختيار المتقدمين للالتحاق بمعاهد وكليات التربية.
- عدم وجود نص في معظم قوانين التعليم الصناعي يشير إلى توافر مستويات معينة لتدريس هذه المواد في المدارس الصناعية، فضلاً عن القصور الواضح في أساليب انتقاء معلمي المواد الفنية العملية والعلمية، واهتزاز قيمة المعلم الصناعي الاجتماعية وتقويمه تقويمًا ماديًا صرفًا؛ مما أدى إلى عدم إقبال مدرس المواد الفنية على العمل بالتعليم الفني لتدني النظرة الاجتماعية للتعليم الفني وانخفاض المستوى العلمي للطلاب. **(مصطفى، ٢٠١٤: ١٣٧)**

وبالرغم من تعدد وتنوع مشكلات معلم التعليم الصناعي المتقدم إلا أنه يمكن إجمالها في أربعة أنواع من المشكلات الأساسية هي:

- مشكلة ضعف وسوء إعداد معلم التعليم الصناعي.
- مشكلة تنوع المعلمين داخل المدارس الصناعية وتعدد مؤهلاتهم العلمية بين مؤهلات عليا، متوسطة، و عليا غير تربوية، مما يسبب التضارب في المستويات والأداء.
- سوء علاقة معلم التعليم الصناعي بالموجه التربوي، ومدير المدرسة ، و ولي الأمر والطالب.
- مشكلة تدني المكانة الاجتماعية والاقتصادية لمعلم التعليم الصناعي.

٧/١ المناهج وأساليب التدريس والتدريب:

تعبر المناهج عن المخرجات والاتجاهات المستهدفة في الطلاب، وخاصة ما تسمى بالمناهج الخفية، باعتبارها العمود الفقري للعملية التعليمية؛ ولهذا تتصدر الانتقادات التي توجه للنظام التعليمي، وبالنظر إلى مناهج التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم يتضح ما يلي:

- المناهج في المدرسة الثانوية الصناعية المتقدمة غير مرنة، من حيث ارتباطها بحياة التلميذ العملية وليس من السهل تعديلها أو تطويرها وفقًا للاتجاهات الجديدة في المجتمع أو عصر ثورة المعلومات والاتصالات أو فلسفة التعليم الالكتروني.
- المناهج الدراسية لم تساهم في تنمية المهارات اللازمة للعمل المهني بدرجة كبيرة؛ وذلك نتيجة لوجود العجز في الأجهزة والآلات وقلة صلاحيتها للاستعمال وضعف مواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي الناتج عن ثورة المعلومات والاتصالات.
- شيوع الدراسات النظرية وأسلوب التلقين وعدم الانفتاح على البيئة المحلية والإقليمية والعالمية، وعدم الارتباط أفقيًا مع مثيلاتها في المرحلة الثانوية أو رأسيًا مع مرحلة التعليم الأساسي والتعليم الجامعي.
- الانفصال الواضح بين ما يدرسه الطالب نظريًا وما يطبقه عمليًا على أيدي مدرس العملي، فالمقررات النظرية تختلف كليًا عن المقررات العملية ولا تقربها إلا من بعيد في واقع المؤسسات التعليمية. **(مصطفى، ٢٠١٤: ١٣٩- ١٤٠)**
- تتصف بعض المناهج وأساليب التدريس بالجمود في معظم أجزائها كما تتصف بالقصور عن مسايرة الاتجاهات الحديثة، حيث لا تتيح للطالب فرص للابتكار والإبداع أو تبني بداخلهم القدرة على المبادرة الفردية واحترامها والتنافس الشريف والعمل في فريق، إضافة إلى القصور في توصيف المهن وتحديد المهارات وتنميتها والتدريب على التعلم الذاتي وتنمية المهارات طبقًا لمتغيرات سوق العمل. **(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤: ٣٧)**
- تتصف طرق التدريس بالشكلية، فتعتمد على التلقين فقط فى الدروس النظرية والتى لا تسمح للطلاب بالمناقشة والتفكير، فالتركيز فى هذا التعليم لابد وأن يعطى للناحية العملية أهمية أكبر من الناحية النظرية، إضافة إلى عدم اعتماد التعليم على المواقف وحل المشكلات والمناقشة الجماعية.
- لا يحتوى الكتاب المدرسي على الأمثلة والنماذج والتطبيقات المناسبة لطبيعة الدراسة في المدرسة الثانوية الصناعية، بالإضافة إلى عدم توافق محتوياته مع موضوعات المنهج خصوصًا في مواد الثقافة الفنية، ولم تعرف المدرسة الصناعية المتقدمة الكتاب الإلكتروني رغم قدرته على حل كثير من مشكلات التعليم الثانوي الصناعي ، إذ يسهل التعديل فيه بالإضافة أو الحذف أو التغير، وإمكانية تطويره من حيث المحتوى والإخراج، وهو ما يتوافر بكثرة على الشبكة الدولية. **(إبراهيم، ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦: ٧٧- ٧٨)**
- تقوم خطة الدراسة في المدرسة الثانوية الصناعية المتقدمة على التناسب من حيث الزمن المخصص لكل من المواد النظرية والمواد العملية، ولكن من حيث التطبيق والاستفادة الفعلية للطلاب فغالبًا

ما يكون الزمن المحدد للدراسات النظرية في الخطة أكبر من الزمن الفعلي للممارسة العملية. **(مصطفى، ٢٠١٤: ١٤١)**؛ ويرجع ذلك إلى نقص المعدات وتجهيزات المعامل والورش كمًا وكيفًا.

ونتيجة لهذا القصور في مناهج المدرسة الثانوية الصناعية المتقدمة؛فما زالت تعاني مصر من النقص الشديد في العمالة الماهرة في جميع المجالات، وخاصة في مجالات الإنتاج الأساسية في الوقت التي تعاني زيادة في تخصصات أخرى لا طائل منها أيضًا، كما لا توجد بيانات إحصائية من وزارة القوى العاملة نحو متطلبات سوق العمل المتجددة.

٨/١ طالب التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم:

إذا كان التعليم الصناعي المتقدم، يقدم المعارف والمهارات العلمية والعملية ويؤكد على الجانب النظري والعملي؛ وذلك لتخريج الفني الأول والمدرب القادر على التعامل مع متطلبات سوق العمل، إلا أنه من الملاحظ أن هناك عدة مشكلات تعترض هؤلاء الطلاب داخل وخارج المدارس منها ما يلي:

- عدم الدقة في البيانات وضألة الاهتمامات والتخصصات، وكأنه نوع من التعليم يوصى به مسئولوا التعليم وخبراء التربية لأبناء الآخرين، و في نفس الوقت يسلكون كل السبل لإبعاد أبنائهم عنه؛ فلا نجد أحدًا من المسئولين وكبار الدولة يلحق أولاده بالتعليم الصناعي، بل نجد العكس في العزوف والهروب منه والحاقهم بتعليم الصفوة وهو التعليم العام .**(عبيد، ١٩٩٦: ٢٤)**
- توجيه الطلاب مهنيًا إلى التخصصات المختلفة الموجودة داخل المدارس الثانوية الصناعية المتقدمة لا يسير على الأسس العلمية والفنية المعروفة في البلاد المتقدمة؛ مما قد يؤدي إلى التحاقه بقسم لا يرغبه، مما يؤثر على مستواه .**(بركات، ٢٠٠١: ٣٢- ٣٣)**، أى لا يوجد بالمدرسة الصناعية المتقدمة مرشد أكاديمي يساعد الطلاب في اختيار القسم المناسب لميوله وقدراته.
- ضعف وقصور دور المدرسة الصناعية المتقدمة في تهيئة الطالب لدخول سوق العمل من حيث تزويد الطالب بالمعارف والمعلومات الكافية اللازمة لهم قبل الالتحاق بمجال العمل غير عابئة بذلك، بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين الطالب ومنظمات المجتمع .**(مصطفى، ٢٠١٤: ١٣٤)** أي لا يوجد بالتعليم الصناعي مهنة منسق لسوق العمل أو مع مؤسسات الإنتاج، على الرغم من أن القضية الأساسية التي تمس حياة الطالب هي: ماذا سيفعل بعد تخرجه للمجتمع.
- تعتمد سياسة قبول الطلاب على المجموع الكلي لدرجات الطالب في المرحلة الإعدادية، والتي لا تعتبر بدورها مقياسًا على قدرة الطالب وجدارته بقدر ماهي محصلة عوامل مجتمعية وأسرية وتربوية، لا يكون للطالب دخل فيها؛ وهكذا تؤدي سياسة القبول في كل الأحوال إلى إعادة بنية التفاوت الطبقي الموجود في بنية المجتمع المصري. **(عشماوي، ٢٠١١: ٥٧)**، فقد وصل عدد طلاب التعليم الفني الصناعي المتقدم ٢٠١٥/ ٢٠١٦ إلى ٣٧٠٥٦ طالب منهم ٣١٩٢٩ طالب و٥١٢٧ طالبة. **(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٥/ ٢٠١٦: ٣٧)**

وهذا يعني أن معظم من يلتحقون بالتعليم الفني الصناعي ليست لديهم رغبة حقيقية في الالتحاق بهذا النوع من التعليم، كما أن معظمهم ليست لديهم الاستعدادات والقدرات اللازمة لهذا النوع من التعليم.

ووجود فجوة كبيرة بين أعداد الملتحقين بالتعليم الصناعي وبين الإمكانيات المتاحة، مما يقلل فرص حصول الطلاب على التدريب الكافي في المجالات المختلفة، مما يؤدي إلى عدم مسايرة برامجه لسياسة التطوير العالمية في الإنتاج فضلاً عن أن سياسة الإتاحة المفتوحة واستقبال أعداد كبيرة تؤدي إلى تكدس الطلاب بالتعليم الفني على حساب الجودة، مما يؤثر سلبًا على توافق خريجي التعليم الفني مع احتياجات سوق العمل.

٩/١ تمويل التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم:

تعتبر عملية تمويل التعليم المرتكز الأساسي لإحداث التطوير المطلوب، كما أنها مقياس حقيقي لمدى الاهتمام به من قبل الدولة، فتعد قضية تمويل التعليم الفني الصناعي القضية المحورية والقاسم المشترك لدى جميع الدول، على الرغم من اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها؛ ومن ثم فهي قضية متجددة دومًا بسبب تغيرات وأوضاع النظام الاقتصادي العالمي والارتفاع المستمر في الأسعار وبخاصة في مجال كلفة نظم التعليم الصناعي. **(عشماوي، ٢٠١١: ٦٧)**

وبالرغم من الزيادة المطردة في الاعتمادات التي تخصص سنويًا للتعليم في الموازنة العامة لوزارة التعليم، فإن هذه الاعتمادات لا تفي لتلبية متطلبات الخدمة التعليمية نظرًا للزيادة المطردة في أعداد السكان، وارتفاع نسبة المواليد والإقبال الشديد على التعليم إلا أن الأوضاع الحالية تبرز مجموعة من السلبيات تتلخص فيما يلي:

- قصور الاعتمادات المخصصة للتعليم الفني الصناعي المتقدم عن الوفاء باحتياجات هذا التعليم وتكاليفه الباهظة سواء لمشروعات الأبنية أو التجهيزات أو الورش والمعدات وغيرها.
- عدم استقرار التمويل لتنفيذ أية خطة للتعليم الصناعي المتقدم بشكل متكامل حيث إن الاعتمادات الحكومية قد تخفض فجأة في أية ميزانية بما لا يحقق استكمال البرامج الموضوعة. **(عشماوي، ٢٠١١: ٦٩)**
- ضعف كفاءة الإنفاق التعليمي على المستويات المحلية، ويظهر ذلك من خلال ضعف كفاءة الهيئة الإدارية بالمديريات التعليمية، والمبالغة في تقدير الإنفاق الحكومي، سعيًا نحو تحقيق أهداف غير موضوعية والاعتماد على مصدر وحيد للتمويل.
- انخفاض كفاءة استغلال الموارد المالية ويتمثل ذلك في وجود هدر في التكلفة الاقتصادية؛ لإنشاء المدارس وطباعة الكتب.
- ضعف التنسيق بين الجهود المختلفة، وعدم المراقبة الدقيقة للتكاليف، وضعف المشاركة المجتمعية، وقيود المركزية وغياب الرؤية المستقبلية، وقلة المعلومات حول الاعتمادات المالية.
- عدم التقيد بمراعاة الالتزام بعدم تجاوز عمليات التمويل والصرف الشهري من إجمالى اعتمادات كل باب من أبواب الموازنة. **(الحو، ٢٠١٠: ١٤٣)**

و يمثل هذا الواقع بدوره نوعا من الهدر التربوي بالرغم من محاولات الزيادة في الإنفاق على التعليم الصناعي المتقدم ، فالمردود من هذا النوع من التعليم وما في مستواه ما زال محدودًا، ولا يخدم احتياجات التنمية؛ الأمر الذي أدى إلى تزايد البطالة بين المتعلمين.

١٠/١ علاقة التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم بالمجتمع وسوق العمل:

تعد العلاقة بين المدرسة الصناعية والمجتمع ومؤسسات الإنتاج، من أهم المطالب الرئيسة لتطوير التعليم الفني الصناعي المتقدم، فالتعليم النظري بدون العمل التطبيقي هو تعليم أجوف، والتنسيق والتكامل بين الجانبين أمرًا ضروريًا.

وباستقراء الأوضاع الراهنة للتعليم الفني الصناعي المتقدم وعلاقته بسوق العمل، ينذر ذلك بالعديد من المخاطر إذا لم تستدرك هذه الدول مشكلات أوضاعها التعليمية وتعدل من مسارات التعليم الصناعي لكي تكون فاعلة وإيجابية، وبالنظر إلى الواقع يتضح مجموعة من السلبيات تتمثل فيما يلي:

- نظام التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم الحالي يبعد الطالب عن مواقع الإنتاج والخدمات، ولا يتيح له فرصة اكتساب معارف وسلوكيات العمل الواقعي ومهاراته المطلوبة في المناخ الحقيقي للعمل، وكذلك بمعدلات وطرق الإنتاج التي سوف يؤديها الطالب فيما بعد، وهي لا تتوافر طبعًا في المدرسة.
- الانفصام النسبي بين الدراسات العملية والعلمية والتدريبات والأنشطة الفنية في المدرسة الفنية الصناعية ، وقلة استخدام الأجهزة الحديثة الحقيقية الموجودة في هذه المواقع. **(دواد، ٢٠٠٤: ٦٤)**
- عدم توفر الإحصاءات الدقيقة عن مدى حاجة القطاعات المختلفة من القوى العاملة المؤهلة حسب التخصص والمستوى، وكذلك عدم معرفة مواعيد هذه الاحتياجات التي تعتبر أمرًا أساسيًا لتخطيط التعليم الفني الصناعي المتقدم، سواء في الأجل الطويل أو القصير، والذي يترتب عليه نقص قدرات الخريجين وقصور مستواهم العملي والعلمي والثقافي.
- عدم قيام تلك المؤسسات الصناعية والخدمية بتوجيه جزء من استثماراتها لتنمية وتطوير التعليم الفني الصناعي وتدريب طلابه ومن ثم تضاؤل حجم إسهامها في المشاركة **(الحبشي، ٢٠٠٦: ٧٠)**
- افتقار الخريجين للمهارات التكيفية التي تمكنهم من مواكبة التغيرات المتلاحقة في عالم العمل، وشيوع بعض الاتجاهات السلوكية غير الرشيدة، وكذا ضعف ما لديهم من معرفة بأساليب البحث في العمل، وطرائق الحصول عليه، والاحتفاظ به، و تدني ما لديهم من تقدير للقيم المطلوبة في مجالات العمل، وقلة وعيهم بقيمة التعليم بالنسبة لعالم العمل، وما قد يعكسه على مستويات تقدير مستوياتهم الميدانية. **(محمد، ٢٠٠٨: ٢)**
- ميل أصحاب الأعمال إلى تعيين أصحاب المؤهلات العليا؛ حيث توجد نزعة عند أصحاب العمل لتفضيل الأكثر تعليمًا، والأعلى تأهيلاً، ويرجع هذا لأن العرض من الخريجين أكثر من الطلب للوظائف، وفي ظل ظاهرة تصعيد المؤهلات، أدى ذلك إلى ارتفاع الأجور لتلك الأعمال التي كانت تشغل من قبل بخريجي المراحل الأدنى، مما زاد من تشوهات الحوافز بسوق العمل الناتجة

عن عجز في صناعات وفائض في الأخرى ، وهذا ما يسمى بظاهرة هبوط المؤهلات التعليمية بسوق العمل (نكسة المستوى التعليمي).**(مخلص، ٢٠٠٧: ٢٧)**

مما سبق يتضح أن هناك فجوة كبيرة بين نمو التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم مقارنة بالتطوير التقني في قطاعات سوق العمل؛ مما أدى إلى وجود حالة من عدم التوافق والانسجام بين هذا التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار.

و بعد تشخيص واقع التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم والتعرف على الأبعاد المختلفة للمنظومة التعليمية، يمكن تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، بما يزيد من قدرته على تحقيق رؤيته ورسالته ومن ثم أهدافه.

نقاط القوة:

- تحقيق التوسع الكمي في نوعيات التعليم الفني الصناعي، مع استيعاب شبه تام لمن هم في المرحلة العمرية، وتحول مهمة التعليم إلى جماهيرية شعبية وخصوصًا في الطبقات الفقيرة والمناطق النائية.
- استحداث فئات الفنيين في مجالات مختلفة لم يسبق وجودها من قبل في مناهج الدراسة.
- بلغ عدد المهن التي تعد العمالة الماهرة في مجال الصناعة ٧٠ مهن، وهي إلى زيادة. **(شاهين والكندي، ٢٠١١: ١٧٩)**
- وجود مدرسين مدربين في هذا الحقل التعليمي لدى العديد من الدول.
- استفادة الدول العربية من التجارب الدولية في حقل تطوير التعليم الفني والمهني.
- وجود مؤسسات وطنية معنية بالتدريب المهني تربط بين احتياجات سوق العمل وسياسات القبول والتخصص والتدريس والتدريب في المعاهد الفنية والمهنية.
- مشاركة الدول الصديقة (انجلترا والمانيا) والهيئات الدولية (اليونسكو) في إنشاء وتجهيز وتحديث بعض المدارس الفنية.
- الإفادة من مباني بعض المدارس الثانوية الفنية الصناعية نظام السنوات الثلاث في تحويلها إلى مقار لمدارس نظام السنوات الخمس، والتي تعد أعلى مستوى وأوفر مهارات ومعارف.
- إلغاء الفترات المسائية في كثير من مدارس التعليم الثانوي الصناعي المتقدم مع بداية تطبيق اليوم الكامل.
- إنشاء مدارس فنية نوعية متخصصة، وربطها ربطًا كاملاً بمؤسسات الإنتاج والخدمات مثل: مدرسة الطباعة بالمشاركة مع هيئة المطابع الأميرية، ومدرسة النقل بالمشاركة مع وزارة النقل والسكة الحديدية، والمدرسة المعدنية للحديد والصلب ومدرسة النقل النهري بالمشاركة مع وزارة النقل.

نقاط الضعف:

- أهداف التعليم الفني الصناعي المتقدم لا تؤهل الخريج التأهيل المناسب لمواجهة المنافسة الأجنبية التي تفرضها الاتفاقيات الدولية، ولم تراع التغيرات التكنولوجية والتطور الكبير في الصناعات المختلفة.

- غموض فلسفة هذا النوع من التعليم وعدم وضوحها، فضلا عن افتقار الفلسفة التربوية التطبيقية الكاملة.
- انخفاض مستوى الإدارة وعدم وجود خطط وبرامج بشأن عمليات التخطيط والتنظيم والتنسيق، وضعف الكفاءات الفنية والمهنية عند بعض القيادات.
- سياسة القبول في مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في معزل عن مخطط احتياجات الدولة للتخصصات المختلفة.
- قصور المباني المدرسية والتجهيزات الدراسية والمرافق والأجهزة والورش والمعامل.
- ضعف مستوى إعداد معلم التعليم الصناعي، وتعدد مؤهلاتهم العلمية مما يسبب التضارب في الأداء والمستوى.
- المناهج الدراسية غير مرنة، ولم تسهم في تنمية المهارات اللازمة للعمل المهني فضلا عن الانفصال الواضح بين ما يدرسه الطالب نظريًا وما يطبقه عمليًا.
- وجود فجوة كبيرة بين أعداد الملتحقين بالتعليم الصناعي المتقدم والإمكانيات المتاحة، مما يقلل فرصه حصول الطالب على التدريب الكافي في المجالات المختلفة.
- قصور الاعتمادات المخصصة للتعليم الفني عن الوفاء باحتياجات هذا النوع من التعليم وتكاليفه الباهظة سواء للمشروعات أو التجهيزات والورش والمعامل وغيرها.
- عدم توافر الإحصاءات عن مدى حاجة القطاعات المختلفة من القوى العاملة المؤهلة بحسب التخصص والمستوى.
- افتقار الخريجين للمهارات التكيفية التي تمكنهم من مواكبة التغيرات المتلاحقة فى سوق العمل؛ الأمر الذي أدى إلى وجود حالة من عدم التوافق والانسجام بين هذا التعليم واحتياجات سوق العمل المتطورة.

من خلال تحليل عناصر وأبعاد البيئة الداخلية لنظام التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم، يتبين أنه يتمتع بقليل من نقاط القوة، ويعاني من الكثير من نقاط الضعف، مما يعكس ضعف البنية الداخلية للتعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم، ووفقا لأداة التحليل Swot تحاول الباحثة التعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم

٢- تحليل البيئة الخارجية للتعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم (الفرص- التحديات):

تتعدد عناصر البيئة الخارجية بين أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، تعد بدورها سياقات مجتمعية محيطة بنظم التعليم بصفة عامة والتعليم الفني الصناعي بصفة خاصة:

١/٢ الوضع السياسي:

بالرغم من كثرة عدد الأحزاب التي تشكلت في الظروف السياسية بعد ثورة يناير، إلا إن مصر ليس بها أحزاب حقيقية يمتد بناؤها من القمة إلى القواعد الجماهيرية بشكل متناسق وفق برامج شاملة ورؤية واضحة في حل المشكلات الأكثر إلحاحًا.(**أبو النصر، ٢٠١٤: ١٣**). حيث تتراجع درجات مصر على مؤشر فاعليه الأحزاب والنقابات من (٤.٤/ ٧) عام ٢٠١٠ إلى (٣.٦/ ٧) في مرتبة متأخرة عامي ٢٠١٣

و٢٠١٤، وتحسنت قليلاً إلى (٣.٩/ ٧) عام ٢٠١٥. (World Economic Forum. 2011, 2012, 2013, 2014, 2015: 145,169,159, 176, 173,161).

ويشير تراجع معظم مؤشرات القدرة التنافسية للأوضاع السياسية فى مصر إلى كثير من التحديات المستقبلية، إذ إن الفشل المتزايد نحو الانتقال إلى الديمقراطية في مصر ربما يقود إلى صراعات وانقسامات عنيفة في المستقبل .**(Mohamed & Diwan, 2014: P.4)** .ويتضح أثر ذلك فى عدم قدرة التعليم على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتوفير تعليم متميز للجميع وبخاصة فى التعليم الفنى.

وإجمالاً، فإن الوضع السياسي في مصر يكشف عن وجود تحديات كبيرة تواجه مصر، تتمثل في انتشار الفساد والبيروقراطية، وضعف الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات والثقة في الحكومة وجهاز الشرطة، وسيادة القانون في تسوية النزاعات، وتزايد آثار العنف والإرهاب في المجتمع، كل هذا وغيره له أثرًا سلبيًا على المنظومة المجتمعية بصفة عامة والتعليمية بصفة خاصة.

٢/٢ الوضع الاجتماعي والسكاني:

تعد المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة (النمو السريع للسكان، انخفاض مستوى الخصائص السكانية، سوء توزيع السكان) وتبعاتها من أخطر المشكلات التي تواجه مصر، حيث تضاعف عدد السكان خلال القرن العشرين ثلاث مرات. **(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٢: ١)** مما يشكل ضغطًا على جميع مرافق الدولة بما فيها قطاع التعليم. ويترتب على ذلك، انخفاض كفاءة النظام التعليمي وعدم القدرة على إعداد كوادر بشرية تلبي احتياجات سوق العمل.

الأمر الذي يتطلب توفير المناخ الملائم للاستفادة من الزيادة في الفئة العمرية المنتجة (١٥– ٦٠ سنة)؛ لدفع النمو الاقتصادي دفعة كبيرة، من خلال تلبية هذه الفئة لاحتياجات سوق العمل، لكى لا تصبح الزيادة في حجم قوة العمل عبئًا متفاقما متمثلاً في ارتفاع معدلات البطالة بما لها من انعكاسات سلبية على كل من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. **(نصار، ٢٠٠٦: ٢٢)**

حيث لم تستطع الحكومات المتعاقبة توظيف الزيادة السريعة في السكان وقوة العمل في تطوير الاقتصاد، وتحسين مستوى الدخل ومكافحة الفقر ومنع البطالة، فتحولت الزيادة في قوة العمل إلى جيش من العاطلين، الذين ينحدرون لهوة الفقر، أو يرفعون معدل الإعالة في الاقتصاد في أسرهم **(مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٢: ٣١٧)**.

ونظرًا لانخفاض مستوى المعيشة بين معظم السكان في مصر، وانخفاض الأجور، وقلة فرص العمل، إلى جانب المناخ السياسي المقيد للحريات واصلت معدلات الهجرة للخارج ارتفاعها من خمسة مهاجرين (لكل مليون من السكان) عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ثمانية مهاجرين، بارتفاع ٦٠% عام ٢٠١٠. **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٣: ٧٩)** وتبقى الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية عامل طرد من الداخل ودافعًا نحو الهجرة، وخاصة غير الشرعية.

ويضاف إلى ذلك غياب قيمة العدالة الاجتماعية، وسيادة مفهوم الاستبعاد الاجتماعي تجاه الفقراء، حيث يتعلم الفقراء في مدارس تكاد تنهار على من فيها، وفي المقابل يتعلم الأغنياء في مدارس مكيفة الهواء؛ ومن ثم لم تعد خدمة مثل هذا النوع من التعليم قادرة على إحداث حراكًا اجتماعيا للفقراء، مما أدى إلى هبوط

أعداد كبيرة من أبناء الطبقة المتوسطة إلى مستويات اقتصادية أقل، حيث غاب دور الدولة في ضمان التوازن بين الفئات والطبقات الاجتماعية (**زايد، ٢٠١١: ١٤- ١٥**).

الأمر الذي أوجد فجوة واسعة بين من يملكون ومن لا يملكون؛ وذلك بسبب انتشار الفساد، وإهدار المال العام، وضعف الأجهزة الرقابية، وتفاوت توزيع الدخل القومي، وقلة وجود سياسة عادلة للأجور وضعف برامج الرعاية الاجتماعية، وتخبط عملية اتخاذ القرارات التنموية (**يسين، ٢٠١٥: ٤٠٢- ٤٠٣**).

٣/٢ الوضع الاقتصادي:

تشير الأوضاع الاقتصادية في مصر إلى الزيادة المستمرة لعجز الموازنة العامة للدولة، مما جعل مصر في المرتبة قبل الاخيرة، حيث وصل العجز إلى (١٤.١%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤، وفي مشروع موازنة (٢٠١٤/ ٢٠١٥) قرر رئيس الجمهورية تخفيض العجز، وانخفض إلى (١٣.٦%) عام ٢٠١٥. وهذا الأمر ليس مؤشرًا على أفضلية هذه الموازنة عن سابقيها، لأنه ناتج عن تخفيض الإنفاق العام إلى (٣٣.٨%) من الناتج المحلي الإجمالي بعد ما كان (٣٦.٢%) عام (٢٠١٣/ ٢٠١٤)، وهذا مؤشر على تراجع الدور الاقتصادي و الاجتماعي للدولة. (**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٤: ٢٤- ٢٥**)

وكان يعتقد أن الاستثمارات ستأتي لتصنع دورة نمو وازدهار في الاقتصاد المصري، ولكن حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر على أرض الواقع تشير إلى أنه يتوجه إلى البلدان التي تحقق دورة قوية من النمو والازدهار الاقتصادي حتى يتقاسم معها ثمار هذا الازدهار، فتوجهت الاستثمارات الأجنبية في مصر إلى شراء أصول إنتاجية قائمة ومنتجة فعلاً، ولم تنشئ أي أصول جديدة، والجانب الأعظم منها لم يضف طاقة إنتاجية جديدة، بل كان مجرد تداول للأصول الإنتاجية القائمة، ومن ثم فهي استثمارات زائفة. (**هارون، ٢٠١٢: ١٠٥**)

كما أدى تدهور قيمة الجنية المصري خاصه مقابل الدولار الامريكي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج والمواد الخام والسلع الوسيطة التي تدخل في تصنيع السلع المحلية (**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٠: ٦**) فضلاً عن تأكل القدرة الشرائية للنقود في ظل معدلات التضخم العالية وغلاء المعيشة، وكان أثر ذلك صعبًا على ذوي الدخول الثابتة ومحدودي الدخل والفقراء. مما أدى إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي واضطراب بنية التنمية وغياب الاستقرار الاقتصادي. (**العيسوي، ٢٠٠٧: ٦٠٩- ٦١٠**)

حيث وصل الدين العام بالدولة إلى (٩٢.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥. (**وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦: ١٦**) وهذا يرجع إلى سياسات الحكومات المتعاقبة في تغطيتها لعجز الموازنة عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي؛ حيث ارتفع إجمالي الدين العام المحلي لجمهورية مصر العربية ليبلغ حوالي ٢.٥٠ تريليون جنية مصري خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٥/ ٢٠١٦ مرتفعًا بحوالي ٥.٤% عن الربع السابق عليه، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي الدين المحلي الحكومي، حيث ارتفع بحوالي ٥.٥% خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ (**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٦: ١٣**)

وإجمالاً يوجد ضعف في سوق العمل المصري، حيث جاءت مصر في مركز – متأخر جدًا– ١٣٧ ضمن ١٤٠ دولة على مؤشر كفاءة سوق العمل في تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٥/ ٢٠١٦) بحصولها على (٣.٢/ ٧)، وهي درجة أقل من المتوسط .**(World Economic Forum , 2015 161)**

هذا وقد سجل معدل البطالة الإجمالي حوالي ١٢.٧ من إجمالي قوة العمل خلال الربع الأول (يناير– مارس) من عام ٢٠١٦؛ حيث بلغ عدد المتعطلين ٣.٦ مليون متعطل مرتفعا بحوالي ٣آلاف متعطل عن الربع السابق عليه وقد بلغ معدل البطالة للشباب في الفئة العمرية (١٥– ٢٩سنة) من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها ٣٦.١% من إجمالي قوة العمل في نفس الفئة العمرية .**(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٦: ٢)**

حيث بلغ معدل البطالة بين خريجي التعليم الفني المتوسط (١٧.٦%) وبلغ (١٥.١%) بين خريجي التعليم الفني فوق المتوسط. **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٤: ١)** بما يعني ضعف الفاعلية الخارجية لنظام التعليم الفني في مصر، ومن مظاهر ضعف فاعلية التعليم الثانوي الفني، أن الناتج المحلي الإجمالي للعامل في مصر خلال عام ٢٠١١ بلغ نحو ١٣ ألف دولارًا بينما في تايلاند بلغ ١٦.٣ ألف دولارًا وفي تركيا ٢٩.٣ ألف دولارًا. **(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٣: ١٢)**، مما يشير إلى ضعف إنتاجية العامل المصري مقارنة بدول أخرى.

مما سبق يتضح ضعف الأوضاع الاقتصادية في مصر، ويتمثل ذلك في ضعف مستوى المعيشة، وارتفاع معدلات الفقر، وتراجع الاحتياطي الأجنبي، وعجز الميزان التجاري، وعجز الموازنة العامة للدولة، بما ينعكس بالسلب على الإنفاق الحكومي على التعليم بصفة عامة، والتعليم الفني بصفة خاصة.

٤/٢ الوضع الثقافي:

أدت التطورات التي شهدتها مصر بعد أحداث ٢٥ يناير، لتحول الخطاب الديني إلى موضوع للنقاش السياسي والاقتصادي، فبدأت قضية الخطاب الدينى وتجديده تطل برأسها في الخطاب السياسي، والسؤال المحوري هنا هل يثبت الخطاب الديني رسائل تحث الأفراد والجماعات على تحقيق نهوض اجتماعي واقتصادي– من خلال تلبية نظام التعليم لاحتياجات سوق العمل– ؟ وإجابة هذا السؤال ترجع إلى منظومة القيم التي يؤكدها الخطاب الديني فيما يتعلق بالنهضة أو التنمية، إلا أن هناك تراجع في قيمة العمل واحترامه والإخلاص فيه، وقيم الإنجاز والعلم في الخطاب الديني. **(زايد، ٢٠١١: ١١)**.

فبعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، ثمة انقلاب صادم، في منظومة القيم المصرية والتي حفظت قوام الشخصية المصرية من نخوة واعتدال، وإتقان وتفانٍ، إلى غير ذلك من قيم إيجابية، قبل أن ينقلب الوضع وتتسلل قيم سلبية جديدة من شأنها الحيلولة دون إحداث تنمية، كما تفرض ضغوطًا على تحقيق أي خطط حالية ورؤى مستقبلية **(قمبر، ٢٠١٣: ١٥٨)**؛ الأمر الذي يؤثر على دافعية المجتمع، ورغبته في تحقيق الربط بين التعليم وسوق العمل.

ومن ثم فإن خلل منظومة القيم في المجتمع المصري، يهدد البناء التنموي بأكمله ويصعب على الدولة أداء مهامها الأساسية في قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمواصلات وغيرها.

وبالتالي، فإن حال المناخ الثقافي المصري يعد تحديًا؛ ومن ثم يصعب نشر ثقافة التنافس والريادة، فكيف يمكن الحديث عن ثقافة التنافس في ظل أجواء تضعف فيها قيم العمل والتنمية، وتغلب عليها الذاتية والاتكالية واللامبالاة وفقدان الأمل والطموح، وزاد فيها القلق على المستقبل ، وضعف فيها الرؤية الواضحة والخطط المحددة التي على أساسها يتم الانطلاق نحو العمل والابتكار والتنافس وتحقيق الريادة.

فمن خلال التحليل السابق للأوضاع المجتمعية المختلفة ذات التأثير على التعليم بصفة عامة والفني بصفة خاصة، يمكن استنتاج مجموعة من الفرص المتاحة أمامه، وكذلك مجموعة من التحديات المفروضة عليه وذلك على النحو التالي:

الفـــــرص:

- إيمان الساسة في مصر بضرورة عودة الاستثمارات في مصر؛ مما يزيد فرص العمل، وبالتالي محاولة الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وخاصة في ظل إصرار الشباب المصري على أن يحصل على فرص عمل، مما يشكل ضغطًا على الساسة لحل مشكلة عدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- تزايد طلب قطاعات الإنتاج والخدمات على نوعيات جديدة من التخصصات أو المهارات.
- وجود الهيئة القومية لضمان جودة التعليم التي تتبنى مشروع وضع الإطار القومي للمؤهلات، وتحديد مواصفات خريج التعليم الفني، وحتمية حصول المؤسسات التعليمية على الاعتماد يعطي فرصة كبيرة للتطوير والتغير.
- التقاء رغبة الحكومة مع المجتمع وقطاع الأعمال لضرورة تطوير التعليم الفني، وتوجهات الدولة لدعم تطوير التعليم الفني عن طريق مشاركة جميع الجهات والهيئات والوزارات المعنية للتعليم الفني والمهني والتدريب.

التحـــديـــات:

تتعدد التحديات المفروضة على التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم وفقًا لتعدد الأوضاع المجتمعية المختلفة، وهذه التحديات هي:

- النمو السكاني الهائل، وظهور الحاجة إلى نظام تعليمي غير تقليدي يواجه الزيادة الهائلة في إعداد الطلاب، ويتمشى مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- الجمود الهيكلي في سوق العمل، وعدم كفاية نظام التعليم، وارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين الشباب، الامر الذى يتطلب تعليم فنى متطور يواكب احتياجات سوق العمل.
- انفتاح الأسواق العالمية، وظهور أهمية السبق في توظيف التقنيات المتطورة والاستفادة منها بصرف النظر عن مواطنها؛ لذلك أصبح الإلمام باللغات الأجنبية ضرورة وأساس في توظيف كثير من الأعمال.
- الأزمة الاقتصادية، و النمو الاقتصادي البطيء، وكذا التضخم، والديون، واتجاه الإنفاق إلى قطاعات أخرى بالمجتمع، كل هذا يمثل تحديات كبرى أمام التعليم والإنفاق عليه وخاصة الفني وتكاليفه العالية.

- الابتكارات التقنية المتسارعة والتغيرات السريعة في أساليب الإنتاج والتسويق، وحرية حركة العمالة الدولي، وبالتالي تصبح كفاءة الخريج وجودته ضمن أبرز التحديات التي تواجه خريج التعليم الفني.
- الحاجة إلى الأخذ بمبدأ الجودة الشاملة وتبني مفهوم التعلم المستمر، وبالتالى يصبح توفير متطلبات الجودة ضمن أبرز التحديات التى تواجهه التعليم الفنى.
- الحاجة إلى الاهتمام المستمر بعملية تنمية الموارد البشرية في ظل وجود وظائف ذات مهارات عالية.
- الحاجة إلى تضمين المفاهيم العالمية في برامج التعليم الصناعي، تساعدهم على العمل في بيئات مختلفة في المستقبل؛ الأمر الذي يتطلب الوعي العالمي بالعوامل التنافسية التي تؤثر على طريق العمل في مختلف البيئات.
- مراعاة الاشتراطات البيئية اللازمة للمنتجات الصناعية، والوعي بالمواصفات القياسية العالية.
- تزايد وتشابك أنظمة العمل (إنتاج وخدمات) أصبح التنسيق بين أنشطة العمل مطالبًا لجميع المستويات المهنية، مما أدى إلى ترسيخ العمل الجماعي.
- التعددية الثقافية المتعلقة بالتنوع الثقافي داخل مهنة التعليم أو داخل برامج إعداد المعلم.

لقد أسفر تحليل Swot على أن التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم يعاني من الكثير من نقاط الضعف وبعض نقاط القوة، والكثير من التحديات، والقليل من الفرص؛ مما يعكس ضعف البيئة الداخلية للتعليم الفني الصناعي، وضخامة التحديات المفروضة عليه، الأمر الذي يتطلب ضرورة تطوير التعليم الفني الصناعي في ضوء مداخل حديثة متطورة تحقق الهدف منه في ظل التحديات والمتغيرات المتسارعة والكثيرة، ومن هذه المداخل مدخل تدويل التعليم، ومحاولة للاستفادة من التجارب الأخرى وتحقيق شراكات متعددة وصولاً للجودة العالمية والتنافسية في التعليم الفني، وبالتالي تحقيق ريادة عالمية في ظل المتغيرات والمتطلبات التي يفرضها السوق العالمي.

المحور الثاني: الاسس الفكرية والفلسفية لتدويل التعليم:

يهدف هذا المحور من البحث الحالي إلى توضيح مفهوم تدويل التعليم ومبرراته وأهميته وأهدافه، ونظرياته، ومقومات تدويل التعليم.

١- تدويل التعليم (الماهية والأهمية):

ساهمت المتغيرات المعاصرة المرتبطة بتنامي مجتمعات المعرفة والمعلوماتية واتساع نطاق العولمة إلى حد كبير في بروز مفهوم التدويل، حتى أصبح التدويل شعار العصر الحالي في مجال التعليم، ويرجع التوسع في استخدام هذا المفهوم إلى الاهتمام المتزايد بالبعد الدولي في التعليم خلال السنوات القليلة الماضية حيث تحرص منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الفرعية التابعة لها خاصة اليونسكو على ترسيخ هذا المفهوم والاهتمام بنشره، وذلك من منطلق إن المعرفة عالمية الطابع وأن انتاجها وتطويرها ونشرها أمور يمكن تعزيزها إلى حد كبير بفضل الجهود الجماعية للمجتمع الأكاديمي الدولي. **(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ١٩٩٥: ١٦).**

حيث يشير مصطلح التدويل إلى الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية والمعاملات والمعاهدات والمواثيق والتحالفات التي تتم بين الدول على مستوى دولي، كما يتضمن في معناه القدرة على إقامة علاقات متكافئة بين الدول، والأمم على أن تظل الوحدة الأساسية في التعامل هي الدولة، مما يؤكد على ارتباط التدويل في توجهاته وإدارته بسياسة الدولة وتوجهاتها. **(E. Daly, 2007: 2)**.

وفي هذا السياق يؤكد **(Jurgen, 2004: 367)** على أن التدويل يشير إلى التعاون واسع النطاق بين الدول، وكذلك الأنشطة التي تحدث خارج حدود الدولة، ويعكس التدويل ترتيبًا عالميًا تؤدى فيه الدولة القومية دورًا أساسيًا، ومن هنا يكون التأكيد على بناء علاقات دولية استراتيجية قائمة على التعاون المتبادل.

معنى هذا أن التدويل لا يعني هيمنة دولة على أخرى ولا تمييع لهوية الدولة واختراقها وسلب خصوصياتها، إنما يعني التعاون بين الدول في ظل جو يؤكد على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل دولة ولكل نظام تعليمي.

فالتعاون في مجال التعليم على المستوى الدولي، ينطلق من التضامن الإنساني ومن أجل الاستجابة الجماعية وبطريقة مناسبة لتداعيات العولمة، لذا يعرف التدويل بأنه اتباع سياسة لتحقيق جودة التعليم بحيث يراعى في تنفيذها خصائص السياقات المحلية والدولية، بمعنى التفكير من منظور عالمي والعمل ضمن إطار محلي **(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ١٩٩٨: ٧٢)**

كما يعرف بأنه مجموعة الأنشطة التي تتمثل في الاتفاقيات الرسمية مع الدول الأخرى والمشاركة في المنظمات الدولية المعنية بقضايا التعلم والتبادل الطلابي والتعاون الدولي في مجال التعليم وتدويل المناهج الدراسية وتوظيف الطلاب عالميًا **(Australion Vice- Chancellors Committee, 2001)**.

فيرتبط تدويل التعليم بفكرة المقارنة أو ارتباط حقول التعليم بمجتمع ما بمجالات تعليم في مجتمعات دولية؛ وذلك لتحقيق العدالة، والمساواة في التعليم من خلال المقارنة بمجتمعات أخرى أوفر حظًا ومعرفة. والذي يسهم في تفعيل هذا الجانب الدراسات المقارنة، والانثربولوجية، وعلوم التربية، والعلوم الإنسانية، والاجتماعية، وكذلك العلوم البينية، ويكون الهدف من ذلك هو تحقيق التنمية من خلال التبادل العلمي والمعرفي والثقافي، وإيجاد أرضية مشتركة بين الدول العربية والدول الأوربية. **(سالم، ٢٠١٣: ٣٠٩)**

كما يعرفه **(البنك الدولي، ٢٠١٠: ١٩٥)** بأنه مشروع معقد ومتزايد التطور ويتضمن عددًا متزايد من الطلاب المشاركين في البرامج قصيرة الأجل، أو تلك التي تمنح درجات علمية في الخارج، وتدرج تطورات دولية في المناهج وتكسب لغة ثانية وثالثة، وحراك للمعلمين، كما تمنح معادلات للشهادات على المستوى الدولي فيما بين المؤسسات، واستحداث درجات علمية مشتركة وثنائية عن بعد، وإنشاء تحالفات دولية.

في حين عرفته **(Childressk, 2009: 7)** بأنه عملية دمج الأبعاد الدولية والبين ثقافية في وظائف التعليم والأبحاث وخدمات التعليم، واعتبار مفهوم التدويل مفهوم شامل لجميع التفاعلات في التعليم على المستويات الوطنية والدولية، كما أنه متعدد الأبعاد نظرًا لتعدد وظائف وأهداف مؤسسات التعليم.

وعرفه (**العجمي، ٢٠٠٧: ٦٨**) بأنه إدخال الملامح الدولية على المناهج وتكنولوجيا التعليم وأنماط التقييم ومعاييره، علاوة على تيسير الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب والمعلمين، هذا فضلا عن التعاون الأكاديمي الدولي في التبادل الطلابي والتدريب التخصصي للخريجين وتحديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية.

في حين يرى (**Dewit, 2002: 18**) أن عملية تدويل التعليم يمكن فهمها على أنها تلك العملية التي من خلالها يتم إدخال الأبعاد الدولية وعبر الثقافية في التدريس والبحوث والدراسات ومؤسسات التعليم.

كما يقصد بتدويل التعليم عرض المنتجات التعليمية وفقًا لمعايير دولية ذات شروط متفق عليها دوليًا، أي وضع برامج تسمح بالتشارك والتبادل العلمي بين الدول، وبرامج ذات أفق مفتوحة ترحب بالتنوع والتعددية الثقافية والشراكة والفهم من منظورات ووجهات متعددة من خلال مشروعات الشراكة العلمية بين الدول، والمنح الدراسية للطلاب في التعليم الثانوي والجامعي، وكذا البرامج الدراسية متعددة الثقافات، و بروتوكولات التبادل العلمي بين الدول للطلاب والأساتذة سواء في المدارس أو الجامعات، وشبكات المعلومات والاتصالات. (**قاسم ومحمود، ٢٠١٢: ٣٨- ٣٩**)

ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة (**Mazzoral et. al, 2003: 90**) مؤكده على أن التدويل في العصر الحديث شهد ثلاث موجات للتعاون الدولي في مجال التعليم:

الموجة الأولى: تضمنت سفر الطلاب من موطنهم إلى الدول المتقدمة لمواصلة دراساتهم وهذه الموجة استمرت خلال القرن الماضي وما زالت مستمرة حتى اليوم.

الموجة الثانية: تتمثل في التعاون بين الدول من خلال إقامة قنوات للتبادل العلمي وعقد اتفاقيات التوأمة أو التحالف العلمي.

الموجة الثالثة: ظهرت في الفترة الأخيرة وتتمثل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم عن بعد، وإقامة الفصول الافتراضية.

كما أكد (**Bartell, 2003: 52**) على أن مفهوم التدويل يتضمن خمسة مكونات رئيسة متكاملة تحقق فهما شاملاً لعملية تدويل التعليم وتشمل قيادة المؤسسة والمشاركة الدولية لأعضاء هيئة التدريس مع زملائهم على مستوى العالم، وكذا الإتاحة أو القدرة على تحمل التكاليف، وانتقال البرامج الدراسية للطلاب في الخارج، ووجود الطلاب و العلماء الدوليين والأساتذة الزائرين داخل التعليم، بحيث يتم تدويل الوحدات المساعدة مثل: السكن الطلابي والدعم الثقافي واللغوي والأنشطة الطلابية.

بذلك يعد تدويل التعليم أحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم، باعتباره ظاهرة يسرتها وسهلتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن بعد بصفة خاصة في مجال توسيع مفهوم الحراك الأكاديمي؛ ليتعدى الحراك التقليدي للطلبة والأكاديمين إلى حراك المؤسسات والبرامج الأكاديمية لتصبح في متناول كلا من الطلاب والأكاديميين أينما كانوا.

ويعتبر التدويل أحد أهم التوجهات المعاصرة في التعليم، وواحدًا من بين أبرز المفردات شائعة الاستخدام في كافة أرجاء العالم باعتباره مدخلاً رئيسًا لمواجهة تأثيرات العولمة، لاضفاء الطابع الدولي والمتعدد الثقافات على فلسفة وعمليات ومخرجات منظومة التعليم.

وانطلاقًا مما سبق، فالتدويل لا يعد هدفًا في حد ذاته، ولكن يضم الجهود المبذولة من أجل تكيف التعليم بصفة عامة والتعليم الفني الصناعى المتقدم بصفة خاصة مع المتطلبات والتحديات التي تفرضها المتغيرات المعاصرة وخاصة العولمة على المجتمعات سواء من الناحية الاقتصادية أو في سوق العمل، فهو أداة هامة في التطوير الأكاديمي، وتحسين ومواءمة معايير الجودة، سواء على المستوى العالمي والوطني.

ومن هنا يتضح دور التدويل في التعليم الثانوى الفني الصناعي في مواجهة المتغيرات العالمية وتلبية احتياجات سوق العمل، من خلال تعزيز التربية من أجل التفاهم الدولي؛ خاصه وإنه لا يمكن لأي مجتمع مهما كان نظامه التعليمي أن ينأى عن أحداث العالم الذي يعيش فيه ويتفاعل معه ويتجاوب مع مستحدثاته.

مما سبق يمكن تحديد مجموعة من **المبادئ** التي يستند إليها أو ينطلق منها تدويل مؤسسات التعليم، هذه المبادئ تمثل رؤية للتدويل تكفل نجاحه في تطوير وتحديث التعليم، وهي ممثلة في أن: **(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ١٩٩٨: ٤٠٣)(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ٢٠٠٩: ٤)(هلال ونصار، ٢٠١٢: ٢١٦).**

- يؤكد الطابع العالمي للتعليم على الجودة، وصياغة معايير للجودة والملاءمة تتجاوز المعايير الخاصة بسياقات معينة.
- يستحدث الطابع العالمي للتعليم أسلوبًا إداريًا يستند إلى مبدأ الاستقلال المسئول، والخضوع للمساءلة في إطار من الشفافية.
- يكفل التدويل توفير فرص متكافئة للانتفاع بالتعليم، واحترام التنوع الثقافي والسيادة الوطنية، لتحقيق استفادة الجميع من الطابع الدولي للتعليم.
- ينطلق التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم من نظم وطنية قوية لاعتماد الشهادات وضمان الجودة، وتشجيع الربط الشبكي فيما بينهما على المستوى العالمي.
- يقوم التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم بدور أخلاقي توجيهي في فترة أزمة القيم، وذلك من خلال تطويره لأنشطة ثقافة السلام، وإقامة روابط التضامن العالمي.
- يضفي التدويل الطابع الدولي على التعليم، لإتاحة الانتفاع العام به لجميع من يملكون القدرات والجدارة والإعداد المناسب من الأفراد على مستوى العالم.
- يقوم الطابع العالمي للتعليم على توفير أنماط متنوعة من التعليم من أجل الاستجابة للاحتياجات التعليمية للجميع.
- يعزز التدويل إقامة شراكات دولية لأغراض البحث وتبادل الطلاب لتوطيد أواصر التعاون الدولي، على أن تعزز هذه الشراكات بناء القدرات المعرفية الوطنية وتحقيق مصادر أكثر تنوعًا لإيجاد الباحثين المرموقين، ولإنتاج معارف رفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ومن هنا يمكن النظر إلى التدويل على أنه عملية مستقبلية متداخلة التخصصات وتشاركية، إذ يتم التعاون الدولي لتدويل التعليم، على اهتمام مشترك وأهداف واضحة، وثقة متبادلة، وإجراءات مرنة، إلى جانب الاعتراف و الدعم المتبادل، وإقامة التحالفات والشراكات الاستراتيجية بين مؤسسات التعليم وأيضًا منظمات الأعمال مع الاعتراف بالفروق الثقافية والحضارية واحترامها بين الشركاء.

كما يمكن أن يعد مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تقديم خبرة تربوية في إطار بيئة تتكامل تكاملاً حقيقيًا مع المنظور العالمي.

ومن خلال هذه المبادئ وذلك المفهوم، يتضح أن هناك مجموعة من **الأهداف** يسعى التدويل لتحقيقها، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: **(العجمي، ٢٠٠٧: ٧٣- ٧٤)(العجمي، ٢٠٠٣: ١٥٧- ١٥٨)(شاهين، ٢٠١٦: ٢٠- ٢٢)**.

- الربط بين مؤسسات التعليم في الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية؛ وذلك بإنشاء شبكات دعم التعاون في مجال التدريس والتدريب، والعمل على تطوير معايير هذا التعاون من وقت لآخر.
- التوسع في البعد الدولي للتعليم الصناعي من خلال الاستجابة العملية لاحتياجات التوظيف الكامل للإمكانات المقدمة لتفعيل التعاون الدولي بين التعليم الفني المصري والدول الأخرى مع تحديد اتجاه واضح لهذا التعاون.
- تنمية مهارات التفاعل الاقتصادي المتبادل للطلاب حتى يصبحوا مواطنين لهم أدوار فعالة في عالم المستقبل المتعدد الاتجاهات، شريطة أن يبذلوا كل جهدهم على أساس الإحساس والمشاركة الإيجابية والاستعداد للعطاء.
- محاولة تعليم الطلاب كيفية المشاركة في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي الأكبر، وذلك بالتركيز على المفاهيم العامة للثقافة، وهي الأشياء التي يشترك فيها جميع البشر على اعتبارات التفاعل الثقافي المتبادل والنضج العقلي ومقاومة النمطية، وتقدير وجهات نظر الآخرين، والتي أصبحت ضرورة من ضرورات عصر العولمة.
- تنمية المعرفة بالمهارات والإتجاهات التي تعد الأساس لعملية صنع القرارات في عالم يتسم بالتعددية الثقافية، والإتصال المتبادل والمنافسة الاقتصادية الدولية وفقًا للقاعدة الأساسية، التي ينطلق فيها التعامل مع بني البشر على سطح الأرض وهي الاحترام المتبادل.
- تقديم منح أو بعثات من بنك المنح الدولية لشباب الدراسين والباحثين خاصة في الدول النامية لمتابعة الدراسات العليا المتخصصة وتوثيق صلتهم بالباحثين المتميزين في الدول المتقدمة.
- مواجهة التحديات المعاصرة عن طريق تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة من أجل بناء القدرات وزيادة المعارف في سبيل تحقيق التقدم في مجالات التعليم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافة والاتصالات.
- تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة وغيرها من ترتيبات الربط بين مؤسسات التعليم في شتى أنحاء العالم؛ من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف أو نقلها وتكثيفها داخل البلدان وعبر حدودها.
- اكساب الطلاب والمعلمين، الكفايات الأساسية للتعامل مع تكنولوجيا العصر سواء في مجالات المعلومات أو الاتصال، مع تأكيد التعليم الفني الصناعي المتقدم على معايير الجودة في المدخلات والعلميات والمخرجات بما يمكن مؤسساته من تعزيز مكان المجتمع في المنافسة العالمية، وتدعيم أواصر التعاون بين تلك المؤسسات ومؤسسات العمل والإنتاج والخدمات، سواء في مجالات تدريب الطلاب في قطاعات العمل والإنتاج والخدمات، أو تقديم خبرات تدريبية

لموظفي المؤسسات الاقتصادية والخدمية، أو الاستعانة بأهل الخبرة من قطاعات العمل والإنتاج والخدمات لنقل خبراتهم لمؤسسات التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم.

- تشجيع مساهمة التعليم الفني في مشروعات برامج التعاون الدولي؛ وذلك بتطوير المراكز الإقليمية للتميز، والاستخدام الأوسع للتعليم عن بعد، والربط بين النظم الدولية للدراسات العليا ومراكز البحوث، والاستعانة بخبرات وإمكانات المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية في تطوير المقومات المادية والبشرية لمؤسسات التعليم الفني الصناعي المتقدم.
- تشجيع ودعم الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب والمعلمين؛ وذلك بإعادة تقييم برامج الدراسة والدرجات وتطوير قواعد البيانات وتشجيع اتفاقيات الاعتماد المتبادل للدرجات والشهادات والإسهام في إعداد نشرات وطنية للمساعدة على الدراسة في الخارج.

فضلاً عن تزويد الدارسين بالمهارات الضرورية للتمكن من الحياة والعمل في عالم يتصف بعولمة السوق، والذي يعني أن الخريج يستطيع من خلال ما اكتسبه من مهارات وقدرات نتيجة لتدويل التعليم، العمل في سوق عمل مفتوح في أي دولة في العالم.

لذا يتحتم إعادة التوجيه العام لأهداف تدويل التعليم الفني الصناعي المتقدم، ومتطلبات تفعيلة من خلال مناهج وبرامج وأساليب تمكن مؤسساته من تخريج مخرج متطور قادر على التكيف مع مقومات وملامح عالم تتزايد فيه درجات التعقيد والتشابك.

من هنا يتضح **أهمية التدويل** وخاصة في الدول النامية وذلك لعدة اعتبارات:

- زيادة حركية الطلاب والمعلمين.
- المشاركة في فعاليات الاعتماد الدولي ونقل الوحدات الدراسية
- تنشيط اقتصاديات الدول.
- زيادة القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية؛ الأمر الذي يحقق ميزة تنافسية للتعليم المصري.
- تعزيز التضامن والتعاون الدوليين.
- تعزيز صناعة وتصدير التعليم.
- بناء قدرات الدول من الموارد البشرية **(ويح، ٢٠١٢: ٣٣٦)**

لهذا يعتبر تدويل التعليم على درجة من الأهمية في عالم سريع التغير باعتباره وسيلة لتحسين الجودة ومدخل لتحقيق القدرة التنافسية، وأصبحت معظم المؤسسات التعليمية في أنحاء العالم في الآونة الأخيرة تركز بشكل متزايد على تدويل أنشطتها التعليمية، استجابة للتغيرات المجتمعية متعددة الأبعاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكيفًا مع عالم دائم وسريع التغير والتنوع.

٢- مبررات تدويل التعليم ومداخله:

١/٢ مبررات تدويل التعليم:

انطلاقا من المبادئ التي يستند إليها تدويل التعليم وكذلك أهدافه، ثمة العديد من الدواعي والمبررات للإقبال على تدويل التعليم، منها ما يتصل بمجالات علاج القصور والضعف في واقع التعليم

بصفة عامة والتعليم الفني الصناعي المتقدم بصفة خاصة ومحاولة إصلاحه، ومن هذه المبررات ما يحققه تدويل التعليم من إيجابيات وفوائد على المستويات الوطنية والدولية ويمكن توضيح هذه المبررات فيما يلي:

- زيادة حدة التنافسية الاقتصادية بين الدول بعضها ببعض من ناحية، وبين المجموعات الاقتصادية سواء بين الدول أو الشركات متعددة الجنسيات من ناحية أخرى، لاسيما المنافسة في اقتصاد المعرفة العالمي؛ مما يؤدي إلى ضرورة الاهتمام بمخرجات التعليم بصفة عامة والتعليم الفني الصناعي المتقدم بصفة خاصة، باعتباره يؤدي دورًا هامًا في تحقيق النجاح في تلك المنافسات، وهذا يتطلب النهوض بالمستوى العلمي والمهني المتواضع للتعليم الفني الصناعي المتقدم.
- تطور سوق العمل: الأمر الذي يتطلب تأهيل وإعداد وتكييف خريجين يمتلكون المهارات العالمية التي تلبي احتياجات الاقتصاد العالمي الجديد، إلى جانب المعارف والمعلومات الضرورية لذلك؛ وهذا يتطلب الحاجة إلى معرفة المزيد من اللغات الأجنبية وثقافات وعلوم الشعوب الأخرى . **(Qiang, 2003: 11)**
- الاتفاقات التجارية الدولية وخاصة اتفاقية التجارة الدولية (الجات) التي عززت التجارة في الخدمات التعليمية، فعلى الرغم من أن فكرة الحراك الأكاديمي، وانتقال الطلاب والباحثين عبر الحدود ليست جديدة، غير أن الانتقال لأغراض تجارية وربحية ظهر وتزايد بعد الأخذ بالاتفاقية الدولية بشأن التجارة في مجال الخدمات (الجات) التي تديرها منظمة التجارة العالمية، ويشكل التعليم في إطار هذه الاتفاقية واحدًا من الخدمات الإثني عشرة التي تشملها الإتفاقية. **(Bashshur, 2007: 17)**
- تنامي الشركات متعددة الجنسيات/ عابرة القومية، والتي أدت إلى تحول كبير في نمط أداء الأسواق التجارية وظهور أنواع جديدة من التجارة، مثل: تجارة المعلومات والالكترونيات، واستخدام شبكة الانترنت التي تحولت تدريجيًا إلى أداة تسويقية مهمة للسلع والخدمات. الأمر الذي يفرض على التعليم- التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم- إدخال مقررات دراسية جديدة تعد المتخرج للتعامل مع الأسواق التجارية الجديدة. **(عبد الفضيل، ٢٠٠١: ١٧)**

ومن ثم فإن التحول نحو التنافسية يفرض على المؤسسات التعليمية- خاصة التعليم الفني الصناعي المتقدم- إجراءات نوعية تبعده عن دائرة الضعف والتنميط والقولبة التي ينتج عنها أعداد من المتخرجين الذين لا تطلبهم أسواق العمل، لذا يكون طلابهم في حاجة إلى تأهيل وتدريب حتى يمكنهم الانخراط في هذه الأسواق وتتحقق الميزة التنافسية والريادة المطلوبة من التعليم- الثانوى الفني الصناعي المتقدم- عن طريق التخلص من الاعتماد على النمط التقليدي في اكتساب العلم والمعرفة والتدريب المهني والفني، وضرورة الاهتمام بحاجات ومطالب المستفيدين ومقابلة احتياجات سوق العمل.

- ظهور أنماط وأشكال جديدة لتوفير التعليم، بدأت تروج لها الشركات الخاصة بغرض الربح، وباستخدام تقنيات متطورة، حيث يشمل ذلك التعليم عن بعد والتعليم الافتراضي، والتعليم وجهًا لوجه.

- ظهور تخصصات جديدة وتنوع كبير في المؤهلات والشهادات العلمية، البعض منها تعجز المؤسسات المحلية عن توفيره.
- تزايد حراك الطلاب، وانتقال البرامج والمشروعات والقائمين على توفير التعليم عبر الحدود الوطنية. **(المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٠٨: ٦٠)**
- الحاجة المتزايدة إلى توفير التعليم الذي يعزز المعرفة العالمية، والمهارات و اللغات من أجل أداء مهني واجتماعي في بيئة دولية متعددة الثقافات. **(Teichler, 2004: 12)**
- ظهور العديد من المضامين والوسائط التكنولوجية العالمية الجديدة– كالإنترنت والبرمجيات وتليفزيون الأقمار الصناعية والأذرع التعليمية القائمة على التكنولوجيا،وتعزيز دورها في ربط المتعلمين والمعلمين في كل مكان وتحريرهم من ضرورة التواجد في نفس المكان والزمان؛ حيث تسهم تلك الوسائط في تشكيل نماذج لصداقات قوية بين كل الشعوب في ضوء الاحترام المتبادل للعلاقات الدولية وبما تسمح بتوسيع مفهوم الحراك الأكاديمي **(Abdauli, 2010: 243)**.
- الحاجة إلى الاهتمام المستمر بعملية تنمية الموارد البشرية، التي تستطيع النهوض بالصناعة والاقتصاد القومي في مصر، فالتنمية البشرية لا تهتم فقط بتكوين وتشكيل القدرات البشرية مثل: مستوى الصحة ومستوى المعرفة ولكن تهتم أيضًا بالقدرات في مكان العمل وفي الأنشطة السياسية والثقافية. **(المقدم، ٢٠٠٤: ٨)** وبما أن التعليم بصفة عامة والتعليم الفني الصناعي بصفة خاصة مسئول عن إعداد القوى البشرية التي يحتاجها التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، فإنه من الضروري أن تعمل أهدافه على الاهتمام بتنمية الموارد البشرية.
- الحاجة إلى الاستجابة للتغير في هيكل العمالة، لذا يحدد الاقتصاد العالمي تقسيمًا دوليًا جديدًا للعمل، فهو أقل اعتمادًا على المواد الخام، وأكثر اعتمادًا على القدرة على خلق معارف جديدة وتطبيقها سريعًا عن طريق تحليل المعلومات والاتصالات على نطاق واسع؛ لذا شهد الوقت الحالي تزايد أهمية تكنولوجيا المعلومات والقدرة على استخدامها وتكييفها في توليد الثروة والقوة والمعرفة والحصول عليها، فالدول والشركات التي تنقصها قدرة الحصول على نظم الاتصالات الحديثة سوف تكون غير قادرة على المشاركة الفعالة في الاقتصاد الكوني الجديد. **(روجومامو، ٢٠٠٢: ٤٢ – ٤٣)**
- قيام الاقتصاد العالمي على سوق عالمية واحدة، وهي سوق رأسمالية والإنتاج في هذه السوق موجه بالدرجة الأولى نحو التصدير، وهذه السوق العالمية لها سمات مشتركة من أجل التنافس في السلع الصناعية وهي الجودة والسعر الأقل والتمتع بالمواصفات القياسية وهذا يعني أن آليات الإنتاج تكاد تكون مشتركة في مختلف دول العالم؛ من أجل ذلك لابد من تضمين برامج التعليم الفني الصناعي المفاهيم العالمية بالعمل مثل توعية الطلاب بالاتجاهات والتطورات والظروف على المستوى العالمي مثل توزيع الثروة والقضايا البيئية والمشكلات السياسية والاجتماعية في البلدان الأخرى لما لهذه الأشياء من تأثير على عالم العمل والصناعة. **(تيلور وفلنست، ٢٠٠٢: ٣٤)**

- الحاجة إلى إدخال مفاهيم جديدة في التعلم كالانفتاح والتنوع والتجانس والتناسق والتنافس والتعاقد والتحفيز والمراقبة، وهي المفاهيم التي من شأنها توفير دينامية في الوسط التعليمي تؤهل للتفاعل مع مهام ومسئوليات جديدة بالنسبة للهيئة الإدارية والمعلمين والباحثين **(carrie, 2009: 102)**
- الحاجة إلى التوسع في استخدام المفاهيم التربوية التي فرضتها التحولات والتحديات العالمية والمحلية، ومنها التعليم المستمر الذي يتيح فرص للتغلب على مشكلة حاجة الإنسان في عصر المعرفة إلى ضرورة تجديد معلوماته وخبراته حتى يتمكن من مسايرة التطورات العالمية، والتفكير الإبداعي والناقد باعتبارهما النشاط العقلي الرئيسي الذي يعتمد عليه رقي المجتمعات ودخولها عصر سابق الحداثة. **(J.C, et.al, 2008: 504)**
- تزايد الاتجاه العالمي نحو التوحد سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، فأصبحت اهتمامات العالم بل مشكلاته وأزماته مشتركة ومتشابكة ومتصلة، فلم يعد في استطاعة أى مجتمع أن يعيش في عزلة عن غيره من المجتمعات، فضلاً عن أن تحقيق أي قدر من التقدم يعتمد بصورة أو بأخرى على الظروف التي تسود غيره من المجتمعات حتى أن العديد من المشكلات الحيوية قد صارت الصفة الدولية، بحيث أنه أصبحت تهدد مصالح مختلف الشعوب، فتحولت الكرة الأرضية كلها إلى وحدة واحدة، ترتبط أجزاؤها بشبكة هائلة ومعقدة من المصالح. **(توفيق وعلي، ٢٠١٣: ١٤)**

كل هذه الدواعي (المبررات) وغيرها تؤكد ضرورة تدويل التعليم بصفة عامة والتعليم الفني الصناعي المتقدم بصفة خاصة وذلك من خلال التعاون والشراكة الدولية وتحقيق المصالح والمنافع المتبادلة، من منطلق أن أي مؤسسة للتعليم لا يمكنها تحقيق أهدافها كاملة إلا من خلال التعاون بين نظيراتها على المستوى الدولي، وأن إصلاح وتطوير التعليم ومؤسساته لابد أن يستمد من كافة الجوانب المحلية والإقليمية والدولية؛ لذا فإن الاستفادة الحقيقية من التدويل تستلزم إجراءات مرنة تسمح لمؤسسات التعليم بمواجهة مشكلاتها بما يؤدي إلى تعزيز الطاقات الوطنية في تنمية الموارد البشرية، وسياسات فاعلة تنظم وتراقب هذا التدويل وتوفر له المتطلبات والمقومات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة منه.

٢/٢ مداخل تدويل التعليم:

يتم تدويل التعليم من خلال **مداخل متعددة** تشمل عناصر المنظومة التعليمية، لذلك تعددت الآراء بشأن هذه المداخل فهناك من يرى أن هذه المداخل تتمثل فيما يلي: **(Dewilt, 2002: 223) (Reid. et.al., 2010: 6)**

- **مدخل النشاط Activity Approach**: ويتضمن الحراك الطلابي، وتبادل الخبرات، وتطوير المناهج المشتركة، وتبادل البرامج الأكاديمية، وتبادل أعضاء هيئة التدريس والباحثين، والتعاون الفني، والروابط والعلاقات الأكاديمية، وإقامة الروابط والشبكات المؤسسية.
- **مدخل المخرجات Outcomes Approach**: ويتضمن التركيز على تحقيق مخرجات نهائية مرغوب فيها مثل: تطوير كفايات الطلاب، ومعارف واتجاهات ومهارات جديدة لدى الطلاب والمعلمين والعاملين، وعقد المزيد من الاتفاقيات أو الشركات أو المشروعات الدولية. ويطلق على هذا المدخل اسم مدخل الكفايات نظرًا لاهتمامه بتحديد وتعريف الكفايات العالمية.

- **مدخل الأسباب والمبررات Rationales Approach**: ويتضمن التركيز على المبررات الرئيسة لتدويل المؤسسة التعليمية بما في ذلك الارتقاء بالمعايير الأكاديمية، وتحقيق الأرباح، وتوفير القدر المناسب من الدخل المالي، والارتقاء بالتنوع الثقافي، تنمية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- **مدخل العمليات Processes Approach**: ويتضمن القيام بعمليات متنوعة الغرض منها: اضفاء البعد الدولي على وظائف التدريس ، والتعلم، والبحث العلمي، وذلك من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة والسياسات والإجراءات الإدارية داخل المؤسسة.
- **مدخل التدويل الداخلي Athome Approach**: يتضمن إقامة ثقافة أو توفير مناخ مناسب داخل البيئة التعليمية للمؤسسة يرتقي ويدعم الفهم الدولي أو القائم على التعددية الثقافية مع التركيز على الأنشطة الداخلية المطبقة داخل المؤسسة التعليمية.
- **مدخل التدويل الخارجي (العابر للحدود القوميةAbroad Approach)**: ويتضمن تقديم خدمات تعليمية عابرة للحدود القومية ببلدان أخرى باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات القائمة على التفاعل المباشر وجهًا لوجه، أو باستخدام أدوات التعليم الالكتروني، والتعلم عن بعد، فضلاً عن الاستعانة بعدة استراتيجيات إدارية مختلفة مثل عقد علاقة الشراكة والتوأمة.

وتمثل هذه المداخل نموذج دي ويت Dewit لتصنيف المداخل المؤسسية المستخدمة في تدويل التعليم، كما تعكس الطبيعة الديناميكية الشاملة والمتكاملة لمفهوم التدويل، وعدم اقتصاره فقط على الحراك الطلابي فقط وشموله لأنشطة وآليات متعددة تشمل عناصر المنظومة التعليمية.

وبالإضافة إلى المداخل السابقة، تؤكد دراسات أخرى على وجود أربعة مداخل رئيسة للتدويل عادة ما تطبق على مستوى مؤسسات التعليم العالي تتمثل هذه المداخل فيما يلي

: (Green & et.al, 2008,) (Dellow, 2007) (Korbel, 2007)

- **الدعم والالتزام المؤسسي:**

يعد أداة رئيسة لتطوير جهود ومبادرات التدويل المطبقة على مستوى المؤسسة ويتخذ غالبا مجموعة متنوعة من الصور والأشكال من قبيل ما يلي:

- تصميم موقع للمؤسسة الجامعية على شبكة الإنترنت تتفرع من صفحتها الرئيسة العديد من الروابط التشعبية التي تصل المستخدم ببرامج المؤسسة في التدويل.
- التركيز على الارتقاء بالمخرجات الدولية لتعلم الطلاب على المستوى المؤسسي.
- إعداد خطط استراتيجية موثقة لدفع عملية التدويل على المستوى المؤسسي.
- الإشارة إلى التدويل كأحد الأولويات الاستراتيجية في بيان رسالة المؤسسة.
- تشكيل لجان أو فرق عمل لمتابعة جهود التدويل.
- تقييم المؤسسة بشكل رسمي لمدى التقدم الذي تحرزه عمليًا عن طريق التدويل.

- **المبادرات والبرامج الأكاديمية والأنشطة اللاصفية:**

ويتضمن عددًا من الأنشطة الأكاديمية المتنوعة مثل:

- دراسة مناهج ومقررات دراسية ذات صبغة دولية.

- إتاحة الفرص أمام الطلاب للدراسة بالخارج.
- مشاركة المناهج والبرامج الدراسية التي تتيحها المؤسسات الأكاديمية ببلدان أخرى من العالم.
- الوفاء بمتطلبات دراسة اللغات الأجنبية سواء بغرض الالتحاق أو التخرج.
- تقديم المؤسسة لأنشطة وفعاليات غير صفية ذات صبغة دولية للطلاب المهتمين بالقضايا الدولية، من قبيل البرامج المؤسسية والمسابقات الدولية.

- **السياسات والفرص المتاحة لتدويل أعضاء هيئة التدريس:**

ينظر إلى أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم محورا على قدر كبير من الأهمية للجهود الناجحة في التدويل؛ وبالتالي يجب تزويدهم بقدر كافي من فرص التدريب والتنمية المهنية لدعم مشاركتهم في جهود وأنشطة التدويل، وعادة ما يتضمن ذلك في إطاره:

- تمكين أعضاء هيئة التدريس من السفر للخارج للمشاركة في أنشطة التعليم.
- المشاركة في أنشطة التنمية المهنية المرتبطة بالتدويل.
- تنمية الخبرات الدولية لأعضاء هيئة التدريس.
- وضع معايير دقيقة للتعاقد، والترقية، والتمديد، ومنح الجوائز والمكافآت للمشاركين في أنشطة التدويل.

- **الطلاب الأجانب:**

يمثل عدد الطلاب الأجانب الذي وصلت إليه المؤسسة مؤشرًا قويًا على مستوى التدويل، وعادة ما يرتبط ذلك بعدد من الأبعاد الفرعية من قبيل ما يلي:

- برامج وخدمات تقديم الدعم الأكاديمي لهؤلاء الطلاب.
- دعم المنح الدراسية والبحثية المقدمة للطلاب الأجانب.
- الفرص المتاحة للدراسة بالخارج، والتي تصمم خصيصًا بهدف توفير فرص مناسبة أمام الطلاب للمشاركة في المقررات الأكاديمية، والأنشطة التطوعية، والبرامج الخدمية المقدمة في بلدان أخرى غير تلك الموجودة في بلد المنشأ.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات حول مداخل تطبيق التدويل في التعليم؛ إلا أنها لا تخرج عن أهم عناصر المنظومة التعليمية والتي تتمثل في الطلاب والمعلمين والبرامج الأكاديمية والمخرجات التعليمية والنواحي الإدارية.

٣- نظريات تدويل التعليم:

تنطلق فلسفة التدويل من مجموعة من النظريات العلمية والفلسفية توضح المفاهيم الأساسية لتدويل التعليم، والنماذج الأساسية لتحقيق التدويل في المؤسسات التعليمية، وآليات وإجراءات تدويل التعليم، والتوجهات والفلسفات المختلفة التي تحكم ذلك ومن هذه النظريات ما يلي:

١/٣ نظرية تحليل النظم:

تقوم نظرية تحليل النظم من أجل تدويل التعليم على أربعة مفاهيم أساسية:

- التعليم العالمي Global Education.
- تعليم الثقافات المعاصرة Contemporary Cultural Education.
- تعليم تداخل الثقافات و العلاقات بينها Intercultural Relations Education .
- دراسات عن التنمية Development studies

ومن خلال مدخل تحليل النظم يمكن توظيف المفاهيم الأربعة السابقة لتحقيق تدويل التعليم كما يلي:

- التعليم العالمي يقصد به دراسة النظام ككل والهدف منه التنمية من منظور عالمي.
- تعليم الثقافات المعاصرة يقصد به دراسة متعمقة لثقافات معينة والهدف منه اكساب فهم متعمق للثقافات.
- تعليم تداخل الثقافات و العلاقات بينها يقصد به دراسة التفاعل بين مكونات النظام والهدف منه اكساب أهمية تداخل الثقافات.
- دراسات عن التنمية يقصد بها دراسة التغير داخل النظام والهدف منها فهم التغير المخطط له، والتغير غير المخطط له، وآليات التكيف مع التغير **.(Shirani,2009:24)**

ويتضح مما سبق أن هذه المفاهيم الأربعة مرتبطة ببعضها البعض، وكل منها يحمل هدفًا عالميًا، من أجل الوصول إلى تدويل التعليم، ونجاح كل عنصر من هذه العناصر الأربعة في تحقيق الهدف الذي وضع من أجله يجعل النظام التعليمي يصل إلى مرتبة العالمية.

فضلاً عن ضرورة تضمين تلك العناصر الأربعة عند وضع معايير البرنامج التعليمي لأي مرحلة دراسية، بحيث يكون هناك خطة عمل لتحقيق الأهداف الأربعة القائمة عليها هذه المفاهيم أو العناصر الأربعة لتحليل النظم والتي ستؤدي إلى تدويل التعليم.**(Shirani,2009:26)**

ومن ثم كان من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مدخل تحليل النظم من أجل تدويل التعليم، لا يطبق على الصعيد الجامعي فحسب، وإنما يطبق في منظومة التعليم ككل بدءًا من رياض الأطفال، حتى الجامعة، فلا يمكن تدويل التعليم بشكل مرحلي أو قطاعي، وإنما تدويل التعليم من الضروري أن يبدأ من بدايات التعليم و ليس من نهاياته، كما أن فكرة تدويل التعليم وفقًا لمدخل تحليل النظم التعليمية، ليست عبارة عن تسويق منتجات تعليمية محلية لا علاقة لها بأهداف التعليم العالمية أو النماذج العالمية في التعليم، وإنما تقوم على تحليل بنية النظام التعليمي، ووضع أهداف جديدة له تتفق والنظم العالمية في مجال التعليم كي تكون مواصفات الخريج في الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا وفرنسا وغيرها هي مواصفات الخريج نفسها في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وغيرها **(قاسم ومحمود، ٢٠١٢: ١٨)**.

أي يقصد بالتدويل إحداث التكامل بين نظم التعليم العالمية والمحلية وإيجاد أرضية تفاهم مشتركة بين المجتمعات.

وبذلك تقوم نظرية تحليل النظم لتدويل التعليم على فهم وتحليل مكونات النظام التعليمي وعلاقاته بالنظم التعليمية الأخرى، وتحليل الأهداف وربطها بأهداف التعليم العالمية، مع التركيز على عملية التنمية

العالمية المستدامة عند وضع الأهداف وكذلك البرامج التعليمية، وضمان كفاءة كل مكون من مكونات النظام وفقًا للأهداف العالمية، بما يحقق كفاءة النظام ككل، مع وضع خطط زمنية لتحقيق أهداف النظام التعليمي بما يتفق مع الجدول الزمني للخطط التعليمية العالمية.

٢/٣ نظرية وارنر جاري Warner Gary في تدويل التعليم:

قدم وارنر ثلاثة نماذج أساسية لتحقيق تدويل التعليم:

- نموذج احتياجات السوق Market Model.
- النموذج الحر Liberal Model.
- نموذج التحول الاجتماعي Social Transformation Model.

أ) نموذج احتياجات السوق:

يؤكد (وارنر) في هذا النموذج ضرورة دراسة احتياجات السوق واستعداداته لتدويل المنتجات، وعمليات العرض والطلب، وحجم الاستهلاك على المنتجات المقدمة، فهذه الدراسة الكشفية توضح كيفية السير قدمًا تجاه عملية التدويل، وكيف نقدم منتجًا يحمل مواصفات السوق العالمية.

و من ثم فإن المفهوم الأساسي لنموذج احتياجات السوق هوالمنافسة العالمية، والهدف منه هو تحسين قوى المؤسسات والأفراد لتهيئتهم للسوق العالمية من خلال إجراء البحوث التطبيقية الممولة لدراسة الوضع العالمي لقوى السوق العالمية، وكذا توفير فرص ومنح ممولة للطلاب كي يدرسوا في الخارج لعمل مثل تلك الدراسات الكشفية لاحتياجات السوق العالمي. **(Qiang,2003:250)**

بذلك يحاول هذا النموذج أن يجيب عن كيفية تقديم منتجا إلى السوق العالمي؟ والمنتج هنا إما أن يكون ماديًا في صورة سلع وخدمات وإما بشريًا في صورة أفراد أو مجتمعات أو مؤسسات قدمت أشخاصًا على مستوى عالٍ ومتقدم من جودة الأداء والتواصل مع المجتمع الدولي.

ب) النموذج الحر:

يقوم هذا النموذج على تفعيل الشراكة، والتبادل بين المجتمعات في مجال التعليم، من خلال التعاون الحر والمفتوح بين الدول في تبادل المناهج والطلاب والمعلمين والبرامج والأنشطة.

فالمفهوم الأساسي لهذا النموذج هو التعاون العالمي، والهدف منه هو بناء الوعي بأهمية وجود شركاء في جميع المجالات، وأهمها وجود تعاون مثمر بين الدول لتحقيق التنمية المستدامة. **(Canabal&Whiteiii,2008:268)**

ج) نموذج التحول الاجتماعي:

يعزز هذا النموذج أهمية قيمة المساواة في الظروف الاجتماعية بين البشر والقضاء على كل أنماط التمييز بين الشعوب والمجتمعات بسبب الفقر، فالمفهوم الأساسي لهذا النموذج هو التحليل الاجتماعي الناقد للظروف التي تمر بها المجتمعات، والهدف من ذلك هو تضييق الفجوة بين الشعوب التي تمتلك، والأخرى التي لا تمتلك. وقد وجد (وارنر) أن حل تلك المشكلة يكمن في التعليم والتعاون المثمر بين الدول

لتحسين بيئة التعليم في الشعوب المحرومة ثقافيًا ومن ثم المحرومة ماديًا، وهذا يضمن التحول الاجتماعي من شعوب لا تمتلك إلى أخرى تمتلك بفضل العلم والثقافة ولعب أدوار متكافئة ومتساوية داخل المجتمع الدولي.

ومن ثم يحاول هذا النموذج أن يجيب عن تساؤل رئيس ألا وهو كيف تساعد الدول المتقدمة تعليميًا الشعوب المحرومة ثقافيًا؟**(Khondker&Schuerkens,2014:4)**

مما سبق يتضح أن نظرية وارنر تقدم ثلاثة نماذج متصلة ببعضها البعض كما أنه يفترض أن الدخول إلى السوق العالمية يحتاج إلى دراسة كشفية لاحتياجات السوق العالمي من التعليم، قبل أن نروج لمنتجاتنا التعليمية، فضلا عن ضرورة التعاون الحر بين الدول لتحقيق أهداف التدويل، كما يتضمن بعدًا إنسانيًا يشتمل على ضرورة أن تتحول الشعوب المحرومة ثقافيا وتعليميا، إلى شعوب تمتلك المعرفة، ومن ثم تحدث المساواة بين الدول بعضها وبعض في التعليم وفي المجالات الأخرى.

٣/٣ نظرية الحداثة وما بعد الحداثة:

تعد نظرية ما بعد الحداثة اتجاهًا ثقافيًا مضادًا لكل النظريات المعيارية أو المهيمنة، والتي تفرض حتمية التصنيف الثنائي مثل: الذاتي مقابل الموضوعي.... فتلك النظرية تتبنى مبدأ التنوع، والتعددية والفوضى الخلاقة بعيدًا عن التعصب الفكري أو التصنيف المسبق للأشياء والموضوعات. **(درويش، ٢٠٠٨: ١٥)**

لهذا فمن خلال التنوع الثقافي، وتعدد اللغات والمهارات، والقدرة على تحليل المواقف يمكن استحداث الكثير من الأفكار التي تنبع من الكثرة والتنوع وليس الجمود الفكري وثنائية التفكير، فهذا المنحنى في التفكير شجع على المزج بين الثقافات، واستحداث علوم جديدة لم تكن موجودة من قبل في الكثير من المجالات، بالإضافة إلى أن تعدد الأدوار، وفهم السياق بأكثر من معنى وفقًا لتعدد وجهات النظر والتفسيرات المتعددة للمجال الواحد شجع على الإبداع والتنوع. **(Khondker & Schuerkens, 2014: 3)**

فالهدف من ما بعد الحداثة في مجال التعليم، هو كيفية استحداث طرق واستراتيجيات تعليمية متنوعة تخدم أغراضًا ثقافية متعددة؟ بمعنى وضع ميول المتعلمين ورغباتهم المختلفة وفقًا للفروق الفردية فيما بينهم يعد محل اهتمام وتركيز شديدين، و كذلك كيفية تنوع البرامج الثقافية والتعليمية للطلاب وفقًا لتنوع الأنشطة المتعددة لهم ولذكاءاتهم المتنوعة؟

حيث اتخذت أفكار ما بعد الحداثة أبعادًا متعددة مع علماء التربية الذين وظفوا ما بعد الحداثة في مجال التعليم مثل "باولو فريرى"، الذى عنى بقضية الحرية في التعليم، وأهمية الممارسة للمتعلمين؛ لأنها توضح توجهاتهم الفكرية وميولهم المختلفة، كما أوضح "ميشيل فوكو" أن المعرفة التربوية ليست ثابتة، وإنما تتشكل على حسب المواقف التعليمية وقضايا التعليم المتجددة لذلك فمن الضروري تطوير التعليم باستمرار حسب طبيعة الخطاب التربوي المتجدد دائمًا وفقًا لظروف العصر. **(قاسم ومحمود، ٢٠١٢: ٢٣)**

من هنا يمكن أن نستخلص من نظرية الحداثة وما بعد الحداثة في مجال التعليم ضرورة التركيز على العقل الإنساني في تنمية الإبداع داخل العملية التعليمية، والاهتمام بالكيف ونوعية وجودة التعليم أكثر من الاهتمام بالكم، والتركيز على ميول المتعلمين ورغباتهم ومراعاة الفروق الفردية بينهم، وكذا اللامركزية في التعليم ، وتنمية التعلم القائم على النشاط والممارسة.

٤/٣ نظرية التسويق:

ارتبطت نظريات التسويق بالكثير من المفاهيم مثل إدارة التسويق، الدمج بين المؤسسات، تبادل السلع والخدمات فمعظم النظريات التقليدية ركزت على المنتج والسلعة، حتى الثمانينيات من القرن العشرين، حين بدأت ترتبط نظريات التسويق بالعميل وآليات السوق، كما ارتبطت بالتكنولوجيا والتسوق عبر الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة. **(West, 2015: 15)**

فقد طوّر الكثير من نظريات التسويق المعاصرة من توجهاته وفقًا لاحتياجات السوق العالمي، ووفقًا لطبيعة التغيرات التي طرأت على العصر، والتي من أهمها العولمة التي معها ألغيت الحواجز بين الدول، ومن ثم أصبحت قضايا جودة المنتج وقوة السوق وإرضاء العميل والاحتفاظ به وآليات السوق العالمي وليس المحلي ونمط الاستهلاك – نوعًا وكمًا – كلها قضايا محل اعتبار من قبل المؤسسات والشركات الكبرى. **(Academy of Economic Studies, 2012: 33)**

فيقصد بالتسويق في العملية التعليمية تلك العملية التي من خلالها يتم تحقيق التواصل مع العالم الخارجي، من خلال نشر الخدمات التعليمية بين الدول عبر الإنترنت، أو عمليات التبادل العلمي بين الدول، أو الشراكة في المشروعات التعليمية والثقافية بين الدول بعضها البعض والمؤسسات التعليمية، أو من خلال: المنح التعليمية المقدمة عبر الإنترنت، وبروتوكولات الشراكة بين الدول المختلفة، الأمر الذي يستلزم من الدول والمؤسسات والأفراد: الإلمام بكل المهارات الأساسية الخاصة بالتسويق من استيعاب لآليات السوق العالمي، ومتطلباته العلمية، والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من أجل ضمان استمرارية المنتج التعليمي وسط قوى التنافس العالمي. **(راضي، إبراهيم، ٢٠١٠: ٨٢)**

و يتضمن هذا التعريف التخطيط الجيد لعملية التسويق الخاصة بالخدمات التعليمية، واكتساب الأفراد و المؤسسات مهارات التعامل مع السوق العالمي من تطبيقات لعمليات حسابية أو مهارات تواصل تكنولوجية ونفسية واقتصادية، وقدرة على اتخاذ قرارات سليمة تضمن استمرارية المؤسسة داخل المجتمع الدولي، كما يدعم فكرة المشروعات التعليمية بين الدول المختلفة من أجل تحقيق عملية تسويق الخدمات التعليمية ودعمها بسهولة داخل المجتمع الدولي.

٥/٣ نظرية ريادة المشروعات التعليمية:

نبعت فكرة ريادة المشروعات من أفكار الاقتصادي شومبيتر عام ١٩٣٠ فقد بدأ توجه ريادة المشروعات في مجال التعليم مع القول بـ " life after School " أو ما يسمى بالحياة بعد المدرسة أو الجامعة، حيث أكدت العديد من الدراسات على اعتبار أن تعلم ريادة المشروعات يعد أساسًا لحصول الطلاب على شهادة التخرج والذي يعتبر أمر ضروري لحياتهم المستقبلية، ولما يرسمونه ويخططون له من مشروعات للالتحاق بمهن المستقبل، لذا شجعت الكثير من المؤسسات العالمية هذا التوجه في التعليم، ومولت المؤسسات التعليمية المدارس والجامعات من أجل التشجيع على الإبداع والتميز، وإطلاق طاقات الشباب وإبداعاتهم المختلفة. (**European Commission, 2015: 59)**

ويمكن تعريف ريادة المشروعات التعليمية باعتبارها ذلك التوجه نحو استثمار عقول الطلاب والطالبات ومهاراتهم في التفكير من خلال ما يدرسونه من مقررات تعليمية سواء في مشروعات علمية أو تجارية أو فنية تنمي مهاراتهم، وتحدد توجهاتهم المستقبلية، وتكسبهم حوافز مادية ومعنوية، وتسهم في تحقيق ذواتهم، وتحقق التنمية المستدامة والشراكة في جميع المجالات والميادين. **(Masri & et. Al, 2010: 29)**

و يتضح من هذا المفهوم ارتباط توجه ريادة المشروعات التعليمية بالتخطيط للمستقبل، واكساب الأفراد حوافز معنوية ومادية؛ لتحقيق ذواتهم وربط التعليم باحتياجات السوق المحلية والعالمية ، بما يحقيق عمليات التنمية المستدامة في قطاعات المجتمع كافة، وتنمية الموارد البشرية.

هذه بعض النظريات والتوجهات التي تحدثت عن تدويل التعليم وتسهيل انتشاره بين الدول، وإيجاد قنوات مشتركة لربط الدول والمؤسسات بعضها ببعض في عصر العولمة والمعلوماتية ونشر الخدمة التعليمية دوليًا، والتمكن من توصيلها إلى أكبر قدر ممكن من الأفراد من خلال استخدام آليات معرفية وتقنية تسهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الأفراد والمجتمعات وتحقيق الشراكة بين الدول بعضها البعض.

٤- مقومات تدويل التعليم:

يتطلب تدويل مؤسسات التعليم توافر عدد من المقومات، يستند إليها ويتأسس عليها، ويمكن من خلالها الحكم على مدى قدرة المؤسسة على التدويل والمنافسة الدولية، ويمكن توضيح هذه المقومات على النحو التالي:

١/٤ التعاون الأكاديمي الدولي:

أصبح التعاون الدولي ركيزة أساسية للتنظيم الدولي المعاصر الذي يلزم الدول في إطار المجتمع الدولي المنظم بوجوب التعاون فيما بينها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي من خلال الهيئات والمنظمات الدولية بكافة أنواعها.

حيث ظهرت مئات من المنظمات لتشارك في أنشطة التعاون التعليمي الدولي خصوصًا في مجالات تبادل الطلاب وتبادل الأساتذة، وتقديم المعونات المادية والفنية والتكنولوجية للعالم الثالث، لتحفز فيه نمو التعليم. ولقد حاولت بعض الدول من خلال التعاون مع هذه المنظمات أن تحل العديد من المشكلات التعليمية التي تواجهها، وتمتد جهود المنظمات الدولية في الإصلاح التعليمي بمختلف مستوياته (سواء أكان تعليمًا رسميًا أم غير رسمي) وتشمل تطوير المناهج وتدريب المعلمين، والأبنية المدرسية ومحو الأمية وتعليم الكبار. **(شاهين، ٢٠١٢: ٩٠)**

ومن منظور اليونسكو تتمثل مجالات التعاون الأكاديمي الدولي الأكثر إلحاحًا فيما يلي:

- التجديدات في الهياكل التنظيمية والممارسات الوظيفية للتعليم كالتنوعات المؤسسية والقبول في التعليم، وآثار التعليم المستمر والتغيرات في المفاهيم والتقييم والاعتماد والتمويل والإدارة.
- دور التعليم في الحياة الاقتصادية والثقافية وبخاصة تنمية الروابط مع الصناعة والقطاعات الاقتصادية .**(محمود، ٢٠٠٠ :٧٧-٧٨)**، بذلك يتمثل التعاون الأكاديمى فى التبادل الطلابى والتدريب التخصصى للخريجين، وتجديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية والتعاون بين الباحثين.

ويكون الهدف من ذلك إقامة شبكات تعاون بين مؤسسات التعليم، وتبادل المعارف والتضامن على الصعيد الدولي وتشجيع التعاون بين دول الشمال والجنوب؛ بهدف تطوير المؤسسات التعليمية، الأمر الذي يتطلب إنشاء شبكة دولية تربط بين المؤسسات التعليمية بعضها البعض في جميع أنحاء العالم، وتغطي ميادين عديدة وتخصصات ومراحل متنوعة.

٢/٤ توفير نظم لضمان الجودة والاعتماد بما يحقق المنافسة الدولية:

لجأت العديد من الدول إلى تطبيق نظم وبرامج لتحقيق القدرة التنافسية في مجال التعليم، و لتحسين الجودة والتأهيل للاعتماد من خلال الالتزام بالعديد من المعايير الوطنية والدولية، بحيث تصبح المؤسسات الحاصلة على الاعتماد الدولي مؤهلة للمنافسة بقوة في استقطاب الطلاب على المستويات الإقليمية والدولية.

كما أن أي نظام يسعى إلى تحقيق الجودة والتنافسية في التعليم يتطلب آليات تقوم على المساءلة والمحاسبية، باعتبارها أحد الأساليب المهمة في تحديد مستوى الأداء العام للمؤسسة التعليمية، ومدى قدرتها على الالتزام بتحقيق معايير الجودة ومن ثم القدرة على التدويل، فالمساءلة تعد أحد الأساليب الفعالة التي تستطيع المؤسسة التعليمية من خلالها التعرف على واقع الأداء والعمل على تطويره، فعن طريق المساءلة يتم تقديم أساليب الثواب التي تعزز أعمال المؤسسة وتحفزها نظير تحقيقها لمعايير الجودة، وفي المقابل يتم تطبيق أساليب محاسبية للمؤسسات التي لم تحقق معايير الجودة، بحيث تطالب بتكريس المزيد من الجهود بما يحسن من جودة الأداء ويزيد من قدرتها على التدويل. **(وزارة التعليم العالي السعودية ب، ٢٠١١: ١٧)**

بذلك يتطلب تدويل التعليم توفير وتحقيق جودة المؤسسات التعليمية واعتمادها؛ حتى تكون قادرة على المنافسة الدولية، الأمر الذي يتطلب اعتبار الجودة نمطًا وأسلوبًا يتسنى اتباعه، وليس مجرد أوراق ومعايير ومستندات كي نحقق الجودة في صورتها الحقيقية، ونحقق تدويلاً للتعليم، ونرتقي بمنظومة التعليم لتصبح عالمية الطابع، لذا علينا أن نسعى إلى تجويد المضمون قبل أن نسعى إلى تجويد الشكل، وأن نتبع أحدث الأساليب المعاصرة لحل المشكلات والوقوف أمام التحديات.

٣/٤ تطوير البرامج الدراسية وربطها بسوق العمل الدولية (تدويل المناهج)

يتطلب التدويل التقييم المستمر للبرامج الدراسية، وتطوير المناهج والمقررات بما يواكب التغير في سوق العمل، وإدماج المنظور الدولي في المحتوى والتخصصات.

وكذلك يتطلب التدويل الاهتمام بتدريب الطلاب تدريبًا مهنيًا داخل مؤسسات وقطاعات الإنتاج باعتبار أن هذا التدريب يمثل الجوانب العملية والتطبيقية في دراستهم؛ مما يسهم في صقل مهارات الطلاب بعد تخرجهم، ويجعلهم أكثر مهارة وقدرة على الالتحاق بسوق العمل بعد التخرج خاصة أن نمو العمالة يتضاعف عند وجود تدريب مهني للطلاب لتلبية احتياجات سوق العمل الدولية، ومن ثم لابد أن تبذل مؤسسات التعليم المزيد من الجهد من أجل تقييم البرامج الدراسية الحالية، وتصميم برامج تدريبية أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل العالمية حتى يكون لها ميزة تنافسية في هذا المجال. **(وزارة التعليم العالي السعودية ج، ٢٠١١: ٨)**

ولكي يتم تجهيز الخريجين بالمهارات والكفاءات العالمية من الضروري تدويل المناهج العامة؛ مما يسهم في إيجاد علاقة أوضح بين جهود التدويل مثل: توقيع اتفاقيات تفاهم، وحراك الطلاب وإعادة توجيه المناهج وتجديدها، وإضافة البعد الدولي ذي الصلة للمناهج، وهو ما يستلزم المزيد من المرونة في المناهج نفسها. **(البنك الدولي، ٢٠١٠: ٢٠٦)** ومن خصائص تدويل المناهج:

- تضمين المناهج بعدًا دوليًا مثل إبراز العلاقات الدولية.
- تضمين البعد المقارن في محتوى المناهج.
- المناهج التي تساعد على تنمية مهارات سوق العمل.
- المناهج التي تتناول المهارات عبر الحدود/ الثقافات.
- المناهج التي تؤدي إلى المهن المعترف بها دوليًا.
- المناهج التي تؤدي إلى درجة علمية مشتركة. **(Henry, 2001: 148)**

ويمكن تحقيق تدويل البرامج والأنشطة التعليمية عن طريق العديد من الإجراءات مثل:

- دراسة الحالات الدولية.
- استحضار الأمثلة الدولية في التعامل مع القضايا المختلفة.
- المشاركة في مشروعات دولية وتبادل المعلومات الدولية.
- حلقات العمل والمناقشات والمؤتمرات حول القضايا الدولية سواء من قبل الأكاديميين، أو المشاركة مع رجال السياسة والاقتصاد أو غيرهم ممن يعملون في المجالات الاجتماعية.
- سفر أصحاب الخبرة من الأكاديميين للمشاركة في أنشطة دولية في الخارج. **(محمود، ٢٠٠٣: ٣٤٤)**

٤/٤ توفير الاستثمارات اللازمة للتدويل:

يتوقف تدويل التعليم وانتشاره على المستوى الدولي على ما يخصص له من استثمارات كافية بما يتماشى مع الطموحات والتطلعات الدولية في هذا الشأن، حيث إن زيادة الاستثمارات يؤدي إلى تطوير وتنوع البرامج الدراسية، واستكمال البنية الأساسية من قاعات ومرافق وورش ومعامل وغيرها، كما أن زيادة الاستثمارات بغرض التدويل يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات، وتحقيق فائضًا يعزز من الإمكانات المتاحة للتعليم.**(الدجدج،٢٠١٦ :٣٥١)**

الأمر الذي يتطلب ربط التعليم بقطاعات الإنتاج والخدمات، وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في مجال التعليم، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال، وإنشاء مراكز وطنية لتسويق البرامج التعليمية محليًا واقليميًا ودوليًا.

٥/٤ حراك الطلاب على المستوى الدولي:

يعد الحراك الطلابي من المقومات والمتطلبات الأساسية لتدويل مؤسسات التعليم، وكذلك قدرة هذه المؤسسات على المنافسة الدولية لتسجيل أكبر عدد من الطلاب الوافدين، حيث إن الشكل الأكثر معرفة للتدويل هو بالطبع زيادة حراك الطلاب الذين يدرسون في الخارج ، وهناك مناطق بعينها من العالم لديها خبره كبيرة في هذا المجال كمعظم الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

والحراك بمعناه البسيط يعني انتقال الطلاب والباحثين عبر الحدود الوطنية للدراسة خلال فترة محددة ، أو خلال برنامج محدد للدراسةأو البحث فى الدول التى انتقلوا إليها ويتم حراك الطلاب على المستوى الدولي عن طريق عقد اتفاقات تعاونية دولية ثنائية أو متعددة الأطراف بين مجموعة من المؤسسات، تعطي للطالب حرية التنقل للدراسة الكاملة، أو لدراسة بعض المقررات. (**Van Damme, 418:2001**)

وطبقًا لإحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عن نسب الطلبة الذين يدرسون خارج أوطانهم، فإن عدد هؤلاء الطلاب في العالم قد تجاوز ٤ مليون طالب في عام ٢٠١٣، وأنه من المتوقع أن يزداد هذا العدد في عام ٢٠٢٠، وأن أكثر من ٥٠% منهم يدرسون في دول تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. **(OECD, 2015: 352)**

ومن ثم يعمل الحراك الطلابي على المستوى الدولي على زيادة الخبرة الشخصية، وفتح منافذ جديدة لاكتمال الشخصية، والحد من القيود المؤسسية والمجتمعية، كما أنه جزء متمم للتبادل العلمي والفكري بين الدول. **(محمود، ٢٠٠٠: ٨٥)**

ويكون ذلك من خلال إتاحة الفرصة أمام الطلاب لتوسيع معارفهم بالمجتمعات الأخرى والتألف معها ومع ثقافتها، وتحسين مهارة اللغة الإنجليزية، كما يعد أحد أهم الوسائل الفعالة لإعداد متخرج يستطيع التعامل مع متطلبات الحياة المهنية الدولية في ظل اقتصاد وسوق العمل العالمي، كل هذا وغيره يعد بمثابة مزايا للحراك الطلابي على المستوى الدولي.

٦/٤ حراك المعلمين على المستوى الدولي:

يعد حراك المعلمين الشكل الثاني الأكثر أهمية- بعد حراك الطلاب- لتدويل التعليم.

حيث كان الحراك التقليدي للمتخصصين في مهنة التدريس يركز على البحث والمنح الدراسية، إلا أن التعليم والتدريس أصبح أسبابًا للحراك الدولي حديثًا، وهذا التطور نتج عن نمو المؤسسات البحثية التنافسية الدولية المتزايدة عن طريق ما تقدمه من مؤتمرات واجتماعات ومشروعات بحثية مشتركة.

ويتم حراك المعلمين عن طريق إبرام اتفاقات تعاونية بين مؤسسات تعليمية دولية تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بمعلمين من الطرف الآخر لإنشاء برامج تعليمية جديدة، أو تأهيل برامجها الحالية. **(DAMME, 2001: 422)**

و تسعى برامج الحراك الأكاديمي للمعلمين إلى زيادة الدافعية للتدريس، وتحسين المهارات التعليمية، وكذا مهارات اللغة لزيادة الإنفتاح على الدول المتقدمة، وتطوير مداخل التنافسية والابتكار. **(Tuukkanen, 2013: 31)**

فضلاً عن إثراء الخبرة الشخصية وفتح منافذ جديدة لاكتمال الشخصية، حيث يزود الحراك الأكاديمي الأفراد المشاركين فيه بخبرات دولية، ويحد من القيود المؤسسية والمجتمعية، كما يعد جزء متمم للتبادل العلمي والفكري بين الدول، ويترجم في نهاية المطاف إلى أنشطة دراسية وبحثية عند العودة إلى الوطن.

وعلى الرغم من هذه المزايا والفوائد للحراك الأكاديمي للمعلمين إلا أنه يوجد العديد من المعوقات منها الصعوبات القانونية التي تنشأ غالبًا من نقص التعاون على المستوى الأوربي أو وجود مشكلات قائمة في مواقف الحياة الواقعية على الرغم من وجود أسس تشريعية في كل الأمور موضع الاهتمام، وهذا كثيرًا ما يتعلق بالاختلافات بين نظم الأمن الاجتماعي، فضلاً عن الازدواج الضريبي في دول بعينها مع قيود الهجرة، وصعوبة الحصول على التأشيرات الخاصة بالسفر خاصة في الدول التي لا تنتمي لدول الاتحاد الأوربي. ويضاف إلى ذلك عدم كفاية فرص التمويل ونقص المعلومات وحاجز اللغة. **(The European Higher Education Area, 2012: 171 – 172)**

لذا يتطلب التدويل ثقافة داعمة ومحفزة للمعلمين؛ لتشجيعهم على المشاركة في أحد صور التدويل، مثله في ذلك كأى مدخل تطويري تجديدي يحتاج إلى نشر ثقافة داعمة لهذا المدخل مثل ضمان الجودة والاعتماد.

وفي هذا السياق ترى كثير من الدراسات أن التدويل الناجح يبدأ بأنشطة وتكوين لجان من المعلمين الذين يحظون باحترام كبير، والذين يلتزمون بالاندماج في البعد الدولي في تخصصاتهم بشكل خاص وفي مؤسساتهم بشكل عام؛ ولعل هذا يتطلب العمل على تقييم الاهتمامات الدولية ومجالات الخبرة للمعلمين، والكشف عن نقاط القوة والضعف في تخصصاتهم ذات الصلة بالتدويل، وعقد منتديات مفتوحة لدعوة المعلمين للاستماع لمقترحاتهم وردود أفعالهم على المبادرات الدولية، وتوفير فرص مشاركة المعلمين في خطة تدويل المؤسسة. **(Trilokekar, 2010: 59)**

فضلاً عن دعوة خبراء استشاريين من الخارج لعمل لقاءات على مستوى الهيئة التدريسية لتوضيح كيفية تحقيق أهداف خطة تدويل المؤسسة.

كما يتطلب التدويل ضرورة أن تضمن الدول لأعضاء المجتمع الأكاديمي– سواء كانوا معلمين أو طلابًا– الحرية التي يحتاجونها للتعليم والتدريب، دون تهديد أو تقيد لاستقلالهم الفكري، وتوفير الحرية الكاملة للطلاب والمعلمين في التعليم والنقاش وحرية التعبير عن الرأي، وحرية المشاركة في التنظيمات والروابط العلمية والمهنية والإقليمية والدولية. **(Racke&Forsthuber,2013: 8)**

٧/٤ اكتساب اللغات الأجنبية وتفعيل الإفادة من تكنولوجيا المعلومات:

يعد اكتساب اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية والفرنسية أحد مقومات تدويل التعليم، على اعتبار أن اللغة الأجنبية تشكل قاعدة الانطلاق نحو التربية الدولية والتوجه إلى العالمية.

فالبرامج الدراسية المدولة تعتمد على اللغة الأجنبية في محتواها ولغة تدريسها، كما أن صور التدويل الأخرى مثل: البعثات إلى الخارج للحصول على درجة علمية، وكذلك المهمات العلمية، وغيرها تتطلب إتقان اللغات الأجنبية؛ مما يتطلب التشجيع على تعليم اللغات الأجنبية في كافة مراحل التعليم مع الاهتمام بإتقان الطلاب للغة العربية، والعمل على تنمية قيم المواطنة .**(Luxon &Peelo, 2009: 51)**، ودعم الهوية الثقافية والانتماء لديهم، حتى لا تؤثر الثقافة الأجنبية سلبا على معطيات الثقافة الوطنية المجتمعية.

ومن ثم يعتبر الإفادة من الإمكانات المتعددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد المطالب الملحة التي يفرضها عصر المعلومات على المؤسسات التعليمية والتربوية، والتي تفيد في تنمية ثقافة الطلاب

في التعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة، وفي تطوير عملية التدريس، والحصول على المعلومات، وكذا تنفيذ المهام الإدارية المختلفة داخل المؤسسات التعليمية.

لذا فالسعي إلى التعاون الدولي في مجال التعليم يتطلب تعظيم الإفادة من هذه التكنولوجيا في تطوير البرامج الدراسية، وأساليب تدريسها، وفي تكوين شبكات تعليمية وبحثية تضم أطراف وشركاء التعليم، و تنظيم ودعم هذه الشبكات، وإقامة روابط وطنية وإقليمية ودولية بينها، والاهتمام بالتعليم عن بعد والتعليم الافتراضي، وغيرها من صور إدماج هذه التكنولوجيا في دعم تدويل مؤسسات التعليم .**(Krebers, 2009: 4)**

٨/٤ تحقيق المساواة والتعاون الحقيقي المنصف لجميع الأطراف:

تتحقق المساواة والتعاون الحقيقي بقيام التدويل على الاحترام المتبادل بين الأطراف المتعاونة، وتعزيز القيم الإنسانية والحوار بين الثقافات من خلال وفاء مؤسسات التعليم في الدول المتقدمة بمسئولياتها الاجتماعية؛ وذلك لتقديم المساعدة لسد الفجوة الانمائية في الدول النامية، من خلال إيجاد حلول مشتركة لتعزيز التنمية، وتشجيع الحراك التعليمي الدولي بصورة متوازنة لتحقيق تعاون حقيقي متعدد الأطراف ومتعدد الثقافات. **(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٠٩: ٤)**

لذا فعلى المؤسسات والمنظمات الدولية مسئولية تشجيع وضبط هذا التعاون من خلال تقديم المساعدة في وضع استراتيجيات طويلة الأجل، وتوفير منابر للحوار وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال التعليم، وتقديم المساعدة في بناء القدرات الوطنية المتعلقة برسم السياسات الخاصة بالتعليم، ومساعدة الحكومات والمؤسسات على معالجة القضايا الدولية في مجال التعليم، مثل: تطبيق الاتفاقيات الإقليمية للاعتراف بالمؤهلات، وبناء القدرات لضمان جودة التعليم في الدول النامية، وتشجيع نقل المعارف بواسطة شبكات برامج توأمة التعليم، وذلك بالتعاون مع الوكالات الدولية، بغية تنمية القدرات وتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليًا. **(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٠٩: ٩)**

٩/٤ وجود استراتيجية واضحة للتدويل:

يتطلب التدويل وجود استراتيجية واضحه وفق منهجية علمية، ينبثق عنها مجموعة من خطط التدويل الصريحة والحاسمة للتوجيه وإضفاء الشريعة على إشراك المعنين في النشاطات الدولية التي تعزز عملية التدويل.

ومن ثم فهناك ثلاث قواعد شاملة ينبغي أن تتوفر في خطط التدويل وذلك لخدمة الالتزامات الخاصة بالتدويل، وهي تحديد الالتزامات المؤسسية، وتقديم خارطة طريق ، والتطوير المستمر، ومن أهم عناصر هذه الخطط وضوح الأهداف وتخصيص الموارد، ووصف الإجراءات والآليات، ووضع جداول زمنية على ضوء الأهداف. **(تشيلدرس، ٢٠١٠: ٨)**

كما ينبغي أن تنص استراتيجية التدويل على: تحديد أهداف ومبادئ السياسة الوطنية في مجال التعليم، تقديم مجموعة من الإجراءات المتوائمة مع الأولويات الوطنية وإعداد ترتيبات تؤامه مؤسسية من أجل الاشتراك في إجراء البحوث، ومنح الدرجات العلمية، وإدراج الطلاب الدوليين في ترتيبات ضمان الجودة، والحد من الإجراءات البيروقراطية غير الضرورية المتصلة بالتعاون الدولي **(البنك الدولي، ٢٠١٠: ٣٤)**

وقدرة هذه المؤسسات على المنافسة الدولية لتسجيل أكبر عدد من الطلاب الوافدين، وهذا يتوقف بطبيعة الحال على سمعة المؤسسة العلمية، ومقدار التسهيلات المقدمة للطلاب الوافدين.

ومن ثم فإن مؤسسات التعليم ينبغي أن تجد سبلا مناسبة لاكتساب ميزة تنافسية من خلال توفير بيئة أساسية متكاملة، وتقرير مصروفات دراسية مناسبة، والتغلب على العقبات البيروقراطية التي تواجه إجراءات السفر والإقامة وغيرها.

فضلاً عن تبني استراتيجية واضحة للتدويل، متضمنة سياق التدويل ورؤية ورسالة المؤسسة التعليمية وسياستها، وأهدافها، وإدارتها، وسياسات العاملين بها وعلاقاتها الواسعة.

وانطلاقًا مما سبق عرضه من نقاط القوة والضعف في التعليم الثانوى الفني الصناعي المقدم وكذلك الفرص والتحديات التي تواجهه، فضلاً عن مفهوم التدويل وأهميته وكذلك مداخله ونظرياته ومقوماته المتعددة فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن:

ما الخطة الاستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء مقومات تدويل التعليم؟

المحور الثالث: الخطة الاستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء مقومات تدويل التعليم

يتناول هذا المحور وضع خطة استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء مقومات تدويل التعليم، و تأخذ بعين الاعتبار التحديات والمتغيرات والمستجدات والفرص المتاحة، وكذلك مداخل ونظريات تدويل التعليم، ومعرفة كيف انعكست مقومات تدويل التعليم على محاور الاستراتيجية – عناصر منظومة التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم – بهدف تطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم وتحقيق جودته وتنافسيته.

ويتم وضع الخطة الاستراتيجية المقترحة وفقًا للخطوات التالية:

١- حتمية الخطة الاستراتيجية ومنطلقاتها:

١/١ حتمية الخطة الاستراتيجية (أسباب إعداد الخطة)

يعد وضع خطة استراتيجية لتطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم أمرًا مهمًا خاصة بعد أن تبين أن هناك نقاط ضعف كثيرة وتحديات متعددة في ضوء ما أسفر عنه تحليل بيئته الداخلية والخارجية، ومحاولة تدعيم نقاط القوة واستغلال الفرص المتاحة؛ وذلك بهدف رفع مستوى الخريجين وتوافقهم مع احتياجات سوق العمل المتطور باستمرار، وتوفير التخصصات والمهارات المطلوبة لسوق العمل الجديد.

الأمر الذي يتطلب ضرورة التخطيط بشكل علمي وعملي لمواجهة هذه المعوقات والتحديات والاستفادة من الفرص المتاحة قدر الإمكان بهدف تطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم ورفع كفاءته وتحقيق جودته بشكل يحقق ميزة تنافسية لهذا النوع من التعليم.

٢/١منطلقـــــات الاستراتيجيـــــة

تنطلق الاستراتيجية المقترحة من مجموعة من المنطلقات والمبادئ تتمثل في:

- أن تحديات العولمة والاتفاقيات التجارية الدولية، وما أفرزته من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية على الدول والمجتمعات، فرضت على مؤسسات التعليم في الدول المختلفة الاتجاه نحو التدويل تحقيقًا للقدرة التنافسية.
- يعد التدويل من الآليات الفعالة في تحقيق تطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم وزيادة قدرته على أداء رسالته وتحقيق أهدافه على المستويين المحلي والدولي، فالتدويل يعد مؤشرًا هامًا على جودة التعليم وتأثيره بأنظمة التعليم العالمية وتواؤمه معها.
- ينطلق التدويل من فلسفة تقوم على التضامن والتعاون وتحقيق المصالح المشتركة من منطلق أن أي مؤسسة للتعليم لا يمكنها أن تحقق أهدافها كاملة إلا من خلال التعامل مع نظرائها على المستوى الدولي.
- أن التعليم الفني الصناعي المتقدم يحتاج في ظل عالم سريع ودائم التغير إلى أن يتكيف، وفي هذه الحالة تصبح الحاجة إلى التدويل أمرًا ملزمًا ومطلبًا مهمًا وضروريًا لمسايرة متطلبات القرن الحادي والعشرين، والحصول على ميزة تنافسية تعزز مركزه التنافسي وتضمن بقاءه واستمراره في الأسواق المحلية والعالمية.
- هناك اتجاه قويًا ومتناميًا لتدويل التعليم، ولا يقتصر ذلك فقط على عمليات التدريب والتدريس، بل والتخطيط لنظم المؤسسات وإدارتها، وكذلك الحراك الطلابي، و حراك أعضاء هيئة التدريس، و الدراسة باللغة الأجنبية والتعاون في مجال المناهج وإضفاء البعد الدولي عليها، وتطوير شبكات المعلومات بين المؤسسات التعليمية، واعتبار ذلك من مقومات ومجالات تدويل التعليم.
- يحقق تدويل التعليم المصري عامة والفني الصناعي المتقدم خاصة العديد من التأثيرات والانعكاسات الإيجابية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وتتضمن هذه الانعكاسات الجوانب الاقتصادية وسوق العمل والجوانب الثقافية فضلاً عن تحقيق التفاهم الدولي والسلام العالمي.
- يعد تدويل التعليم جسرًا نحو الجودة والتنافسية وتحقيق الريادة، فهو يعبرعن الانتقال من حالة سابقة إلى حالة جيدة يؤمل أن تكون أفضل و أرقى، ويكون ذلك من خلال عملية التفاعل والتبادل والشراكات العلمية مع المؤسسات المتقدمة التي تتمتع بسمعة أكاديمية طيبة يكتسبها بفضل جودة برامجها وكفاءة هيئتها التعليمية، ومستوى الشهادات التي تمنحها.
- وجود آليات وسياسات على الصعيد الوطني تنظم وتراقب مختلف أنماط التعليم عبر الحدود مثل: تسجيل الجهات التعليمية الأجنبية وترخيصها، وضمان مصداقية البرامج التعليمية الجديدة، والجهات الدولية التي تقوم بتوفيرها من أجل تأمين جودة التعليم والحفاظ على الشفافية الوطنية والذاتية الثقافية.

٣/١ أسس الاستراتيجية المقترحة:

تقوم الاستراتيجية المقترحة على الأسس التالية:

- تبنى الاستراتيجية على واقع التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم، وتحديات العولمة الاقتصادية واحتياجات سوق العمل، وبالتالي فإنها تبني على حل المشكلات ومواجهة المعوقات التي تحد من تدويل التعليم الفني المصري، لذلك فالاستراتيجية المقترحة تراعي نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتحديات التي تواجه تدويل التعليم الفني الصناعي المصري.
- تقوم الاستراتيجية المقترحة على تفعيل كافة مقومات التدويل والتي تشمل الحراك الطلابي، حراك المعلمين، وتدويل المناهج، توفير نظم لضمان الجودة والاعتماد بما يحقق المنافسة العالمية لمؤسسات التعليم الفني الصناعي المتقدم، و توفير الاستثمارات اللازمة للتدويل ، واكتساب اللغات الأجنبية وتفعيل الإفادة من تكنولوجيا المعلومات.
- الاستثمار الأمثل للفرص والإمكانات المتاحة لتطوير التعليم الفني وتحديثه في ضوء مقومات تدويل التعليم.
- تحدد الاستراتيجية الجهات المسئولة عن التنفيذ وفق إطار زمني محدد.

٢- رسالة ورؤية الاستراتيجية وأهدافها:

١/٢ رسالة الاستراتيجية:

تسعى الاستراتيجية إلى تفعيل كافة مقومات التدويل التي تتضمن التعاون الأكاديمي الدولي، الحراك الطلابي، وحراك المعلمين دوليًا، وتدويل البرامج والمناهج الدراسية، واكتساب اللغات الأجنبية وتفعيل الإفادة من تكنولوجيا المعلومات في منظومة التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم.

٢/٢ رؤية الاستراتيجية:

تحقيق تدويل التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم، مراعيًا التوازن بين المطالب المحلية والدولية، وقادرًا على المنافسة، مستجيبًا للتحديات المعاصرة ومتطلبات سوق العمل.

٣/٢ أهداف الاستراتيجية:

تهدف الاستراتيجية إلى تفعيل كافة مقومات التدويل في منظومة التعليم الفني الصناعي المتقدم، وبالتالي تشمل أهداف الاستراتيجية ما يلي:

- رفع مستوى الجودة والقدرة التنافسية لمؤسسات التعليم الفني الصناعي المتقدم.
- تفعيل حراك المعلمين دوليًا.
- تفعيل الحراك الطلابي الدولي.
- تدويل البرامج والمناهج الدراسية.
- اكتساب اللغات الأجنبية وتفعيل الإفادة من تكنولوجيا المعلومات.
- توفير الاستثمارات اللازمة للتدويل.

- وضع منهجية علمية وخطط واضحة وحاسمة توجه النشاطات الدولية التي تعزز عملية تدويل التعليم.

٤/٢ قيم الاستراتيجية:

تعتبر القيم جزءًا هامًا من الخطة الاستراتيجية، حيث تترجم هذه القيم إلى سلوكيات وممارسات في العمل، وتتمثل هذه القيم في: التفاهم الدولي، التسامح الدولي، التضامن الدولي، التعاون الدولي، المصداقية في منح الشهادات، التكامل بين جهات التنفيذ، التنوع الثقافي، التنافسية، الجودة والإتقان والريادة.

٣- نتائج التحليل البيئي للتعليم الفني الصناعي المتقدم (نقاط القوة والضعف)(الفرص والتحديات):-

تتمثل أبرز نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات بالتعليم الفني الصناعي المتقدم فيما يلي:

١/٣ نقاط القوة:

- تحقيق التوسع الكمي في نوعيات التعليم الفني الصناعي، مع استيعاب شبه تام لمن هم في المرحلة العمرية، وتحول مهمة التعليم إلى جماهيرية شعبية وخصوصًا في الطبقات الفقيرة والمناطق النائية.
- استحداث فئات الفنيين في مجالات مختلفة لم يسبق وجودها من قبل في مناهج الدراسة.
- بلغ عدد المهن التي تعد العمالة الماهرة في مجال الصناعة ٧٠ مهنة، وهي إلى زيادة. **(شاهين والكندي، ٢٠١١: ١٧٩)**.
- وجود مدرسين مدربين في هذا الحقل التعليمي لدى العديد من الدول.
- استفادة الدول العربية من التجارب الدولية في حقل تطوير التعليم الفني والمهني.
- وجود مؤسسات وطنية معنية بالتدريب المهني تربط بين احتياجات سوق العمل وسياسات القبول والتخصص والتدريس والتدريب في المعاهد الفنية والمهنية.
- شاركت الدول الصديقة (انجلترا وألمانيا) والهيئات الدولية (اليونسكو) في إنشاء وتجهيز وتحديث بعض المدارس الفنية.
- الإفادة من مباني بعض المدارس الثانوية الفنية الصناعية نظام السنوات الثلاث في تحويلها إلى مقار لمدارس نظام السنوات الخمس، والتي تعد أعلى مستوى وأوفر في المهارات والمعارف.
- إلغاء الفترات المسائية في كثير من مدارس التعليم الثانوي الصناعي مع بداية تطبيق اليوم الكامل.

٢/٣ نقاط الضعف:

- أهداف التعليم الفني الصناعي لا تؤهل الخريج التأهيل المناسب لمواجهة المنافسة الأجنبية التي تفرضها الاتفاقيات الدولية، ولم تراع التغيرات التكنولوجية والتطور الكبير في الصناعات المختلفة.
- غموض فلسفة هذا النوع من التعليم وعدم وضوحها، فضلا عن افتقار الفلسفة التربوية التطبيقية الكاملة.
- انخفاض مستوى الإدارة وعدم وجود خطط وبرامج بشأن عمليات التخطيط والتنظيم والتنسيق، وضعف الكفاءات الفنية والمهنية عند بعض القيادات.

- سياسة القبول في مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي في معزل عن مخطط احتياجات الدولة للتخصصات المختلفة.
- قصور المباني المدرسية والتجهيزات الدراسية والمرافق والأجهزة والورش والمعامل.
- ضعف مستوى إعداد معلم التعليم الصناعي، وتعدد مؤهلاتهم العلمية مما يسبب التضارب في الأداء والمستوى.
- المناهج الدراسية غير مرنة، ولم تساهم في تنمية المهارات اللازمة للعمل المهني فضلا عن الانفصال الواضح بين ما يدرسه الطالب نظريًا وما يطبقه عمليًا.
- وجود فجوة كبيرة بين أعداد الملتحقين بالتعليم الصناعي والإمكانيات المتاحة، مما يقلل فرصه حصول الطالب على التدريب الكافي في المجالات المختلفة.
- قصور الاعتمادات المخصصة للتعليم الفني عن الوفاء باحتياجات هذا النوع من التعليم وتكاليفه الباهظة سواء للمشروعات أو التجهيزات والورش والمعامل وغيرها.
- عدم توافر الإحصاءات عن مدى حاجة القطاعات المختلفة من القوى العاملة المؤهلة حسب التخصص والمستوى.
- افتقار الخريجين للمهارات التكيفية التي تمكنهم من مواكبة التغيرات المتلاحقة فى عالم العمل، الأمر الذي أدى إلى وجود حالة من عدم التوافق والانسجام بين هذا التعليم واحتياجات سوق العمل المتطورة.

٣/٣ الفـــرص:

- إيمان الساسة في مصر بضرورة عودة الاستثمارات في مصر؛ مما يزيد فرص العمل، وبالتالي محاولة الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وخاصة في ظل إصرار الشباب المصري على أن يحصل على فرص عمل، مما يشكل ضغطًا على الساسة لحل مشكلة عدم التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- تزايد طلب قطاعات الإنتاج والخدمات على نوعيات جديدة من التخصصات أو المهارات.
- وجود الهيئة القومية لضمان جودة التعليم التي تتبنى مشروع وضع الإطار القومي للمؤهلات، وتحديد مواصفات خريج التعليم الفني، وحتمية حصول المؤسسات التعليمية على الاعتماد مما يعطي فرصة كبيرة للتطوير والتغير.
- التقاء رغبة الحكومة مع المجتمع وقطاع الأعمال على ضرورة تطوير التعليم الفني، وتوجهات الدولة لدعم تطوير التعليم الفني عن طريق مشاركة جميع الجهات والهيئات والوزارات المعنية للتعليم الفني والمهني والتدريب.

٤/٣ التحـديـــات:

تتعدد التحديات المفروضة على التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم وفقًا لتعدد الأوضاع المجتمعية المختلفة، وهذه التحديات هي:

- النمو السكاني الهائل، وظهور الحاجة إلى نظام تعليمي غير تقليدي يواجه الزيادة الهائلة في أعداد الطلاب، ويتمشى مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- الجمود الهيكلي في سوق العمل، وعدم كفاية نظام التعليم، وارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين الشباب.الأمر الذى يتطلب تعليم فنى متطور يواكب احتياجات سوق العمل.
- انفتاح الأسواق العالمية، وظهور أهمية السبق في توظيف التقنيات المتطورة والاستفادة منها بصرف النظر عن مواطنها، لذلك أصبح الإلمام باللغات الأجنبية فى التعليم الفنى ضرورة وأساس في توظيف كثير من الأعمال.
- الأزمة الاقتصادية، والنمو الاقتصادي البطيء، والتضخم، والديون، واتجاه الإنفاق إلى قطاعات أخرى بالمجتمع، كل هذا يمثل تحديات كبرى أمام التعليم والإنفاق عليه وخاصة الفني وتكاليفه العالية.
- الابتكارات التقنية المتسارعة والتغيرات السريعة في أساليب الإنتاج والتسويق، وحرية حركة العمالة الدولية، وبالتالي تصبح كفاءة الخريج وجودته ضمن أبرز التحديات التي تواجه خريج التعليم الفني.
- الحاجة إلى الأخذ بمبدأ الجودة الشاملة وتبني مفهوم التعلم المستمر. وبالتالى يصبح توفير متطلبات الجودة ضمن أبرز التحديات التى تواجهه التعليم الفنى.
- الحاجة إلى الاهتمام المستمر بعملية تنمية الموارد البشرية في ظل وجود وظائف ذات مهارات عالية.
- الحاجة إلى تضمين المفاهيم العالمية في برامج التعليم الصناعي، مما يساعدهم على العمل في بيئات مختلفة في المستقبل، الأمر الذي يتطلب الوعي العالمي بالعوامل التنافسية التي تؤثر على سير العمل في مختلف البيئات.
- مراعاة الاشتراطات البيئية اللازمة للمنتجات الصناعية، والوعي بالمواصفات القياسية العالية.
- تزايد وتشابك أنظمة العمل (إنتاجا وخدمات) بحيث أصبح التنسيق بين أنشطة العمل مطلبًا على جميع المستويات المهنية، مما أدى إلى ترسيخ العمل الجماعي.
- التعددية الثقافية المتعلقة بالتنوع الثقافي داخل مهنة التعليم أو داخل برامج إعداد المعلم.

٤- تحديد البدائل الاستراتيجية واختيار البديل الأنسب:

في ضوء ما أسفر عنه التحليل البيئي داخليًا (نقاط القوة ونقاط الضعف) وخارجيًا (الفرص والتحديات) يمكن استخلاص ما يلي:

١- يعانى التعليم الفنى الصناعى المتقدم من نقاط ضعف كثيرة تحد من فاعليته واستجابته لمتطلبات سوق العمل، وهنا لابد من معالجة هذا الضعف فى ضوء استراتيجية لمعالجة نقاط الضعف هذه.

٢- يتمتع التعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم بالقليل من نقاط القوة.

٣- يواجه التعليم الفني الصناعي المتقدم تحديات كثيرة ومتنوعة، وكذلك فرص قليلة يجب استغلالها في ظل ضعف بيئتها، وهذا الاستغلال يفرض هو الآخر تحديات جديدة تواجه

التعليم الفني الصناعي المتقدم كالتمويل مثلاً، إضافة إلى أن الفرص القليلة المتاحة بالفعل لا تستطيع التخفيف من حدة التحديات التي تقلل هي الأخرى من إمكانية استغلال هذه الفرص، مما يستدعي ويتطلب تبني استراتيجية لمواجهة هذه التحديات.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مجموعة من البدائل الاستراتيجية بحيث يتم اختيار أفضلها، ويتعين على مؤسسات التعليم الفني الصناعي المتقدم أن تقوم بتقييم البدائل المختلفة مع مراعاة قدرة كل بديل على تحقيق أهداف الاستراتيجية؛ بما يساهم في تحقيق جودة وتنافسية التعليم الفني الصناعي المتقدم، حيث يتم مقابلة كل من نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لتحديد البدائل الاستراتيجية الممكنة، والاختيار الاستراتيجي فيما بعد والتوصل إلى نظرة عامة وسريعة للموقف الاستراتيجي حيث يستند هذا التحليل على افتراض أساسي مؤداه أن الاستراتيجية الفعالة هي تلك التي تشجع في إحداث مطابقة بين البيئة الداخلية للمؤسسة (نواحي القوة والضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتحديات).

وتتمثل الاستراتيجيات البديلة فيما يلي:

- الاستراتيجية الأولى (SO) عناصر القوة/ الفرص المتاحة.
- الاستراتيجية الثانية (WO) عناصر الضعف/ الفرص المتاحة.
- الاستراتيجية الثالثة (ST) عناصر القوة/ التحديات المحتملة.
- الاستراتيجية الرابعة (WT) عناصر الضعف/ التحديات .

وبمقابلة كل هذه الاستراتيجيات تكون المؤسسة أمام أربعة بدائل استراتيجية وعليها أن تختار البديل الأنسب، والشكل التالي يوضح هذه البدائل الأربعة:

استراتيجية القوة – الفرص(SO)	استراتيجية الضعف – الفرص(WO)
أن تعمل المؤسسة على تحقيق أفضل استخدام لعناصر القوة لتحقيق أقصى إفادة من الفرص التي تمثل عنصرًا خارجيًا إيجابيًا.	أن تعمل المؤسسة على الحد من عناصر الضعف الداخلية والتقليل من الآثار السلبية لها باستخدام جيد للفرص الخارجية المتاحة.
استراتيجية القوة – التحديات(ST)	استراتيجية الضعف – التحديات(WT)
أن تعمل المؤسسة على استخدام عناصر القوة المتاحة لها من داخلها لتجنب الآثار السلبية والحد من التحديات المحتملة لأية تحديات خارجية تمثل عنصرًا خارجيًا سلبيًا	أن تعمل المؤسسة على الدفاع عن نفسها وبقائها من خلال معالجة نقاط الضعف والتغلب عليها وتحويلها إلى نقاط قوة مع بذل مجهودًا مكثفًا لتلاشي الآثار السلبية للتحديات الخارجية ومواجهتها وتحويل معظمها إلى فرص من أجل تحقيق رسالتها ورؤيتها وأهدافها الاستراتيجية.

شكل (١) مصفوفة البدائل الاستراتيجية (تحليل SWOT)

وفي ضوء نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات المرتبطة بالتعليم الفني الصناعي المتقدم، يتضح أن الاستراتيجية المناسبة لأوضاعه الداخلية والخارجية هي استراتيجية (الضعف والتحديات) باعتبارها

استراتيجية دفاعية تدفع بالتعليم الفني الصناعي المتقدم إلى تحقيق رؤية ورسالة وأهداف الاستراتيجية في ضوء مقومات تدويل التعليم.

ويتعين في هذه الاستراتيجية أن تتناول محاورها كل ما من شأنه معالجة نقاط الضعف والتغلب عليها، ومواجهة التحديات تحقيقًا لتدويل التعليم الفني الصناعي وتحقيق جودة وتنافسية وعالمية وريادة كما يلزم تفعيل مقومات التدويل في جميع عناصر المنظومة.

وبعد نجاح استراتيجية (الضعف – التحديات) في إنجاز مهمتها وبتحول نقاط الضعف إلى نقاط قوة ومواجهة التحديات وتحويل معظمها إلى فرص قد يصبح الوضع مهيأ إلى تبني بديل استراتيجي آخر، ألا وهو استراتيجية (القوة –الفرص) باعتبارها استراتيجية هجومية توسعية يتوسع في ظلها التعليم الفني الصناعي المتقدم، ويصبح مصدرًا رئيسًا لتقدم المجتمع ككل وتلبية احتياجات سوق العمل المتطورة.

٥- محاور الاستراتيجية المقترحة:

يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية المقترحة من خلال عدد من المحاور تتمثل فيما يلي:

٥/١ السياسية التعليمية للتعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم وفلسفته:

يلزم لتدويل التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم أن تراعى السياسة التعليمية و فلسفته ما يلي:

- إعادة النظر في سياسات مصر الخارجية مع الدول العربية والأوروبية، بحيث تعطي لمصر أفضلية في تدويل التعليم.
- إصدار التشريعات والقوانين التي تساعد على تنظيم تدويل التعليم المصري بما يحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة.
- التوسع في تدويل التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم عربيًا بالتعاون المصري العربي وذلك لوحدة اللغة والثقافة.
- تفعيل فلسفة التواصل العلمي والاجتماعي والاقتصادي مع المؤسسات الأخرى داخل وخارج مصر، وتطبيق فلسفة أنظمة تعليم حديثة " تعليم مميز رفيع المستوى" فالفلسفة الحالية تقوم على الحفظ والتلقين، بينما فلسفة تعليم عصر ثورة المعلومات والاتصالات هي فلسفة للتعليم مدى الحياة، والتعلم الذاتي، وتطبيق فلسفة طرق التعليم التي تناسب المدرسة الثانوية الصناعية المتقدمة في عصر العولمة وثورة المعلومات والاتصالات كالتفكير النقدي وحل المشكلات.
- تبني فلسفة الشراكة الحقيقية بين القطاعين الخاص والعام وخاصة ما يخص توطين التكنولوجيا والمعرفة داخل التعليم الفني الصناعي المتقدم خاصة والتعليم عامة.
- التوسع في الاتفاقات البينية بين مصر وغيرها من الدول المتقدمة لتقديم برامج تعليمية دولية مشتركة.
- الترخيص بإنشاء مكاتب وشركات متخصصة لتدويل التعليم؛ لجذب الطلاب الدوليين للدراسة في برامج تعليمية مصرية، بما يحقق التوازن في التدويل.
- تضمين البعد الدولي في الرؤية والرسالة والأهداف والخطط الاستراتيجية لمؤسسات التعليم الوطنية بصفة عامة، والتعليم الثانوى الفنى الصناعى المتقدم بصفة خاصة.

- وجود خطة على مستوى وزارة التربية والتعليم واضحة الأهداف والإجراءات والتوقيتات الزمنية لتدويل التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم.
- إقامة نظم لاعتماد الشهادات للاعتراف بها على المستوى الدولي من خلال تطبيق الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.
- نشر ثقافة المساءلة والمحاسبة لتحديد مستوى الأداء في المؤسسة التعليمية ومدى قدرتها على الالتزام بمعايير التدويل، وتقديم التوصيات الخاصة بزيادة مستوى التدويل.
- الارتقاء بمكانة التعليم الفني المصري في التصنيفات الدولية للوفاء بالمعايير التي يحتكم إليها في تصنيف التعليم على المستوى الدولي.
- توفير الاستثمارات والموارد المالية والتمويل اللازم لتدويل التعليم الفني الصناعي المتقدم.
- تشكيل مجلس استشاري للتعليم الفني، على أن تكون الأغلبية لممثلي سوق العمل والشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات.
- تطوير نظم إدارة التعليم الفني الصناعي وفق أهداف تراعي المجتمع والبيئة العالمية، وتدريب الإداريين والفنيين بالمدارس للتوافق مع هذه البيئة المتطورة.
- التوسع في الاستفادة من برامج المساعدات الفنية للدول الصناعية الكبرى في دعم منظومة التعليم بشراء الأجهزة طبقًا للاحتياجات اللازمة للتدويل.

٢/٥ معلم التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم:

يعتبر حراك المعلمين دوليًا من أهم مقومات تدويل التعليم بصفة عامة وتدويل التعليم الفني الصناعي بصفة خاصة ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- كفالة الحرية الأكاديمية لأفراد المجتمع الأكاديمي من طلاب ومعلمين بما يسمح لهم بالمشاركة في الأنشطة الدولية.
- دعوة خبراء أجانب في مجال التدويل لعمل لقاءات مع المعلمين توضح كيفية تحقيق خطط التدويل.
- العمل على زيادة الفرص المتاحة للمعلمين للابتعاث إلى الدول المتقدمة.
- التأكيد على إتقان المعلمين بالتعليم الفني المصري لتقنيات المعلومات بما يسمح بتوظيفها في عمليات التدويل.
- إعداد قواعد بيانات لرصد حركة دخول وخروج المعلمين الدوليين والمصريين لتقديم التوصيات الخاصة بزيادة مستوى التدويل.
- التعاون مع كليات التربية للاسترشاد بالمعايير المهنية الخاصة بهيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد التربوي في وضع معايير إعداد معلم التعليم الفني، بما يناسب مع التطورات الجديدة وكذلك لوضع معايير تنميته مهنيًا قبل وأثناء الخدمة.
- تدريب المعلم أثناء الخدمة على منهجية التجديد المهني والتقييم الذاتي الدائم وتنمية الالتزام بأخلاقيات المهنة، و كذا الإلمام والالتزام بقوانين عمل المؤسسة التعليمية وأساليب التواصل الجيدة، وتفعيل تقارير الكفاءة للحرص على أداء الواجبات والمهام المكلف بها لانجاح العملية التعليمية في ظل مقومات التدويل.

- توفير برامج تدريبية تضيف له كل المستجدات في مجال التخصص العلمي وأصول التربية والتكنولوجيا، وأن يجيد واحدة من اللغات الأجنبية على الأقل مما يساعده على الاطلاع على ما يدور حول العالم من علوم حديثة وأساليب جديدة للتعلم.
- استخدام نتائج التقويم في تطوير الأداء للاحتياجات التدريبية.

٣/٥ طالب التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم:

يعد الحراك الدولي للطلاب من المقومات الأساسية لتدويل مؤسسات التعليم، والشكل الأكثر معرفة للتدويل، الأمر الذي يتطلب ما يلي:

- العمل على جذب الطلاب الدوليين من خلال تقديم برامج تعليمية حديثة تتفق وحاجات هؤلاء الطلاب، ومع احتياجات سوق العمل المتطورة باستمرار.
- إنشاء إدارة خاصة بالتدويل تهتم برعاية الطلاب وتوفير سبل الراحة لهم باعتبارها المرشد الأكاديمي لهم.
- العمل على زيادة الفرص المتاحة للطلاب للابتعاث إلى الخارج.
- التأكيد على إتقان الطلاب بالتعلم الفني الصناعي المصري لتقنيات المعلومات بما يسمح بتوظيفها في عمليات التدويل.
- تقديم برامج تثقيفية إرشادية للطلاب الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية.
- تيسير إجراءات قبول الطلاب الدوليين في التعليم الفني الصناعي المصري، وبما لا يخل بجودة التدويل.
- تحديد رسوم دراسية وتنافسية تساعد على جذب الطلاب الدوليين للدراسة في مصر.
- تدريب الطالب على الابتكار والإبداع والتواصل مع الآخر وقبوله. وتوفير الوسائل والخامات التي تساعد على الابتكار، والاستفادة من المعدات والأجهزة الحديثة لعمل مشاريع للطلاب تنمي لديهم التفكير الابداعي.
- تقديم برنامج تدريبي اختياري لتأهيل الطلاب لإنشاء مشروعات صغيرة انتاجية.
- نشر ثقافة التدويل بين الطلاب وآلياته ومقوماته وأهميته وفوائده لقبول هذا المدخل والعمل على تدعيمه.

٤/٥ مناهج التعليم الثانوى الفني الصناعي المتقدم:

يتطلب التدويل تطوير المناهج والمقررات، بما يواكب التغير في سوق العمل وإدماج البعد الدولي في المحتوى والتخصصات الأمر الذي يتطلب:

- ان تقدم وزارة التربية والتعليم قطاع التعليم الفني الصناعي برامج دراسية تركز على تخصصات مطلوبة دوليًا.
- الاهتمام باللغات الأجنبية، بما يحقق الفهم المشترك بين جميع الأطراف الدولية أثناء عملية التدويل، وبما لا يؤثر على اللغة العربية.

- الاهتمام بحركة الترجمة من وإلى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم الفني الصناعي المصري.
- وجود مقرر للتربية والعولمة لجميع الطلاب، لفهم ماهية العولمة وآثارها لتشجيع روح المنافسة الدولية بين الطلاب.
- تعظيم الإفادة من تكنولوجيا المعلومات في دعم تدويل التعليم الفني الصناعي المتقدم من خلال تفعيل ودمج هذه التكنولوجيا في العملية التعليمية، وإقامة الروابط العلمية الإقليمية والعالمية، والتوسع في أشكال التعليم عن بعد.
- إنشاء قواعد المعلومات بين المؤسسات التعليمية الإقليمية والعالمية وتنسيق الربط الشبكي بينهما من خلال استخدام التقنيات الحديثة.
- الاهتمام ببرامج الاعتراف الأكاديمي مع المؤسسات التعليمية العالمية لرفع جودة أداء مؤسسات التعليم الفني الصناعي وزيادة قدرتها التنافسية.
- تحديد احتياجات سوق العمل من جميع تخصصات التعليم الفني الصناعي المتقدم واستحداث تخصصات جديدة حسب احتياجات السوق المحلي والإقليمي والدولي وإلغاء عديمة الجدوى منها.
- توصيف ووضع معايير للمهن بالتخصصات المختلفة.
- وضع أطر زمنية للمراجعة الشاملة والمستمرة لمناهج التعليم الفني الصناعي المتقدم في ضوء المتطلبات المتجددة لسوق العمل.
- تحويل المقررات الدراسية الورقية إلى مقررات إلكترونية تفاعلية وتدريب المعلم والطالب على استخدام المقررات الإلكترونية، ووضع وسائل تقويم تتناسب مع المقرر الالكتروني.

٦- إجراءات تنفيذ الخطة الاستراتيجية المقترحة:

بعد الانتهاء من صياغة الخطة الاستراتيجية بمحاورها المختلفة، تأتي مرحلة التنفيذ ثم المتابعة والتقويم المستمر لتحقيق الأهداف المنشودة، وتقديم تغذية راجعة مستمرة – إذا لزم الأمر – للإسهام في تعديل الخطة الاستراتيجية وتطويرها.

فهناك مجموعة من الإجراءات من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية المقترحة منها:

- وضع جدول زمني مقسم لمراحل مختلفة لتحقيق الأهداف موضحًا الإجراءات وطريقة التنفيذ في ضوء الإمكانات اللازمة.
- تشكيل فريق لتنفيذ الخطة الاستراتيجية يكون واعيًا بأهداف وأهمية الخطة الاستراتيجية.
- التعرف على متطلبات البدء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية قبل اتخاذ أية إجراءات تنفيذية فعلية وتحديد هذه المتطلبات.
- بمجرد توفير هذه المتطلبات وعمل الإجراءات اللازمة يبدأ التنفيذ في المواعيد المحددة، ويتم تطبيق الخطة الاستراتيجية من خلال ترجمة الاستراتيجية.
- متابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية بمقارنة النتائج المحققة بالأهداف المرجوة لإعطاء تقرير نهائي عن مدى نجاح الخطة، وتقدير نقاط القوة والضعف والعمل على إجراء تحسين مستمر في الخطة للوصول إلى تحقيق الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية المأمولة.

٧- متطلبات تنفيذ الاستراتيجية المقترحة:

- وجود التزام سياسي ومجتمعي من قبل الحكومة بدعم تدويل التعليم في المراحل المختلفة من خلال تشجيع مقومات وأنشطة التدويل والحرص على عقد اتفاقيات التعاون الإقليمية والدولية في مجال تدويل التعليم.
- وجود خطط استراتيجية مستقبلية للتدويل، تشتمل على أهداف واضحة وعلى الإجراءات والآليات والمتطلبات اللازمة لتطوير أنشطة التدويل، تطوير البيئة المدرسية وتوفير البنية الأساسية، وتطوير المناهج؛ وذلك لجذب الطلاب الوافدين من أفضل المؤسسات التعليمية الدولية من خلال رفع مستوى القدرات التعليمية بالمؤسسات التعليمية لتحقيق سمعة دولية طيبة لها.
- وجود خطة قومية معتمده من وزارة التربية والتعليم بقطاع التعليم الفني لإيجاد الصلات الدولية، وتحسين القدرة التنافسية الدولية للتعليم الفني الصناعي بها.
- أن يقوم التعاون الدولي لتدويل التعليم على اهتمامات مشتركة وأهداف واضحة وثقة متبادلة وإجراءات مرنة، ويتم التعاون على أساس التضامن والاعتراف والدعم المتبادل، والشراكة الحقيقية التي تخدم على نحو عادل مصالح جميع الشركاء.
- أن يتم الاعتراف بالفروق الثقافية والحضارية بين الشركاء واحترامها ودعم الهوية الثقافية الوطنية، ومحاولة نشر هذه الثقافة بين الطلاب.
- أن تتبنى مؤسسات التعليم الفني الصناعي في مصر معايير دولية لتأكيد الجودة؛ بحيث تشمل هذه المعايير حركة الطلاب والمعلمين، وتدويل المناهج والبرامج الدراسية وعمليات التعليم والتعلم، ومنح الدرجات المشتركة والبنية التحتية والخدمات المقدمة للطلاب الدوليين.
- توفير آليات التقويم المستمر التي تقوم على المساءلة والمحاسبة باعتبارهما أحد الأساليب المهمة في تحديد مستوى الأداء العام للمؤسسة التعليمية ومدى قدرتها على الالتزام بتحقيق معايير الجودة ومن ثم القدرة على التدويل.
- توفير التمويل اللازم لمؤسسات التعليم الفني الصناعي المتقدم، حيث يتوقف تدويل و انتشار التعليم الفني الصناعي المتقدم في المستوى الدولي على ما يخصص له من استثمارات كافية، ويتطلب ذلك مصادرًا أخرى من التمويل وتشجيع القطاع الخاص، وربط مؤسسات التعليم الفني الصناعي المتقدم بمؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع واحتياجات سوق العمل.
- تشجيع تعليم اللغات الأجنبية في مؤسسات التعليم الفني الصناعي، مع الاهتمام في الوقت ذاته بإتقان الطلاب للغة العربية، باعتبار أن اللغات الأجنبية تشكل قاعدة الانطلاق نحو التربية الدولية والتوجه نحو العالمية والريادية.
- تعظيم الإفادة من تكنولوجيا المعلومات في دعم تدويل التعليم الفني الصناعي المتقدم من خلال تفعيل هذه التكنولوجيا في عناصر المنظومة التعليمية والتوسع في أشكال التعليم عن بعد.

وبتوفير هذه المتطلبات وتحقيق تدويل التعليم سيصبح النظام التعليمي بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة أكثر استيعابًا لروح ومتطلبات عصر المعرفة والمعلوماتية، كما أن جودة المنتج التعليمي تقاس

بمقدار التنافسية في السوق العالمية، و مدى توافر التعلم القائم على ريادة المشروعات التعليمية، والقدرة على استثمار التكنولوجيا في توليد علوم بينية ومتكاملة ومتعددة لتكوين نسيج عالمي ثقافي ومعرفي متكامل ومتشابك يستوعب متغيرات العصر ويحقق الأهداف المستقبلية.

المـــراجـــع

١- إبراهيم، شعبان حامد علي (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦):صناعة الكتاب المدرسي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

٢- أبو النصر، سامية (٢٠١٤):مصر بين ثورتين ٢٥ يناير و٣٠ يونيه تصحيح أم تسطيح أم .....؟ مطابع الأهرام التجارية، قليوب.

٣- أحمد، محمد عنتر (٢٠٠٩) :إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات التعليمية، القاهرة.

٤- إسماعيل، أسماء محمد عبد المؤمن (٢٠١١): العائد الاقتصادي والاجتماعي لمشروع مبارك كول للتعليم الفني الصناعي، رسالة دكتوراة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

٥- إسماعيل، علي عبد ربه حسن (٢٠٠٧): تطوير إدارة التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

٦- بركات، علي علي عطوة (٢٠٠١): دراسة مقارنة بين مشروع مبارك- كول لتطوير التعليم الصناعي والمدارس الثانوية الصناعية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنصورة.

٧- برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر بتمويل مشترك من الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي، الاستراتيجية القومية لإصلاح منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر (٢٠١٢- ٢٠١٧)- التنمية المستدامة والتوظيف من خلال قوى عاملة مؤهلة.

٨- البنا، درية السيد (٢٠٠٣): تطوير التعليم الثانوي الفني بمصر في ضوء إدارة الجودة الشاملة دراسة حالة في محافظة دمياط، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، ع ٤، م ٩.

٩- البندي، عاصم عبد النبي أحمد (٢٠١٤): مخرجات التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل في مصر المؤسسات المستفيدة بمدينة المحلة الكبرى أنموذجا، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك.

١٠- البنك الدولي (٢٠١٠): سلسلة مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالي فى مصر، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ووزارة التعليم العالي في مصر.

١١- تشيلدرس، ليزا (٢٠١٠): جامعة القرن الحادي والعشرين، تطور اشراك أعضاء هيئة التدريس في التدويل، ترجمة وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، قراءة في كتاب رقم (٤)، المملكة العربية السعودية.

١٢- توفيق، صلاح الدين محمد وعلي، نادية حسن السيد (٢٠١٣): الربيع العربي وآفاقه المستقبلية منطلقًا لإصلاح منظومة التربية العربية " رؤى استشرافية"، المكتبة العصرية، القاهرة.

١٣- تيلور، بيتر وفلنست، كولن (٢٠٠٢): الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، ع (٢٨٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
١٤- جمهورية مصر العربية (١٩٨١): قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩و تعديلاته، مصر.
١٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٢): الوضع الراهن للسكان في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة.
١٦- الحبش، محمد حسن (٢٠٠٦): تطوير التعليم الفني نظام الثلاث سنوات في ضوء احتياجات سوق العمل، دراسة ميدانية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة بحوث السياسات التربوية.
١٧- الحو، إيهاب إبراهيم منجي (٢٠١٠): التخطيط لتمويل التعليم الثانوي الفني في مصر وانجلترا وأمريكا دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة قناة السويس.
١٨- الخويت، سمير عبد الوهاب (٢٠٠٥): التخطيط الاستراتيجي للتعليم الفني و تنمية الموارد البشرية، المؤتمر العلمي العاشر- التعليم الفني والتدريب الواقع والمستقبل، كلية التربية، جامعة طنطا.
١٩- الدجدج،عائشة عبد الفتاح مغاورى(٢٠١٦): تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعى المصرى فى ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات العالمية، مجلة كلية التربية ،جامعة بنها، م٢٧، ع١٠٨ ،أكتوبر ج.٢
٢٠- درويش، جمال (٢٠٠٨): الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
٢١- دواد، فاطمة محمد محمد (٢٠٠٤): دراسة تحليلية لبعض نماذج التعاون الدولي والمعونات الأجنبية في مجال تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، كلية التربية.
٢٢- راضي، محمد حميد وإبراهيم، علي جهاد (٢٠١٠): واقع تسويق جودة الخدمات التعليمية دراسة تطبيقية في كلية المأمون/ الجامعة، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع ٥ ٨.
٢٣- رسمي، محمد حسن (٢٠٠٢): الطريق إلى نهضة مصر، الجزء الأول، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة.
٢٤- روجومامو، سيفرين (٢٠٠٢): العولمة ومستقبل أفريقيا، نحو تحقيق التنمية المستدامة ترجمة نهاد جوهر، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، القاهرة.
٢٥- رئاسة الجمهورية (٢٠٠٠): التعليم الفني والتدريب وعلاقته باحتياجات الإنتاج وسوق العمل، المجالس القومية المتخصصة، المجلد السادس والعشرين.

٢٦- زايد، أحمد (٢٠١١): دولة العدل الاجتماعي .. مركزية القيمة ولا مركزية الحكم، أوراق للحوار، الإصدار الأول، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، أبريل.
٢٧- زايد، أحمد عبد الله (٢٠١١): قيم التنمية في الخطاب الديني المعاصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة.
٢٨- زيدان، همام بدراوى(١٩٩٥): التخطيط الاستراتيجى فى مجال التربية ،مفهومه وعملياته، مبرراته ومتطلباته، مجلة دراسات تربوية، م١٠،ج٧٤
٢٩- سالم، فاطمة الزهراء (٢٠١٣): إتاحة التعليم الجامعي وتدويله في التجربة التركية رؤية نقدية، مجلة التربية، العدد (٤٤)، أكتوبر.
٣٠- الشافعي، أحمد عبد الحميد وناس، السيد محمد (٢٠٠٠): ثقافة الجودة في الفكر الإداري التربوي الياباني وإمكانية الاستفادة منها في مصر، مجلة التربية، مج ٢، ع ١ فبراير، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية.
٣١- شاهين، غانم عبد الله و الكندي، محمد طالب (٢٠١١): أثر العولمة على العملية التعليمية في الوطن العربي "رؤية تحليلية وصفية"، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، ع ٧٠، يناير ، الجزء الأول.
٣٢- شاهين، نجلاء أحمد محمد (٢٠١٢): تداعيات المعونات الأجنبية على السياسات والقرارات التعليمية بمرحلة التعليم قبل الجامعي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها.
٣٣- شاهين، نجلاء أحمد محمد (٢٠١٦): التخطيط لمشروع مركز لتدويل التعليم لجامعة بنها باستخدام أسلوبي دلفي وبيرتP.E.R.T ، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.
٣٤- الشرشاوي، أحمد حسني (٢٠١١): دراسة مقارنة لنظم الربط بين التعليم الفني الصناعي وسوق العمل في مصر والصين وألمانيا، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة المنوفية.
٣٥- عبد الغفار، السيد أحمد (٢٠١٠): دور التعليم الثانوي الفني في مواجهة تحديات بناء الاقتصاد المعرفي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.
٣٦- عبد الفضيل، محمود (٢٠٠١): مصر العالم على أعتاب ألفية جديدة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
٣٧- عبد المقصود، محمد أحمد محمد (٢٠١٥): واقع أزمة القيم في التعليم الفني قبل الجامعي الطلاب، المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود ١٦-١٧سبتمبر٢٠١٥،جامعة عين شمس، مصر.
٣٨- عبيد، وليم (١٩٩٦): المشروع القومي للتعليم (١)، إستراتيجية تطوير التعليم ١٩٨٧- ١٩٩٠، رؤى تربوية، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، القاهرة.

٣٩- العجمي، محمد حسنين (٢٠٠٣): التطور الأكاديمي والاعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع (٥٢) ج (١)، مايو.
٤٠- العجمي، محمد حسنين (٢٠٠٧): التطوير الأكاديمي والاعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة.
٤١- عشماوي، أمير حسن بسيوني (٢٠١١) : تطوير الإدارة المدرسية بالمدرسة الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات في مصر في ضوء الفكر الإداري المعاصر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا.
٤٢- علي، فاطمة محمد السيد (٢٠٠٤): بعض مشكلات التعليم الثانوي الصناعي المزدوج مشروع مبارك كول في جمهورية مصر العربية والتغلب عليها في ضوء الخبرة الألمانية، المؤتمر العلمي الخامس التربية العربية وتحديات المستقبل، كلية التربية بالفيوم، جامعة القاهرة.
٤٣- عمار، نبيل رمضان السيد (٢٠٠٥): تقويم التعليم والتدريب المزدوج بالتعليم الثانوي الزراعي في مشروع مبارك- كول ومقترحات تطويره، المؤتمر العلمي العاشر التعليم الفني والتدريب الواقع والمستقبل، كلية التربية، جامعة طنطا.
٤٤- العيسوي، إبراهيم (٢٠٠٧): الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا، المكتبة الأكاديمية القاهرة.
٤٥- فرغلي، جميل السيد أحمد (٢٠٠٥): تطوير التعليم الثانوي الصناعي في مصر في ضوء متطلبات بعض الاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أسيوط.
٤٦- قاسم، مجدي عبد الوهاب ومحمود، فاطمة الزهراء سالم (٢٠١٢): مستقبل جودة التعليم التدويل، وريادة المشروعات والطريق إلى الجودة العالمية، دار العالم العربي، القاهرة.
٤٧- قمبر، أمل رضا عبد المولى (٢٠١٣): التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية احتياجات سوق العمل في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة المنوفية.
٤٨- متولي، حنان محمد (٢٠٠٩): التعليم الفني واحتياجات سوق العمل في المجتمع المصري، دراسة ميدانية لطلاب وخريجي التعليم الفني بمحافظة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا.
٤٩- المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٤/ ١٩٩٥): نحو زيادة فعالية التعليم الفني والتدريب في التنمية، الدورة الثانية والعشرون، جمهورية مصر العربية.
٥٠- محمد، جيهان كمال (٢٠٠٨): سمات المنهج الداعم لقيم العمل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي في الفترة من ١٠- ١٢ مايو ٢٠٠٨، القاهرة.

٥١- محمد، خالد محمد يونس (٢٠٠٧): إعادة هندسة العمليات الإدارية في التعليم الثانوي الصناعي بجمهورية مصر العربية للوفاء بمتطلبات المعايير القومية للتعليم، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
٥٢- محمود، سعيد طه (٢٠٠٠): الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي العوامل والملامح والمتطلبات، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع ٣٤، يناير.
٥٣- محمود، سعيد طه (٢٠٠٣): الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي العوامل والملامح والمتطلبات، ضمن كتاب قضايا في التعليم العالي والجامعي، تأليف سعيد طه محمود وسيد محمد ناس، دار النهضة المصرية، القاهرة.
٥٤- مخلص، محمد محمدي محمد (٢٠٠٧): دراسة مقارنة لنظام تدريب معلمي التعليم الثانوي الصناعي أثناء الخدمة في مصر وأمريكا وألمانيا، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا.
٥٥- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٠١٣): تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٥٦- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٠١٤): تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٥٧- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٠): المرصد الاقتصادي، مجلس الوزراء، القاهرة.
٥٨- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٣): الأداء الاقتصادي والاجتماعي المقارن لمصر مع بعض دول العالم، العدد (٢٥)، مجلس الوزراء، القاهرة.
٥٩- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٣): نشرة البيانات القومية، العدد (٣٦)، مجلس الوزارء، القاهرة، يونيو.
٦٠- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٤): موجز السياسات من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر، مجلس الوزراء، القاهرة.
٦١- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٦): ملامح الاقتصاد في مصر والعالم، نشرة شهرية لمتابعة أداء الاقتصاد المحلي والعالمي، العدد (٢٥)، مجلس الوزراء، القاهرة.
٦٢- المصري، محمود زكريا (٢٠٠٥): تصور مقترح لإدارة المدرسة الثانوية الفنية المنتجة في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا.
٦٣- مصطفى، صلاح عبد الحميد وعمر، فدوى فاروق (٢٠٠٥): الإدارة التربوية والتخطيط التربوي، ط ٢، مكتبة الرشد، الرياض.
٦٤- مصطفى، محمد محمد رجب (٢٠١٤): التخطيط لتطوير المدرسة الصناعية المصرية في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات، رسالة الماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا.
٦٥- المقدم، حاتم (٢٠٠٤): التنمية البشرية في مصر والعالم، كتاب الأهرام الاقتصادي، ع (١٩٩)، يوليو ، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

٦٦- منصور، هالة محمد مصطفى (٢٠٠٩): تطوير التعليم الفني في التجربة الماليزية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا.
٦٧- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (١٩٩٥): بحث في سياسات التغير والنمو في مجال التعليم العالى، ترجمة مكتب اليونسكو الاقليمي للدول العربية، بيروت.
٦٨- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافة (٢٠٠٩): المؤتمر العالمي للتعليم العالي، الديناميات الجديدة في التعليم العالي والبحث من أجل التغير المجتمعي والتنمية، بيان المؤتمر، ٥- ٨ يوليو، اليونسكو، باريس.
٦٩- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (١٩٩٨): التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤية والعمل، وثيقة العمل، المؤتمر العالمي للتعليم العالي ٥- ٩ أكتوبر ١٩٩٨، اليونسكو.
٧٠- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٨): خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، تونس.
٧١- نصار، هبة (٢٠٠٦): التحول الديمجرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق: اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: الفرص والتحديات قطاع الشئون الاقتصادية والاجتماعية، الأمانة العامة للأمم المتحدة، بيروت.
٧٢- هارون، فرغلي (٢٠١٢): كوارث العولمة الاقتصادية في عهد مبارك، دار إنسانيات للنشر والتوزيع، القاهرة.
٧٣- هلال، ناجي عبد الوهاب ونصار، علي عبد الرؤوف (٢٠١٢): تدويل التعليم العالي المصري في ضوء تحديات العولمة، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد (٧٧)، م (١٩)، أبريل.
٧٤- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٦): استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، القاهرة.
٧٥- وزارة التربية والتعليم (١٩٩٨): تقرير الإدارة المركزية للتعليم الفني، القاهرة.
٧٦- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): البرامج التنفيذية للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤- ٢٠١٧ التعليم المشروع القومي لمصر، جمهورية مصر العربية.
٧٧- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤- ٢٠٣٠ التعليم المشروع القومي لمصر معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل، جمهورية مصر العربية.
٧٨- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٥/ ٢٠١٦): المخلص الإحصائي للتعليم قبل الجامعي، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جمهورية مصر العربية.
٧٩- وزارة التعليم العالى السعودية ب (٢٠١١): المساءلة في التعليم العالي ومعرفة تأثيرها في ميزانيات الدولة والإتفاق المؤسسي، الراصد الدولي نشرة شهرية يصدرها مرصد التعليم العالي، ع ٩، سبتمبر.

٨٠- وزارة التعليم العالي السعودية ب(٢٠١٢): تدويل التعليم العالي فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الراصد الدولي، نشرة شهرية يصدرها مرصد التعليم العالي، العدد (١٤)، فبراير.
٨١- وزارة التعليم العالي السعودية ج (٢٠١١): صناعة المستوى في عام ٢٠١١، دراسة لأهم عشر قضايا تواجه مؤسسات التعليم العالي، الرصد الدولي نشرة شهرية يصدرها مرصد التعليم العالي،ع ٩، سبتمبر.
٨٢ - ويح، محمد عبد الرازق (٢٠١٢): بناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم، مجلة مستقبل التربية العربية، ع (٧٧)، م (١٩)، أبريل.
٨٣- يسين، السيد (٢٠١٥): مصر في عين الشمس.. التحولات الثقافية في مجتمع ما بعد الثورة، مركز الأهرام للنشر، القاهرة.
84- Abdouli, Thuhani (2010): Higher Education Internationalization and Quality Assurance In north- South Co. Operation Tunisia, University of Sousse.
85- Abdulloh, Nik Ab Halim & Zain, Shahrul Nizam (2011): The Internationalization Theory and Malayslian Small Medium Enterprises (SMES), Internationl Journal of Trade, Economics and finance, vol 2, No4, August.
86- Academy of Economic Studies (2012): Bucharest Models for Internationalization of the Business, A Diversity Based Approach, Management & Marketing challenges for the Knowledge Society, vol 7, No 1.
87- AustralionVice-ChancellorsCommittee (2001): Internationalization of Australion Universities cambarra, AVCC.
88- Bartell, Marvin (2003): Internationalization of Universities A university Culture - Based Fromework, Higher Education, No 45.
89- Bashshur, Munier (2007): The Impact of Globalization on Higher Education and Research in the Arab States, in The Impact of Globalization on Higher Education and Research in the Arab States Selected Proceedings, Regional Research Seminar, morocco 25- 26 May.
90- Canabal, Anne & white III Georgeo, (2009): Entry Mode Research: Post and Future, International Business Review, 17.

91- Carrie- Elaine Cathrum (2009): Accrediting Socities and Higher Education "The Impact of Federal Regulation 1944- 2008, PHD Thesis, Texas Christion University.

92- Childress, L. K. (2009): Internationalization plans for Higher Education Institutions, Journal of studies in International Education, 13 (1).

93- Childressk., Lisa (2009): Planning for Internationalization By Investing In facuity, Journal of International and Global Studies, Vol.1, No.1,

94- Dellow, D.A. (2007): The Role of Globalization in Technical and Occupational Programs. New Direcions for Community Colleges, 138.

95- Dessler,Gary (2004) :Management Leading People Organization in 21st Century,The Chiness Universtity of Hong Kong, Department of Management,New Jersey.

96- Dewit, Hans (2002): Internationalization of Higher Education in The United States of America and Europe- Ahistorical Comparative and conceptual Analysis, Greenwood Press, U.S.A.

97- E. Daly, Herman (2007): Globalization Versus International: some Implications, Organization for Economic Co-operation and Development, Pairs.

98- European Commission (2015): Entrepreneurship Education: A road to Sussess. 13 Case Studies prepared for the Study Compilation of Evidence on the Impact of Entrepreneur ship Education Strategies and Measures, European Union.

99- Green, M.f & et.al (2008): Mapping Internationalization on U.S Campuses, Washington, Dc: American Counsill on Education.

100- Henry, M, et. al (2001): The OECD, Globlalization and Education, Policy, Oxford, Pergaman.

101- J.C.Aczel, & et.al (2008): Designing Capaclty- Building in E-learning Expertise: Challenges and Strategies, computers and Education, Vol (50).

102- John pearce & Robinson. B (2003): Strategic Management, 8 Eidition, New York.

103- Jurgen, Enders (2004): Higher Education, Internationalization and The nation state. Recent Developments and Challenges to Governance Theory, Journal of Higher Education, No.(48).

104- Khondker, Habibul H & Schuerkens Ulrike (2014): Social Transformation, Development and Globalization, Sociopedia. ISA.

105- Korbel, L.A. (2007): The role of State Global Education consortia in Expanding Community College Involvement In Global Education. New Directions for Community Colleges, 138.

106- Kreber, Carolin (2009): Different perspectives on Internationalization in Higher Education, New Directions for Teaching and Learning, No 118, Summer.

107- Luxon, Tony & Peelo, Moira (2009): Internationalization its Implications for Curriculum design and course development in uk Higher Education, Innovations in Education and Teaching International, vol 46, No1, February.

108- Magzan, Masha & Aleksic- Maslac, Karmela (2009): ICT as an Effective Tool for Internationalization of Higher Education. Paper Presented at the World Multicon ferenc on Systemics. Cybernetics and Informatics, 10- 13 July, Orlando.

109- Masri, Munther (2010): Entrepreneur ship Education in the Arab States, A Joint Project between UNESCO and strat REAL faundation, U. k.

110- Mazzarol, T& et.al (2003): the Third Wave: Future Trends in International Education, the International Journal of Educational management, Vol.17, No.3.

111- Mehndiratta, Manta: Dictionary of Education, Kspaper Backs, New Delhi llooz , India.

112- Mohamed, Al- Ississ & Diwan, Ishac (2014): Democracy and Division in the Arab World, World Economic forum, Geneva, 12th Jun.

113- OECD (2015): Education at a Glance 2015 – OECD, Indicators, OECD.

114- Paul, Samuel (2014): Internationalization of Higher Education: Strategic Implications. Economic & political weekly, Vol X (9).

115- Qiang, Zha (2003): Internationalization of Higher Education: Towards a conceptual frame work, Policy futures in Education, vol. 1, No 2.

116- Racke, Cornelia & forsthuber, Bernadetle (2013): Staff Mobility in Higher Education National policies and programmes, European commission.

117- Reid, Stuart & et.al (2010): Internationalization in the UK Higher Education Sector: A competency- based Approach University of war Wick, the Center Applied Linguistics.

118- Shiranl, Mahshid (2009): Internationalization process Model A case Study of wire and cable Exporer firms, Master's Thesis, Luloa University of Technology.

119- Soejatminah, Sri (2009): Internationalization of Indonesion Higher Education: AStudy From the periphery Asian Social science, Vol 5, No.9, September.

120- Teichler, Ulrich (2004): The Changing Debate on Internationalization of Higher Education, Journal of Higher Education, No (48).

121- The Europran Higher Education Area in 2012 (2012): Bologna Process Implementation Report, The Education Audiovisual and Culture Executive Agency (EAEA) p9 Eurydice.

122- Trilokekar. Poopa Desai (2010): International Education as soft power? The Contribution and Challenges of canadian foreign policy to the Internationalization of Higher Education, Higher Educ, 59.

123- Tuukkanen, Mari (2013): Enhancing staff Mobility Case Saimmaa University of Applied Sciences, Master's thesis, Saimmaa University of Applied Sciences, Finnland.

124- Van Damme, Dirk (2001): Quality Issues in the Internationalization of Higher Education Higher Education, vol. (41).

125- West, Daniela (2015): Internationalization of Emerging Market, Multinationals from Different Industry Sectors, Master Thesis, Fribaury.

126- Wikipedia The Free Encyclopedia. U.s. Wikimedia Foundation INC. 2009, available: www.en.wikipedia .org .

127- You Can See:

- World Economic Forum (2011): The Africa Competitiveness Report 2011, Geneva.
- World Economic Forum (2011): The Global Competitiveness Report, 2011- 2012, Geneva.
- World Economic Forum (2012): The Global Competitiveness Report 2012- 2013, Geneva.
- World Economic Forum (2013): The Global Competitiveness Report 2013- 2014, Geneva.
- World Economic Forum (2014): The Global Competitiveness Report 2014- 2015 ,Geneva.
- World Economic Forum (2015): The Global Competitiveness Report 2015- 2016, Geneva.

128- World Economic Forum (2012): The Global Competitiveness Report 2012-2013.

129- Yuryeva, Iring (2011): Internationalization of Higher Education in Ukraine, ost – west – wissen schafts zentrum university of Kassel.